

الإسلام والغرب

كتاب العربي

٤٩

١٥ يوليو ٢٠٠٢

مجموعة من الكتاب



الإسلام والغرب

صراع في زمن العولمة

مجموعة من كتاب العربي



سلسلة فصلية تقدم مجموعة من المقالات
والموضوعات لكاتب واحد
أو موضوعاواحداً تتناوله عدة أقلام.

عنوان الكتاب: الإسلام والغرب: صراع في زمن العولمة
المؤلف: مجموعة من الكتّاب
الناشر: مجلة «العربي»

الطبعة الأولى:١٥/٧/٢٠٠٢
تصميم الغلاف واللوحات: للفنان: محمد حجي

رقم الإيداع في مكتبة الكويت الوطنية :
ردمك: ٨ - ١٢ - ٣٨ - ٩٩٩٠٦ ISBN: 99906-38-12-8

العنوان: ص.ب: ٧٤٨ الصفاة - الكويت - الرمز البريدي: ١٣٠٠٨
مبنى وزارة الإعلام رقم (٢) شارع الصحافة - الشويخ

AL-Arabi Book, 49Th
The Title: Islam and West
Author: Group of Writers
15 July 2002
Publisher: AL-Arabi Magazine.

E. mail: arabimag@qualitynet.net

حتى لا تفرض علينا التهم

بقلم: د. سليمان إبراهيم العسكري

في الرواية الشهيرة «المحاكمة» التي كتبها الروائي التشيكي «فرانز كافكا»، يهاجم رجال مجهولون منزل المواطن «س» الذي لا نعرف أي شيء عن أوصافه أو انتماءاته السياسية أو حتى اسمه كاملا، يهاجمونه في منتصف الليل ويتولون التحقيق معه على الفور، يحاصرونه ويوجهون له تهما غامضة لا يعرف عنها شيئا، ثم يطالبونه بعد ذلك بالذهاب للتحقيق معه في دار العدالة ويتعرض للمحاكمة ورغم كل ذلك لا تتضح التهمة بل تزداد غموضا، ومع أن المواطن «س» لا يفهم شيئا مما يدور حوله فإنه في كل مرة يحس أنه مدان وأنه لن يستطيع الإفلات من هذه التهمة الغامضة التي تلاحقه، وبالتدريج يتقبل كل الاتهامات الموجهة إليه رغم أنها لا تتضح له أو لنا مطلقا، وتزداد درجة السخرية المريرة في نهاية الرواية عندما يأخذه الرجال المجهولون إلى مكان ما خارج المدينة وينفذون فيه ببساطة حكم الإعدام. لقد كانت «المحاكمة» بغموضها وعبثيتها رواية مثيرة وغريبة في ذلك المناخ القلق الذي كان يسود أوربا

ماقبل الحرب العالمية الثانية. ولكن هذا الكابوس تحول إلى رؤية شديدة الصدق لعالمنا المعاصر، وأصبح «كافكا» كاتبا واقعيا رغم كل الذين اتهموه بالتغريب، ولعل التهم التي يوجهها الغرب للعرب بشكل خاص وللمسلمين بشكل عام بأنهم رعاة وممارسون للإرهاب هي من نفس فصيلة التهم التي وجهت إلى المواطن «س» والتي لاقى حتفه بسببها، فالأمر لا يتعلق بما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فقط وما ترتب عليه من تفجيرات نيويورك وواشنطن، ولكنها تهم قديمة الجذور لا يني الغرب يلصقها بنا ويضعها على عاتقنا كعرب وكمسلمين في كل مرحلة من مراحل الصراع معه، وياله من تاريخ للصراع يمتد من الحروب الصليبية حتى لحظتنا الراهنة، وهو يقوم بذلك في محاولة دائمة منه لحصار الثقافة العربية الإسلامية ووصم الدين الإسلامي بالعدوانية والعنف، والغرب في ذلك لا يرى العنف الفعلي الذي اقترفته حضارته في حق الملايين من سكان العالم، ولا يتذكر المذابح الاستعمارية التي قام بها في كل مكان وطأته أقدام الرجل الأبيض، بل إن مفكرين من أمثال «صمويل هنتنجتون» سعوا إلى تأصيل تلك النظرة العدائية عندما صاغ نظرية «صدام الحضارات» ووضع خطوطا حول نقاط التماس الحضاري أشهرها وأكثرها التهابا هو الصراع بين الحضارتين الإسلامية والغربية، ويبدو أن الإلحاح على هذا الأمر قد جعلنا - مثل بطل كافكا - مذنبين بالفعل حتى قبل أن نعرف حيثيات التهم الموجهة إلينا، وأصبح همنا الوحيد هو تقديم الاتهامات والاعتذارات عن أشياء لا ندري إن كنا قد قمنا بها أم لا.

وإذا كان القرن العشرون، هو قرن الحرب الباردة التي استمرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة حتى بدايات

التسعينات، فيبدو أن القرن الحادي والعشرين سوف يكون شعاره «محاربة الإرهاب»، وإذا كان العدو واضحا وجليا في الحرب الأولى فإنه في الحرب الثانية خفي ومجهول، فهو يأتي من المنطقة المظلمة من العالم ليضرب ضربته ويعود إليها من جديد، والنتيجة أن الغرب يبحث عن عدو جاهز من السهل التربص به، ولأن الصراع بين العالم العربي والغرب له جذوره التاريخية البارزة منذ الحروب الصليبية فالعدو الحاضر هو نحن دائما، والغرب لم ينس بعد هزيمته في الحروب الصليبية، ولعل سعيه لإقامة دولة إسرائيل ودعمه المتواصل لها هو ثأره من هزيمته القديمة على نفس هذه البقعة من الأرض.

ما نسعى لإيضاحه من خلال صفحات هذا الكتاب الذي جمعت العربي مادته من خلال طروحات العشرات من المفكرين العرب امتدت على مدى سنوات - حتى قبل طروحات هنتنجتون وتفجيرات نيويورك - هو أننا أصحاب مشروع حضاري مختلف - وليس إرهابيا - هذا المشروع لا يتصادم بالضرورة مع الغرب ولكنه يسعى للتعايش معه، دون هيمنة أو سيطرة طرف على آخر، لقد أفاق العالم العربي من كوابيس الظلام العثماني،ولم يلبث إلا قليلا حتى وجد نفسه بسبب ما فيه من ضعف ووهن تحت سيطرة قوى الاستعمار الغربي، ولم يكد يتعافى من آثار هذه المرحلة ويجدد قوته الوطنية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حتى فوجئ بذلك الاستنزاف الصهيوني الذي طال أجله. إن ما نطلق عليه تعبير «العجز العربي» ما هو إلا محصلة سنوات طويلة من الإنهاك العثماني إلى الغربي المتواصل لقوانا الذاتية.

إن عالمنا العربي يريد أن يدخل في إطار النظام العالمي الجديد مشاركا وليس تابعا، عضوا فعالا وليس متهما، قادرا على اتخاذ

القرار الذي يناسبه وليس خائفا أو شاعرا بالذنب. والأمر في كل هذا لا يخص الغرب بقدر ما يخص قوانا الذاتية وصورتنا عن أنفسنا. لا نريد أن نكون مثل السيد «س» شاعرين بالذنب قابلين لحكم الإعدام عن تهم لم نقم بها بل لم نفهمها أصلا.



الفصل الأول

إرهاصات العولمة

الغـرب
ذلـك المتـآمر الأزلـي! *

الدكتور فؤاد زكريا **

قصة هذا المقال غاية في البساطة. إنه رد فعل على مقال آخر قرأته حديثا، ولكن رد الفعل يخلق دوامة من الأفكار التي تتسع وتتسع حتى تصل إلى مناقشة بعض من أهم عيوبنا الفكرية في المرحلة الراهنة من تطورنا. وهذا هو بيت القصيد: فقضية التنبيه إلى أخطائنا العقلية كانت هي الشغل الشاغل، والهم العظيم، لكاتب هذه السطور في العقدين الأخيرين على الأقل. وفي استطاعة أبسط موضوع مقروء أن يكون حافزا إلى التفكير في أعقد مشكلاتنا الفكرية والثقافية، لأن كل شيء يتوقف على العين التي تقرأ والذهن الذي يحلل.

وليسمح لي القارئ، كيما أشركه معي في التسلسل الفكري الذي حفزني إلى كتابة هذا المقال، أن أبدأ بمجموعة من الاقتباسات التي تهيئ أرضا خصبة للمناقشة. هذه الاقتباسات مستمدة من مقال جيد منشور في مجلة «المصور» المصرية (عدد الخميس ١٦

---

* العربي العدد ٤١٥ - يونيو ١٩٩٣م.

** كاتب ومفكر مصري.

أبريل ١٩٩٣)، ويتضمن عرضا مفيدا لكتاب حديث للمؤلف المشهور بول كنيدي» عنوانه: «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين». وقد استطاع كاتب هذا العرض أن يضع إصبعه على النقاط المهمة في كتاب «بول كنيدي»، وأن يفتح أعين القرّاء على تحذيرات المؤلف من أخطار الانفجار السكاني، ومن التفاوت الهائل في النمو التكنولوجي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، كما قدم إلى القارئ صورة واضحة عن أهم الكتل الاقتصادية في العالم المتقدم وفي العالم الثالث (الذي أصبح الآن يحتاج إلى تسمية أخرى، بعد أن انهار العالم «الثاني» وحاول أن يذوب في العالم الأول).

ولكن الجانب الأهم بالنسبة إلى موضوعنا هو ما يقوله مقدم الكتاب عن المؤلف حين يقدم هذا الأخير وجهة نظره عن العالم العربي والإسلامي، إذ يبدأ مقدم هذا الكتاب بقوله: «وعندما يناقش المؤلف في صفحات فصول كتابه المختلفة أحوال العالم الإسلامي نجده متأثراً بالنظرة الغربية الكلاسيكية في هذا الشأن، رغم أستاذيته وظهور المنطق والمعقولية في كثير من النقاط التي يناقشها في كتابه، فهذه الدول تقف (على الرغم من مشاكلها الحادة) في وجه القوى العالمية للتغيير بدلا من أن تحاول التأقلم والاستجابة ولو بقدر لمثل هذه المتغيرات، كما حدث في شرق آسيا، ويخرج البروفيسور كنيدي لأول مرة عن وقار وهيبة أستاذيته، فتصدر عنه عبارات تحمل منطقاً غريباً حقاً، إذ إنه يرى أن معظم الدول العربية والإسلامية (كذا!) لم تستعد بعد للقرن الحادي والعشرين، لأنها لم تصل بعد إلا إلى القرن التاسع عشر...».

«ويعود البروفيسور كنيدي إلى النعرة الغربية ويبرز أن هناك انقساماً بين هذه الأنظمة في العالم الإسلامي، ويضرب مثلا بعدوان العراق على الكويت عام ١٩٩٠، ويكرر ما تردده الدوائر الغربية عن مستقبل المنطقة بأنها أكثر من أي منطقة نامية أخرى تأثرا بقضايا

الصراعات والانقسامات وقضايا الحرب...».

«ونلاحظ أن بروفيسور كنيدي عندما يصل إلى الشرق الأوسط، يتخلى عن حياده وأستاذيته في التاريخ والاستراتيجيات، فيكرر أسطوانة مشروخة سئمنا من سماعها من الدوائر الغربية: فهو يوحي بأن الدول العربية متخلفة عن الركب الحضاري، مليئة بالعداوات والتنافس، كما أن الجماعات الإرهابية تضع علامة استفهام حول مستقبل الجزائر والمغرب والأردن ومصر، وما حدث في لبنان أخيرا درس مفيد في سياسات القوى، يوضح كيف يلتهم القوي الضعيف!».

ليس مهما أن نورد اسم صاحب هذه التعليقات، ويكفي أن نقول إنه أجاد عرض الكتاب في سائر أجزائه الأخرى، وأنه يقدم في هذا الجزء الأخير، المتعلق بالعالم العربي والإسلامي، مجموعة من الأفكار التي تنتشر في أيامنا هذه على أوسع نطاق بين المثقفين العرب، وهذا هو الموضوع الحقيقي لمناقشتنا.

إن المتأمل لتطوّرنا الفكري يشعر بأن هناك نوعا من التناسب الطردي بين مدى تخلفنا ومدى إنكارنا حقيقة هذا التخلف. فكلما زادت أوضاعنا تدهورا، ازددنا ميلا إلى رفض الاعتراف بهذا التدهور، وازددنا شراسة في الهجوم على من يشير إليه، مجرد إشارة، ويصل الأمر، في الحالة التي نحن بصددها، إلى حد الخداع الذاتي بأجلى معانيه، فمقدم الكتاب، وهو مثقف جيد، يؤمن بأن مؤلف الكتاب كان أستاذاً متعمّقاً، صائب النظر، ثاقب الفكر، عندما عرض أوضاع أمريكا وأوربا واليابان والصين والهند وجميع مناطق العالم، ولكنه فجأة تخلى عن أستاذيته، وعن منطقه، وربما عن عقله، عندما عرض أوضاعنا نحن. ومن الطبيعي أن يتساءل المرء: ولماذا نحن بالذات؟ ما الذي جعله يلتزم الموضوعية مع العالم كله، ويتخلى عنها مع العرب دون غيرهم؟ إذا كانت المسألة هي خضوع

المؤلف لصور نمطية عن العرب والمسلمين سائدة في الغرب، أو تحاملا عليهم في وسائل الإعلام الغربية، ألم تكن توجد لدى الغرب دائما صور نمطية يمكن أن تؤدي إلى التحامل على الحضارة اليابانية أو الصينية أو الهندية؟ وهل نحن أخطر من هؤلاء جميعا حتى يحتفظ المؤلف الكبير بأستاذيته مع الجميع، ثم يدوسها بقدميه معنا نحن بالذات؟

إن الكاتب لا يخطر بباله على الإطلاق احتمال أن يكون المؤلف قد قدم عنا أوصافا صحيحة، ففي رأيه أن وصفنا بأننا لم نعد أنفسنا بعد لدخول القرن الحادي والعشرين لأننا مازلنا في القرن التاسع عشر، هذا الوصف يحمل منطقا غريبا حقا، وهو «خروج عن وقار الأستاذية وهيبتها». وهكذا يستبعد الكاتب، منذ البدء أن يكون هذا الوصف منطبقا علينا. مثل هذا الاستنكار والاحتجاج الشديد اللهجة ينطوي على قدر مذهل من الرضا عن الذات، في وقت نحن فيه أحوج ما نكون فيه إلى التطلع إلى عيوبنا والاعتراف بها دون أي تجميل زائف. ولكم بحت أصوات مفكري التنوير، بجميع اتجاهاتهم، منادية بأن المشكلات نفسها التي كنا نختلف بشأنها، أواخر القرن التاسع عشر، هي التي ستظل تشغلنا على أعتاب القرن الحادي والعشرين، بل إن موقف الكثيرين إزاء هذه المشكلات قد تدهور بالقياس إلى ما كان عليه في أخريات القرن الماضي، فمازلنا نعد حجاب المرأة مشكلة، وخروجها إلى العمل مشكلة، ومازلنا نختلف حول بدايات الشهور القمرية، بما ينطوي عليه ذلك من شك في قيمة الأجهزة والمناهج العلمية، ومازلنا نشك في قيمة العلم ذاته، ونحتاج إلى جهد كبير كيما نقنع الناس بأن العالم يسير وفقا لقوانين ثابتة، ومازالت أهم أجهزة الإعلام لدينا تجد من يدافع عن الخرافة والسحر بكل إصرار، بل إنني أعتقد أن مستوانا الفكري، في نهاية القرن الماضي، كان أرفع من أن يطرح مشكلة النقاب، أو

موضوع عذاب القبر، على النحو الذي تطرح به هذه الأيام في كثير من البلاد الإسلامية، فأيّ منطق غريب إذن، وأيّ خروج عن وقار الأستاذية وهيبتها، حين يشير باحث جاد إلى هذه الحقيقة؟

ويزداد هذا الرضا عن الذات وضوحا حين يستنكر الكاتب حديث مؤلف الكتاب عن الانقسام بين الأنظمة في المنطقة التي نعيش فيها، بل إنه حين يضرب أمثلة لهذا الانقسام، كعدوان العراق على الكويت، وكالحرب العراقية الإيرانية، تستفحل جريمته في نظر الكاتب، فيصفه بأنه يردد «أسطوانة مشروخة» مللنا من ترديد الدوائر الغربية لها. وهكذا يفضل مثقفونا أن يغمضوا أعينهم عن الحقائق الصارخة التي رأيناها رأي العين، واكتوينا بنارها أمدا طويلا، وكأن الوئام والانسجام والهدوء والاستقرار هو السائد في عالمنا، وكأن كل الاضطرابات التي شهدناها في العقدين الأخيرين، والتي أرجعتنا سنين طويلة إلى الوراء، كأن كلها أكذوبة كبرى، وأسطوانة مشروخة تفتري بها علينا الدوائر الغربية.

وهنا نصل إلى سمة أخرى أصبحت تشيع على نحو متزايد بين مثقفينا في السنوات الأخيرة، وهي سمة الشك الأبدي في كل ما ينتمي إلى الغرب، تلك الكلمة التي تتراكم عليها المعاني السلبية إلى حد يوشك أن يجعلها مرادفة للشيطان، بل لقد تحقق هذا الترادف بالفعل لدى بعض المجتمعات والتيارات المتطرفة في العالم الإسلامي. ونحن على وعي تام بوجود تراث طويل من الشك في هذا الغرب الذي أذاقنا مرارة الاستعمار، ومازال يسعى إلى فرض هيمنته علينا بشتى الأساليب، هذا كله معروف، ولا أحد يحتاج إلى أن يدخل حوله في مزايدة، ولكن حين يصبح موقفنا الفكري مجرد بحث آلي عن الطريق المضاد للغرب كيما نسير فيه بكل ما نملك من حماسة، فهنا تصبح تلك ظاهرة مرضية تحتاج إلى وقفة جادة مع النفس.

ذلك لأن هذا البحث الآلي عن التضاد مع الغرب، أو معاناته بلا

تفكير، يمكن أن يوصل إلى تشوّه فكري مذهل، كذلك الذي رأيناه في إنكار حقائق نعيشها طوال سنوات عدة لمجرد أنها جاءت على لسان مؤلف ينتمي إلى الغرب، بل وتوجيه أشد ألوان اللوم والتقريع إليه لأنه أشار إلى ما نعرفه جميعاً عن أنفسنا. وأحسب أن هذا التوجه الفكري ضد الغرب، بطريقة آلية بحتة لا تعمل حساباً لخصوصية الموقف ولطبيعة العوامل المتداخلة فيه، كان هو أساس ذلك التأييد المستغرب الذي لقيه الغزو العراقي للكويت من كثير من المثقفين العرب الذين كنا نرى فيهم، قبل ذلك تجسيدا للوعي الناضج. وهكذا يبدو قطاع لا يستهان به من المفكرين العرب على استعداد لإنكار طلوع الشمس في الصباح لو جاءت هذه الحقيقة على لسان غربي.

ومن وراء هذا كله تطل فكرة المؤامرة الغربية الأبدية على العرب والإسلام، وهي فكرة أقنعنا بها أنفسنا واسترحنا إليها، لأنها تؤدي في حياتنا مجموعة من الوظائف المفيدة: فهي تعفينا من مواجهة عيوبنا وبذل الجهد اللازم من أجل إصلاحها مادمنا على الدوام ضحايا لتلك المؤامرة التي هي الشغل الشاغل، والهمّ الأزلي، لذلك العالم الواسع الذي نطلق عليه اسم «الغرب».

وهي تعطينا إحساساً جميلاً بالأهمية، فنحن، وليس غيرنا، هدف تلك المؤامرة التي يشغل بها الغرب نفسه ليل نهار. أجل، نحن، وليس اليابان أو الصين أو العالم الذي يوشك على اللحاق بالغرب وتضييق الخناق عليه في كل الميادين، نحن فقط، من دون مجتمعات البشر الذين نخيف الغرب ونحرم عيونه النوم. وعلى سبيل المثال، فقد كان بول كنيدي أستاذا عظيما وباحثا موضوعياً عميقاً حين تحدث عن كل بقعة من بقاع الدنيا، ولكنه حين تطرق إلى منطقتنا، أصبح كذابا وسطحياً وإمعة يردد ما يشيع في مجتمعه من أحكام محفوظة مستهلكة. ولابد أن الذي دفعه إلى ذلك هو أننا أخطر

وأهم وأعظم من عمالقة العالم، وإلا، فلماذا يظل الغرب في أرق وسهاد كيما يحكم أطراف المؤامرة ضدنا نحن بالذات؟

وأخيراً، فإن هذا الإيمان الواسع الانتشار بوجود مؤامرة كونية يحيكها الغرب لنا دون غيرنا، يدغدغ مشاعر الجماهير ويجلب لها سعادة لا تدانيها سعادة المكيف أو المخدر فكل شيء لدينا على ما يرام، والخطأ كله خطأ الغرب المتآمر، وها هي ذي الفرصة تسنح لكي نقتص منه في ذلك الثأر التاريخي الذي لا تبدو له نهاية. وإني لأذكر في تجربتي الشخصية، أن كل من يتحدث بهذه النغمة في أي محاضرة أو ندوة تقام في بلد عربي يقابل بتصفيق الجماهير واستحسانها بلا حدود، على حين أن من يحاول أن يوقظ في الناس روح المسئولية، ويفيقها من خدر «المؤامرة» الموهومة، يبعث في أي جمهور عربي شعورا بالقلق وعدم الارتياح.

إن أحداً لا يود أن يبرئ الغرب من محاولات السيطرة على العالم، ولكن هذه المحاولات لا تنجح إلا في نقاط الضعف على سطح كوكبنا الأرضي. وأحسب أن من أشد مظاهر الضعف أن نستسلم لفكرة المؤامرة الغربية ضدنا نحن بالذات، وننسى أن المواجهة الحقيقية لأي مؤامرة إنما تكون بالعمل الشاق، الدائب، من أجل أن نبلغ المستوى الذي نغدو فيه أندادا للغرب، ثقافيا وعلميا وتكنولوجيا وسياسيا. صحيح أن هذا هدف بعيد وأن العقبات في وجهه ليست مما يسهل قهره. ولكن لنقف على الأقل عند بداية الطريق بدلا من أن نكتفي بالاستغاثة من «الذئب» الذي لن يستطيع اقتحامنا لو بذلنا من الجهد ما يجعل أسوارنا تعلو يوما بعد يوم.

العروبة والنظام العالمي الجديد*

منح الصلح **



بين نقد الذات كضرورة تنبه إليها المتنورون العرب أمام هزائم وكوارث لحقت بهم، وجلد الذات هواية يقبلون عليها بشغف، فارق لابد أن يكون بيّنا وإلا كنا عوناً لغيرنا على أنفسنا.

تجليات جلد الذات هذه كثيرة، منها وأبرزها في مجال السياسة أننا في أعقاب انهيار عربي واضح اعتبرنا فجأة أن ما كان ممسكا بمقاليد الأمور طيلة الحقبة التالية لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨ هو العروبة، وأن كل ما جرى في الساحة كان تطبيقاً للعروبة وتنفيذاً لأوامرها ونواهيها، وبالتالي فهي المدانة وأنها هي التي ينبغي أن تُنقد حتى الجلد وتُسفّه مقولاتها متطارحين فيما بيننا بديلا عنها أدوية جُرّبت قبلها كفكرة الجامعة الإسلامية والشريعة والقيم الإسلامية كأن الإسلام كله كدين وكملهم للشرائع وموص بالحق كان غريباً بالكلية عن الساحة العربية الإسلامية.

---

* العربي - العدد ٤٣١ - اكتوبر ١٩٩٤م.

** كاتب ومفكر لبناني.

هكذا تباشر الآن، وعلى نطاق واسع، أقسى أنماط المحاكمة للفكرة العربية بمقاضاتها من منطلق إسلامي وتجريمها بأنها خارجة عن الإسلام، وأنها بخروجها عليه ومنه أوصلت الحياة العربية إلى الهاوية.

بالمقابل جرت مقاضاة العروبة وتجري على يد الجهة النقيض، فأخذ عليها أنها انحرفت عن العلمانية، فلم تأخذ بالفصل الحاد بين الإسلام والدولة، وأنها اختارت موقفا ملتبسا في افتراقها عن مشروع الإسلام السياسي الأصلي أي الجامعة الإسلامية وتطبيقاتها في إطار دولة الخلافة العثمانية غير آخذة بالعلمانية والعمل بها. فإذا أضيف إلى هذين القاضيين الإسلامي والعلماني القضاء الذي نصبه الاستشراق ومن ورائه الغرب، وذلك القضاء الآخر المتعدد الأحكام الذي اعتمدته الأحزاب العربية المختلفة من منطلق الإنكار لأي عروبة لا تكون هي قيمة عليها، عرفنا أي حرج كبير توضع فيه العروبة الآن.

وأمام هذا الرفض للعروبة كفكرة تارة باسم الماضي الإسلامي الباهر، وتارة باسم المستقبل العلماني المتاح، قد يكون من الضروري الوقوف عند ظروف ولادة هذه الفكرة التي إن غالى بعضنا يوما في تنزيهها وتنزيه أصحابها عن كل نقص، فإن بعضنا الآخر يغالي اليوم في نسبة كل نقص وكل شرّ إليها.

أول ما يمكن أن يقال لصالح الفكرة العربية في إطار إعادة العدالة في النظرة إليها هو أنها انطلقت من إحساس بظرف مشابه مائة بالمائة للظرف الحالي الذي تمر به أمتنا، وأنها دواء مالت الأمة للأخذ به تخلصا من حال وهن شبيهة تماما بالحالة التي تمر بها الآن. يمكن تأريخ ولادة فكرة العروبة بالقول إنها ولدت كرد آخر على التفوق الغربي بعد تجربة الرد العثماني والشعور بعدم كفاية هذا الرد في الحد من تغوّل التفوق الغربي في المنطقة

العربية بالذات.

كان العرب صادقين مائة بالمائة في السير مع التجربة العثمانية إلى النهاية. ذلك أن الصعود التركي إلى الزعامة الإسلامية لم يأخذ في بدايته أي طابع عدائي أو تناقضي مع العنصر العربي. فالأتراك كانوا سندا وعضدا وعونا للدولة العباسية الإسلامية العربية الطابع. وقد عاونوا الحكم العباسي دون أن يتطلعوا إلى صبغه بصبغتهم العرقية، ولم تخامرهم أحلام غيرهم من العناصر الإسلامية في الحلول محل العرب في قيادة هذه الدولة، ولم تقم لهم مدعيات تاريخية يفهمها العرب على أنها شعوبية ورغبة في الارتداد إلى عهود سابقة للإسلام والدور العربي.

هذا وإن الترك أخذوا السلطة وصولاً إلى الزعامة وهم يقاومون عناصر غير العنصر العربي، ويقارعون أدياناً ومذاهب غير الدين الإسلامي. وكان وصولهم في النهاية إلى تسلم السلطة في اسطنبول تسلقا لأكبر ذروة من ذرى التاريخ في ذلك العصر. لقد شكوا راية الإسلام في أعلى موقع عالمي في زمانهم وهو القسطنطينية، فكان تسلمهم القيادة الإسلامية مستكملاً شروط المشروعية.

واستمر الأتراك في قراع مع غير المسلمين يرسخ لهم قيادتهم أكثر فأكثر. فبعد الدور الذي لعبوه في مقارعة الصليبيين المتجهين إلى الإمساك برقبة البلاد العربية قارعوا غير المسلمين خارج بلاد الإسلام أيضاً وخاصة في البلقان حيث ترجح الدراسات التاريخية الحديثة أن حروب الدولة العثمانية مع خصومها في منطقة البلقان كانت هي الحروب الصليبية بامتياز. فقد استمرت زمانا طويلا وأخذت أحجاما مادية ومعنوية أضخم من حجم الحرب الصليبية في منطقة الشرق الأدنى واتسمت بتزمت وتعصب وقسوة من الطرفين خلت منها المعارك والاشتباكات في المنطقة العربية الإسلامية. كما لم تعرف مراحل هدنة طويلة من النوع الذي كانت

تعرفه العلاقات بين الصليبيين والأمراء المسلمين في بلادنا.

وهكذا كانت الدولة العثمانية تخوض في أوربا، والبلقان بنوع خاص، معركة كان القلب العربي المسلم مشدودا إليها.

وليس من الأحداث القليلة المغزى أن أول تظاهرة شعبية عرفتها مدينة بيروت في القرن التاسع عشر كانت انحيازا للموقف التركي العثماني في وجه اليونان في موضوع جزيرة كريت. فمن يؤرخ لبداية الحركات الشعبية في مدينة بيروت يلاحظ أن ما كان يجري في البلقان في تلك الفترة هو ما كان يلهم خيال المسلمين، بل المسلمين وغير المسلمين من المشارقة كمعركة الأرثوذكس العرب مع اليونان على كرسي البطريركية. ومن يقرأ صفحات التاريخ هذه يلحظ الهم الذي كان يستولي على الفئات المتنورة والشعبية عامة أمام كل ما كان يجري في البلقان.

والتاريخ يحدثنا، فيما يحدث، عن مشروع لتأمير الأمير عبدالقادر الجزائري على بلاد الشام في إطار لا مركزية داخل الدولة العثمانية. وقد تجسد هذا المشروع في مؤتمر انعقد في دمشق حوالي السبعينيات من القرن الماضي تداعى إليه وجهاء وأعيان وزعماء ورجال دين من أطراف مختلفة من سوريا ولبنان بصورة خاصة. واشترك في هذا المؤتمر أصناف عدة من الناس منهم مُفتي دمشق وقضاتها وأشرافها، ومنهم وجهاء بيروت، ورجال دين من الجنوب اللبناني، وعشائر علوية من الساحل السوري الشمالي. وقد تسلم أحمد الصلح ومنح الصلح اللذان كانا في قيادة تلك الحركة رسائل من الزعيم اللبناني الماروني يوسف كرم بتأييد هذا المشروع الهادف إلى تأمير الأمير عبدالقادر الجزائري على بلاد الشام. وكان هذا قد قام في أعقاب فتنة ١٨٦٠ الشهيرة بدور كبير في التوفيق بين المسيحيين والدروز ومسلمين آخرين في بلاد الشام.

وكان الحوار في ذلك المؤتمر المعقود لترشيح الأمير عبدالقادر أميراً على بلاد الشام يدور كله حول ضرورة مواجهة الحال الناشئة عن هزيمة الدولة العثمانية في حرب القرم، إذ إن هذه الهزيمة كانت من أجراس الإنذار التي دقت في الشرق ونبهت العنصر العربي إلى ضرورة عدم الاعتماد بشكل كامل على فعالية الدولة العثمانية في مواجهة الأخطار المحدقة.

إن ولادة الدولة العربية كانت تحسساً بعالم جديد متفوق على ما في بلادنا من أنماط حكم وأنماط حياة ومنظومة قيم في الفكر والعمل. فالجامعة الإسلامية لم تقو على أن تكون الكفؤ لمواجهة هذا العالم. لقد استطعنا أن نواجه الغرب بالجامعة الإسلامية عندما كان هذا الغرب صليبيا قائما على الدين المسيحي. ونجحنا ضد الغرب عندما لم يكن الغرب قد قفز قفزته الحضارية الجديدة، ولا كان حقق ثورته المدنية على تسلط الكنيسة. ولكن بعد أن نهض الغرب وحقق وثبته الحضارية ومن جملتها تحديد سلطة الكنيسة أطل علينا كحضارات مؤسسة على مبادئ القومية والحضارة العصرية فلم يعد يجدي للوقوف في وجهه إلا عرب ومسلمون يحققون في بلادهم ويدعون فيها لمثل ما حققه هؤلاء، ودعوا إليه في بلادهم.

لقد وضعنا الإسلام في وجه الصليبية فنجحنا، فالمطلوب أن نضع العروبة الآن ومعها الحضارة الحديثة في وجه هجمة جديدة قائمة على مبدأ القوميات.

ولابد من القول هنا إن المشروع الصهيوني نفسه في فلسطين لم يقم به الدينيون ولم يلعب فيه غلاة المتدينين اليهود دورا مذكورا، فكل قادة الصهيونية وزعماء وأصحاب الدور التاريخي فيها هم من العلمانيين بل من اليهود الملحدين الذين ينظرون إلى «العهد القديم» على أساس أنه قصتهم القومية وتاريخ جنسهم. وقد أحسن المفكرون

العرب الذين فهموا جوهر هذه الهجمة الغربية التي منها مشروع إقامة إسرائيل فهما سليماً فلم يقعوا في التبسيط الذي يقول إن هؤلاء الآتين من الغرب هم مسيحيون ويهود وما علينا إلا أن نكون مسلمين حتى يتأمن لنا النصر الذي حققناه في وجه الصليبية.

إن الذين يفهمون الغرب الذي تواجهه القومية العربية منذ أواخر أيام الدولة العثمانية على أنه شيء جديد تماما مختلف بالنوعية عن الغرب الذي واجهه المسلمون والعرب الأوائل هم وحدهم الذين يستطيعون أن يحققوا أي علاقة متكافئة معه.

ردّا على جديد قام في الغرب فكر العرب في أواخر أيام الدولة العثمانية بجديد يقترحونه في مواجهة هذا الغرب يماثله في أنه قومي ويماثله في أنه يقول بالعلم وبالحرية وبالشخصية الحضارية وبالقومية.

لم ينهزم العرب في فلسطين لأنهم كانوا عصريين، أو لأنهم كانوا قد عرّضوا أنفسهم لسموم الوطنية والقومية والحرية، وإنما خسر العرب معركتهم لأنهم لم يكونوا كذلك، بل كانوا ماضويين أمام عصري.

والآن وأمام مشروع سلم مقترح على المنطقة مدعوم من نظام عالمي جديد نحن في وضع مشابه تماماً لذلك المشروع الذي اقترحه الأقوياء على الشريف حسين في آخر الحرب العالمية الثانية، وهو إنشاء مُلك عربي. وخلافا لما نسمع من «الإسلاميين» لم يخطئ الشريف حسين الثائر على تركيا عام ١٩١٦ لكونه لم يتصرف كعثماني ملتزم باسطنبول. بل أخطأ لأن الدعوة العربية التي استند إليها، والفئات العربية التي اعتمد عليها، والطلائع العروبية التي ناصرته، لم تتصف بتلك المواصفات التي تجعل منها حركة حديثة في مستوى العصر. وكانت محقة مائة بالمائة في يأسها من المواجهة العثمانية للغزوة الغربية، ولكنها كانت غير مستكملة لشروط العصر،

ولا كان الشريف حسين نفسه، والحق يقال، رجل عصر بهذا الوصف.

ليس بالشعارات القومية وحدها تحيا الأمم ولكن دون مبدأ التكتل على أساس القومية والعروبة، مضافاً إليه شرط المعاصرة، لا سبيل إلى دخول هذا النظام العالمي الجديد المقفل أمام طامعين: عصراوي يترك جذوره ليدخل هذا العالم، وماضوي يرفض التحلي بقيم العصر. كلا الطامعين لا يستطيع الدخول إلى هذا النظام العالمي الجديد. وإنما يكون الدخول إلى هذا النظام بالتمسك بسر العصر والجذور معاً.

وعلينا ألا ننسى لحظة واحدة أن بداية الفكرة العربية في أواخر أيام الدولة العثمانية كانت المحطة الأولى الصائبة على طريق الجمع بين المعاصرة والجذور، إذ كانت تتمسك بالإسلام وسر العصر معا. بينما كانت الكمالية في تركيا ترتكب خطأ فادحا يتمثل في التخلي عن الإسلام باسم السير مع العصر. وإذا كانت الحركة العربية لم تفلح في تزويد هذه الأمة بالطاقة الكافية لدخول ساحة الدفاع عن الذات بكفاءة، فليس لأنها تمسكت بالعروبة مفهومة على أنها الإسلام زائد العصر، بل لأنها لم تعش عروبتها هذه بالمعنى الصحيح.

الآن نحن أمام محطة ثانية، والخطر الأكبر هو الارتداد على الانطلاقة العربية لأنها في جوهرها ليست إلا تطلعا إلى جمع بين العصراوية والجذور. وهذا التطلع الذي كان مشروعا في الفترة الأخيرة من حياة الدولة العثمانية مشروع أيضاً الآن، وإن يكن بحاجة إلى نقد ومراجعة وتقويم. وعلينا أن نعترف أننا أخطأنا وارتكبنا أصنافا من التهاون بحق العصر علينا، وحق الزمن الذي نعيش فيه.

إن الوثبة الثانية للالتقاء بالعصر لا تكفيها للنجاح الشروط الناقصة للوثبة الأولى، ولكن لا بديل عن العروبة بصفتها هوية وحركة نهوض، خصوصا بصفتها اتجاها للأخذ بسر العصر وسر تفوق الغرب دون التنكر للجذور.

وهنا لابد من القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قائدة هذا النظام العالمي الجديد، مالكة أسرار التقدم في مجالات السيطرة على الطبيعة وزيادة قدرة الإنسان، تعيش داخل بلادها حركة يرى فيها المفكرون الأمريكيون جميعاً الوسيلة الوحيدة لإقامة الذات على قاعدة حضارية ثابتة هي حركة العودة إلى الجذور.

إن الولايات المتحدة التي تعيش ذروة القوة التقنية والعلمية تعيش أيضاً وفي الوقت ذاته ذروة الشعور بالحاجة إلى الجذور. تشعر الولايات المتحدة أن كل شيء بنته حتى الآن وتفوقت به على سواها مهداة إذا لم تتأسس إنسانية أمريكية ذات جذور عميقة في الأرض.

هل توفق أمريكا في البحث عن جذور لها فتضمن إلى الأبد سيطرتها على هذا العالم الجديد لا تخشى عليه من أوربا واليابان وسواهما؟ ذلك ما هو متروك للزمن. لكن ما يهمنا نحن كعرب هو أن نسأل أنفسنا: هل نوفق في بحثنا عن سر العصر نكمل به جذورنا وندخل هذا الباب المغلق في وجهنا، باب هذا النظام العالمي الجديد، أم نحن، كما يظهر، لانزال منقسمين: عصراويين بلا جذور على منوال مصطفى كمال في تركيا يدقون على باب هذا العالم فلا يفتح لهم أحد، وجذوريين لا يملكون شيئا من سر هذا العصر؟

لقد تركت الدولة العثمانية وريثين: تركيّاً أخذ بالكمالية أي بسر العصر دون الإسلام، وعربياً أخذ بالعروبة متمسكا بالعصر والإسلام معا، وبين الخيارين لاتزال الأمة العربية تشعر أنها أخذت بالخيار الأفعل في دخول العصر، بينما تركيا تعيش حاليا شكا كبيرا في صحة الخيار الذي أخذت به. فهي تستمر في محاولة وضع الإسلام على الرفّ، بينما يستمر الغرب في النظر إليها والتعامل معها على أنها أمة إسلامية.

الجغرافيا المستقبلية للصراع البشري *

عبدالواحد علواني **

لاشك أن أحداث القرن العشرين جعلت إنساننا المعاصر أكثر قلقاً بشأن مستقبله ومستقبل أبنائه، فحصيلة الدمار والقتل فيه تتجاوز بكثير كل ما حدث في القرون التي سبقته. ومع التقدم التكنولوجي الهائل، وتطور أسلحة الدمار الشامل، ودخول عصر الثورة الإعلامية باتت ساحات المواجهة والصدام تنذر بالويل كل بقعة من بقاع عالمنا الأرضي الذي كان يوماً ما فسيحاً!.

قبل ما يقارب العقدين طرح روجيه جارودي «المتنقل بين اتجاهات عصر الأيديولوجيات» مشروعه «حوار الحضارات» داعياً إلى تأسيس أرضية للتفاهم بين شعوب الأرض، وكان مشروعه يتسم بسمة أساسية هي نقد الهيمنة الغربية على عالم اليوم. واعتبر الغرب عرضاً ألمّ بمسيرة البشرية وبشّر بزواله! ويبدو أن جارودي كان يرى أن الغرب يعيش عصر التداعي والانهيار البطيء نحو الهاوية!.

---

* العربي - العدد ٤٦٦ - سبتمبر ١٩٩٧.

** كاتب من سوريا.

أما سياسيو الغرب في النصف الثاني من القرن العشرين «وخاصة في مذكراتهم» فقد كانوا يعبرون عن اتجاهات الغرب البراجماتية أكثر من المفكرين، بل إنهم كانوا ومازالوا يستخدمون الاستطرادات الفلسفية للمفكرين لترويج تصورات تؤكد حق الغرب بالوصاية على بقية الشعوب «التي لم تبلغ سن الرشد وفق المقاييس الغربية» ومن هذا القبيل نظرية نهاية التاريخ والإنسان الأخير التي أطلقها فوكوياما «الياباني الأصل والأمريكي الجنسية» قبيل أعوام، النظرية التي انتشرت سريعا لتتداعى بسرعة أكبر.

فهل ينتقل التواصل بين الحضارات من دائرة النزاع والصراع إلى دائرة الحوار والتعايش؟ يبدو ذلك بعيداً مع أن الإطار النظري ينمو باطّراد. ولكن استمرار الهيمنة الغربية يبدو وهماً لابد أن يستفيق منه الغرب. فالفهود الآسيوية تحقق معدلات تنمية قياسية، وتنافساً في المجال الاقتصادي أعرق من مؤسسات الغرب، والإيرادات الوطنية والثقافية تؤكد حضورها ومقاطعتها للقيم الغربية التي كانت لفترة طويلة مطلبا من مطالب الصفوة في المجتمعات غير الغربية، والعالم الإسلامي تعصف فيه صيحات الاستنكار وتتصاعد الأصوليات التي تمثل ردود فعل ضد الهيمنة بأشكالها، ويتزايد أعضاء النادي النووي على الرغم من تحديدات النظام العالمي الجديد ورقابته الصارمة.

كل هذه الأسباب وغيرها الكثير تجعل الغرب يراجع حساباته لئلا يفاجئه الطوفان ذات يوم! ولعله - بلسان مفكريه الموضوعيين - يفكر بآفاق جديدة لعلاقته والآخرين وخاصة أنه يؤمن ومنذ زمن طويل أن الغرب يواجه الباقي! ولعل خير أفق هو ما يتداخل مع حوار الحضارات وتعايشها.

الغرب في بنائه السياسي - الاجتماعي الذي يتجلى في الديمقراطية الداخلية قد طور نظاما اجتماسيا «اجتماعياً سياسياً»

فصل به بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، وفي الوقت نفسه حرص على إبقاء الوهم بأن الاجتماعي يحكم السياسي! وأقرب مثال لهذا الأمر، الحرية الفردية وحرية الرأي والمثاليات الفلسفية التي تتجلى في شكل اجتماعي، ومع ذلك قلما تعارض ما هو سياسي، مع أن السياسي براجماتي نفعي، بل إنه بشكل أو بآخر مهيمن وتآمري!.

وهذه المعادلة التاريخية التي حققها الغرب راجعة في أصولها إلى الفصل بين الدين والدولة اعتماداً على قول السيد المسيح «عليه السلام»: «ادفعوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»، فالكنيسة في قمة الشكل الاجتماعي، ومع ذلك تبقى في هامش الشكل السياسي!.

في صيف «١٩٩٣» نشر المفكر الأمريكي الشهير «صموئيل هنتنجتون» مقالاً في صحيفة (Foreign Affairs) تحت عنوان «صدام الحضارات» محاولاً قراءة مستقبل العالم المعاصر وتأكيد تحول مسارات الصراع في القرن القادم إلى صراع بين تلك الحضارات وليس صراعاً أيديولوجياً أو اقتصادياً.. ومع تمايز الحضارات التي يحددها بسبع أو ثماني حضارات في أمور عدة، فإنه يأخذ بالبعد الديني كأكثر ما يميزها ويجعلها تتباين عن بعضها البعض، ويتوقع «هنتنجتون» أن هذه الحضارات ستلهب خطوط التماس فيما بينها.. وهي الحضارات: الغربية، والإسلامية، والكونفوشيوسية واليابانية، والأرثوذوكسية، والأمريكية اللاتينية، وربما الإفريقية!.

أثارت مقالة هنتنجتون عاصفة من الانتقادات والجدالات والسجالات، ورد هنتنجتون على منتقديه بأن تصوره في هذا المقال قد تكون فيه ثغرات، ولكنه يبقى خير تصور متوفر للقرن القادم.. وأخذ على منتقديه عدم طرحهم لأي بديل!.

إن التعقيب الأكثر إثارة «بالنسبة إلى العالم الإسلامي على الأقل»

كان تعقيب محرر صحيفة الإيكونوميست «بريان بيدهام»، الذي اختزل بداية الحضارات الثماني إلى ثلاث حضارات رئيسية وهي: الغربية والإسلامية والكونفوشيوسية ثم قلل من شأن هذه الأخيرة ليصل إلى نتيجة تقضي بأن الصراع التقليدي بين الجارين اللدودين الإسلام والغرب عائد إلى الواجهة في القرن الحادي والعشرين!.

لقد سقطت أوهام فوكوياما سريعاً.. وتحولات العالم المعاصر وارهاصاته تؤكد أن التاريخ لم ينته.. بل ربما يكون أمام بوابته الحاسمة، وها هو «هنتنجتون» ينذر الغرب، فيطرح رؤية تمثل التحولات المعاصرة، والدوافع الكامنة في الحضارات الأخرى، ولا تستهين بقدراتها الذاتية في انتشال نفسها من حمأة التبعية والتخلف لتكون نداً مكافئاً للغرب!.

ويؤكد ريجيس دوبريه «المنظر اليساري الشهير» في مقال له في مجلة «رسالة اليونسكو» هذا التوجه الجديد، ويثمنه باستشهاده بقول لـ أوغست كونت: «إنك لا تهدم ما تستبدله، والدين ليس أفيون الشعوب، ولكنه فيتامين الضعفاء».

ولعل تعقيب بيدهام يكتسب أهمية خاصة، ذلك أنه يخص الإسلام بمعظمه.. ويتساءل بيدهام بداية: لماذا يؤمن بعض الغربيين بأن محمداً «صلى الله عليه وسلم» نبي مرسل، بينما لا نجد مسلماً واحداً يقول إن يسوع المسيح «عليه السلام» هو ابن الله؟!.

وهي إشارة واضحة إلى صعوبة اختراق منظومة المفاهيم الإسلامية، وبيان لطبيعة التبادل الثقافي بين الإسلام والغرب على مرّ العصور. فالإسلام يشكل حالة أرق مزمنة للغرب، بل إن الذهنية الغربية تربط سلامة مجتمعاتها وشعوبها ودولها وقيمها ببقاء الإسلام أسيراً لحالة التبعية والضعف والانكسار.. وهذه الفكرة يغذيها التاريخ الطويل من الجراح المتبادلة يمتد أربعة عشر قرناً!.

ويقارن بيدهام بين الإسلام في مطلع قرنه الخامس عشر، وبين

أوربا في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي، محاولاً الربط بين إرهاصات العالمين في تحديدهما الزمانيين، ليستنتج أن عصر التحولات الكبرى في عالم الإسلام قد آن أوانه! ويسدي بهذا الصدد نصائح عدة للعالم الإسلامي مركزاً على اعتبار الفقهاء حجر العثرة الوحيد في وجه النهضة من خلال ترسيخهم لنظرات تقليدية قاصرة عن فهم النصوص الأصلية أو المقدسة وذلك على حد زعم بيدهام الذي يسهب في ثلاث قضايا رئيسية هي: الاقتصاد الإسلامي، وضع المرأة، العجز الديمقراطي!.

ولكن تعقيب بيدهام تشوبه تنبؤات سياسية كذبتها الأحداث سريعا، وهو في تنبؤاته أشبه ما يكون بغطاس يتخبط بين وصفاته الجاهزة.

«هنتنجتون» يخشى على الغرب من رايات الصلة الإسلامية - الكونفوشيوسية «في إشارة إلى التعاون النووي بين الصين وبعض الدول الإسلامية»، وبيدهام يرى أن الأصولية النامية في العالم الإسلامي قد تضع مستقبل الغرب «وليس مصالحه فقط» على كف عفريت! لأنها «الأصولية» لن تتعامل مع الغرب إلا في إطار العداء التقليدي التاريخي للجارين اللدودين.

ويجد بيدهام أن على الغرب أن يدرك حقيقة لا مفر منها، وهي: إما أن يبقى على هيمنته وعدائيته فيفتح الأبواب على مصاريعها أمام عواصف واحتمالات يصعب تقدير أخطارها، وبذلك لا ينفصل عن حالة القلق التاريخية التي تسود علاقته مع جاره، هذا الجار الذي لا يجد فصلاً بين الدين والدنيا!.

وإما أن يسعى إلى التآزر معه ليكسبا معاً وضعاً إنسانياً متميزاً يعود بالنفع على البشرية جمعاء، فما يؤهلهما لأن يكونا قطبين متصارعين، هو نفس ما يمكنه أن يجعلهما طرفي تعايش مثمر.

فهل ينظر العالم الإسلامي إلى القرن الحادي والعشرين بجدية أوفر ومسئولية أكبر ليتجاوز مأزقه التاريخي؟. لعل وعسى.

مفهوم استخدام القوة
في ظل النظام العالمي الجديد*

أمين هويدي **

بدأت ملامح اتجاه العالم إلى بناء نظام جديد في منتصف الثمانينيات بالتحولات الهائلة في الاتحاد السوفييتي، والتي يمكن أن نطلق عليها «الثورة المضادة» للاشتراكية والنظام الشيوعي في مجموعة الكتلة الشيوعية، والتي أدت في النهاية إلى سقوطها، ونحن نبدأ أولى خطواتنا نحو نهاية القرن العشرين.

بعد معركة «عاصفة الصحراء» التي خاضتها «قوات التحالف» ضد النظام البعثي برئاسة صدام حسين إثر استيلائه على الكويت في عملية عدوانية لم تشهدها المنطقة من قبل تحددت ملامح هذا النظام العالمي الجديد بطريقة أكثر وضوحا.

وهناك معالم كثيرة لهذا التحول العالمي الجديد أهمها دور القوة

---

* العربي - العدد ٣٤٩ - ديسمبر ١٩٨٧م.

** كاتب وباحث من مصر.

في هذا النظام وتشكيله، مما يحتاج إلى رصد مستمر، خاصة في الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تعتبر بؤرة قلقة غير مستقرة تتفجر فيها الأزمات بمعدلات سريعة غير متوقعة.

في كتابه «عام ١٩٩٩ - نصر بلا حرب Victory without war» حدثنا ريتشارد نيكسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عن مفهوم السلام حديثا لابد من أن نعيه ونضعه في الحسبان، فقد ألغت الأسلحة النووية الحروب على المستوى العالمي كوسيلة لحل النزاع، ولكن ليس معنى ذلك وصول العالم إلى ما يسمى بالسلام الكامل الذي تنتهي فيه المنازعات والتناقضات، فهذا مجرد وهم، ولكن السلام الحقيقي معناه التعايش مع التناقضات والخلافات إلى ما لا نهاية، ومحاولة حلها دون اللجوء إلى استخدام القوة، ولذلك فكلتا القوتين العظميين سوف تعيشان معا تحت ما يسمى حرب السلام. الأسلحة المستخدمة بينهما هي الدعاية والدبلوماسية والمفاوضات والمساعدات الخارجية والمناورات السياسية والعمليات السرية، أو الحروب بالوكالة على المستوى الإقليمي.

في «فترة حرب السلام» تلك وتحت مظلة الرعب النووي، أصبح القتال وخوض الحروب لحل النزاع بين القوتين العظميين مستحيلا، فكان عليهما التعايش «كما يتعاش عقربان في أنبوب واحد إذ لدغ أحدهما الآخر فإن هذا الآخر سيلدغه قبل أن يموت» ولم يكن هذا يعني عدم استخدام القوة على الإطلاق مادام القتال أصبح مستحيلاً، بل كان التسابق على التسلح قائما على قدم وساق، والجهود لملء المخازن بالأسلحة المتطورة مستمرة ليل نهار لتحقيق الفوز في «الردع» Deterrence أي استخدام أدوات الحرب ووسائلها لمنع الحرب، وذلك باستخدام القوة في حال السكون لمنع الحرب والقتال، ولكن إذا تحرّكت القوة لخوض المعركة يكون هذا فشلا كاملا للردع.

ومعنى ذلك أن القوتين العظميين كانتا تخوضان حرب السلام

باستخدام الردع، وهذا دليل على أن السلام لا يمكن أن يستقر - حتى لو كان سلاما مفروضا - إلا بتوافر القوة التي تسانده وتردع العدو والصديق عن إقدامه على العدوان.

ولكن لم يكن معنى الاستقرار ومنع القتال على المستوى العالمي استحالته على المستويات الإقليمية... أبداً لم يكن الأمر كذلك، فقد كان السلام يعني سلاماً بين القوتين العظميين، يعني لا قتال مباشراً بينهما، الأمر الذي أدى إلى وجود آلية أخرى للصراع بينهما في المجالات المختلفة، عدا استخدام القوات المسلحة، ثم التوسع في نقل الصراع إلى المستويات الإقليمية على كل ساحة الكوكب الذي نعيش فيه، بل إلى الكواكب الأخرى بما في ذلك المجال الجوي، وأصبح الصراع ليس «كوكبيا» على الأرض بل «كواكبياً» في الكواكب الأخرى أيضاً.

ونتيجة لاستحالة القتال بين القوتين العظميين في ظل الرعب النووي، فقد كان من اللازم إيجاد مخرج لاستخدام القوة في الصراعات الإقليمية، تحقيقا لما كان ينادي به كارل كلاوزفيتز في كتابه «في الحرب On-war» من أن «الحرب هي استمرار للسياسة بطريقة أخرى» وإلا حدث انفجار من عدم استخدام القوة في ظل القوانين التي كانت تنظم الصراع وقتئذ، فاتبعت وسائل متعددة لنقل الصراع إلى المستويات الإقليمية:

- استقطاب الدول الإقليمية Polarization.

- السماح باستخدام القوات المسلحة في الصراعات الإقليمية، فليس معنى القتال على المستوى الإقليمي عدم استقرار على المستوى العالمي، وهنا تشترك الدول الإقليمية في القتال بطريقة مباشرة، وتشترك القوى العظمى بطريقة غير مباشرة من وراء ستار، أي أن الحروب الإقليمية أصبحت حروباً إقليمية عالمية أو حروباً بالوكالة.

- نقل السلاح والتكنولوجيا من الدول المركزية إلى الدول

الهامشية الذي سمي بسباق التسلح.

- إدارة الأزمات وليس حلها حتى لو أدى ذلك إلى تكاثر النقط الساخنة وانتشار أقواس الأزمات كما حدث في الشرق الأوسط.

كان استخدام القوة إذن يتم في صورتين مختلفتين: على المستوى العالمي يتم استخدامها في حال الثبات، أي بالردع لاستحالة المواجهات المباشرة في ظل التدمير المؤكد المتبادل الناتج عن الرعب النووي المتبادل، وعلى المستوى الإقليمي يتم باستخدام القوة في حال الثبات أي الردع، وأيضاً في حال تحرّكها أي القتال، ولكن بسيطرة كاملة من القوة المركزية لأنها هي المنبع الرئيسي لنقل السلاح والتكنولوجيا، وكانت القوى العظمى تحصل على الانتصارات والهزائم «بالنقط» وليس بالضربة القاضية، نصر هنا وهزيمة هناك في خطوات مسحوبة بدقة، حتى لا تحدث المواجهة المباشرة التي تتفاداها القوى المتصارعة.

وفي المرات القليلة التي اضطرت فيها القوة الأعظم للتدخل تدخلا مباشرا في أزمات إقليمية (ليبيا - جرينادا - أفغانستان - تشيكوسلوفاكيا) كانت هناك قواعد تتحكم في السيطرة على اللعبة الدائرة لمنع المواجهة المباشرة. فالقوة «خارج الملعب» تحترم تماما القوة الأخرى «داخل الملعب» بأن تظل في الخارج تجنبا للاصطدام، ولكنها تحاول زيادة «توريط» القوة المتدخلة بإثارة المتاعب في المجال الدبلوماسي والإمداد بالسلاح، وربما بفتح جبهات جديدة في نقط ساخنة قابلة للانفجار، ويتم اللعب هنا على المكشوف فلا يجوز تخبئة أي أوراق تحت الطاولة.

وفي كتابه «الحرية هي المستقبل» كتب إدوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفييتي الأسبق يقول: «يعمل مبدأ التعايش السلمي حالياً بطريقة جديدة تماما، فبعد أن تخطى الزمن مرحلة المواجهة بين الشرق والغرب ومرحلة الحرب الباردة، وفيما نحن نعمل على

إقامة أوربا الجديدة يبدو أن تعبير التعايش السلمي يفي بالحاجة، ذلك أن مبدأ الشراكة الكونية والتعاون والتفاهم المتبادل والعمل المشترك هو الذي يتصدّر المواجهة الآن. كل الناس أيّاً كانت اختلافاتهم معنيون بالسلام والرخاء والتقدم وبصحة المجتمع والإنسان وبحماية الحضارة. لقد تخلينا عن المواجهة كقاعدة أساسية في سياستنا الخارجية، مع تجاوز الشعارات الأيديولوجية بتجريد العلاقات الدولية من الأيديولوجيا، والبحث عن نقاط التقاء». ثم يقص علينا حكاية تناقلها الناس عنه بأنه في هلسنكي وضع خنجره أمام وزير الخارجية الأمريكي الذي يجلس قبالته وقال له «لقد نزعت سلاحي والآن جاء دورك» ويقول: «مع الأسف لم يحصل شيء من ذلك، وما حصل أنه خلال لقائي الثاني في نيويورك في سبتمبر ١٩٨٥ مع جورج شولتز قلت له إن أموراً كثيرة في العالم ترتبط بحال العلاقات بين بلدينا، وإنني أنوي أن أكون شريكاً شريفاً وموثوقاً به وصديقا إذا كنت ترغب في ذلك، فاندفع شولتز ليصافحني ويشد على يدي».

وكان ميخائيل جورباتشوف قد كتب قبل ذلك يقول: «إن الحروب النووية لا يمكن أن تكون وسيلة للحصول على أهداف سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية أو أي أهداف أخرى، وهذا الاستنتاج سيبعد الأفكار التقليدية للحرب والسلام، فلن يكون هناك منتصرون أو منهزمون في الحرب النووية، إذ إنها فناء وانتحار للحضارة العالمية، وبالمثل فقد تطورت التكنولوجيا العسكرية لتجعل الحرب غير النووية أقرب ما تكون إلى الحرب النووية، وبذلك ظهر وضع مختلف تماماً تشكل خلال القرون من طريقة للتفكير والسلوك تستند إلى استخدام القوة في السياسة العالمية وقد انقضى القول المأثور لكلاوزفيتز: «إن الحرب استمرار للسياسة، ولكن بوسائل أخرى». فقد كان هذا القول كلاسيكياً في زمانه، فأصبح الآن محفوظاً في المكتبات، ولأول

مرة في التاريخ يتحتم وضع السياسة الدولية على أساس معايير معنوية وأخلاقية مشتركة لكل البشرية، وكذا إضفاء الطابع الإنساني في العلاقات الدولية، وأصبح من المؤكد استحالة الحل العسكري للخلافات الدولية، ولم يعد من الممكن ضمان الأمن بالوسائل العسكرية باستخدام الأسلحة أو الردع أو بمواصلة إتقان السيف والدرع، فسباق التسلح لا يحول موارد ضخمة بعيداً عن أولويات أخرى فقط، ولكنه يخفض من مستوى الأمن أيضا . ويضعفه، فهو في حد ذاته عدو للسلام وأصبح الطريق الوحيد إلى الأمن هو من خلال القرارات السياسية ونزع السلاح». وفي إطار هذه المفاهيم حدث الزلزال في دول الكتلة الشرقية وانسحب الجيش السوفييتي من بعض مواقعه التقليدية هناك، كما انسحب من أفغانستان وأنجولا والحبشة، وكان قد انسحب قبل ذلك من الصومال، ثم عقدت اتفاقيات الحد من الأسلحة النووية التي كان من المستحيل التوقيع عليها قبل هذه النظرة الجديدة، وقبل الطرفان - الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - مبدأ التفتيش على الترسانات العسكرية وتدمير ما اتفق بينهما على تخفيضه .

وبدأ سوق السلاح يهتز بدلا من «الرتابة» التي كان يعيش في ظلها، وبدأ الاتحاد السوفييتي يخفف قبضته عن حلف وارسو حتى تم حله، كما بدأ يركز على الإصلاحات الداخلية ويخفف من تدخله في الصراعات الإقليمية .

وبين إقدام الاتحاد السوفييتي على تنفيذ نظرته الجديدة وإعادة البناء على أسس هذه النظرة الجديدة وتشكك الولايات المتحدة في حقيقة نوايا الاتحاد السوفييتي وإبقائها على حلف الأطلنطي، ومساندتها لحلفائها الإقليميين، لم يقرأ بعض قادة دول العالم الصورة الجديدة على المسرح العالمي وفاتهم مقارنة استخدام القوة قبل البيريسترويكا وبعدها، وكان أكبر مثل على ذلك هو الرئيس صدام

حسين التكريتي، فاته أن يقرأ ويتعلم ويتخيل الأوضاع الجديدة والدروس التي تعطيها، وقع الرجل تحت شعور ما يسمى «بغرور القوة» في وقت تغيرت فيه معانيها ووزنها في ممارسة السياسة، لم يتنبه إلى أن امتلاك القوة شيء والخطأ في حسابات استخدامها شيء آخر، لم يعرف الرجل القيود الحقيقية التي بدأ العالم بوضعها على قوانين انتشار القوة وتدخلها لحسم الصراعات الإقليمية، والسبب في ذلك - في تقديري - هو الولايات المتحدة الأمريكية.

- فهي التي استمرت في مضاعفة صادراتها من الأسلحة إلى الأسواق العالمية.

- وهي التي شجعت إسرائيل على ممارسة استخدام القوة في السيطرة على أرض الغير.

- وهي التي حتى تلك الفترة كانت تسعى إلى تفتيت المنظمات الدولية ونزع إرادتها عنها بشكل أهدر القانون الدولي وهزّ مفاهيم السيادة وحط من قدر العدالة والشرعية.

واستمر الوضع هكذا حتى عملية «عاصفة الصحراء» فكما ترددت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واحتكارها حينئذ للقوة النووية - إذ لم يكن الاتحاد السوفييتي قد وصل إلى حال التعادل معها في هذا المجال - في صياغة نظام عالمي جديد يبنى على توازن المصالح، كما حدث في اتفاقية فيينا عام ١٨١٤ والتي أعقبها «سلام المائة عام» فإنها عادت وترددت مرة أخرى حينما بدأ الاتحاد السوفييتي يرسل الرسالة تلو الرسالة بمفاهيمه الجديدة في البيريسترويكا، لم تحاول هذه المرة أيضاً أن تفهم حقيقة الأوضاع وتكلمت كثيراً عن «العالم الذي يراد بناؤه A World Restored» ولكنها لم تفعل شيئا لبناء النظام العالمي الجديد.. رفعت الشعارات وترددت في تحمل مسئوليتها في عالم جديد، وظنت أن الأفكار التي تتردد عن ذلك ما هي إلا نوع من «اليوتوبيا».

بعد الحرب العالمية الثانية لم تفهم خطورة السلاح النووي الذي تحتكره وعاملته على أنه سلاح جديد أشد تدميراً وتجاهلت قوته في صياغة سياسة العالم، وفي آخر الثمانينيات لم تفهم خطورة البيريسترويكا.

لقد وضعت «عاصفة الصحراء» المفاهيم الاستراتيجية في مأزق حقيقي - خاصة في مفهوم استخدام القوة - ولابد من دراستها... فاستخدام القوة وسيلة من وسائل الصراع العالمي والإقليمي، ولابد أن نفرّق بين الصراع والقتال لأن الأخير إحدى وسائل الأول، وعلينا أن نفهم القيود الثقيلة التي تنظم استخدام القوة، والتي يجب أن يعيها ويتفهمها أصحاب القرار ويتعاملوا معها بكل احتراس واحترام.

فليس هناك أي قيود عالمية أو إقليمية على من يريد إطلاق الطلقة الأولى، حتى بعد عملية عاصفة الصحراء، فيمكن لأي دولة أن تبدأ القتال في المكان الذي تريده وفي الوقت الذي تختاره وبالطريقة التي تحلو لها، ولكن بعد إطلاق الطلقة الأولى تفقد الدولة حريتها في إنهاء القتال في المكان الذي تريده وفي الوقت الذي تختاره وبالطريقة التي تحلو لها ليس فقط لتحكم الدول المصدرة للسلاح في تصديره ولكن لاحتمال تدخل «الشرعية الدولية» لحسم الموقف بالشكل الذي تريده أيضا.

والشرعية الدولية المعاصرة تعمل في عالم أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وعلاوة على ذلك فهي شرعية انتقائية تكيل بأكثر من مكيال لتحكم واشنطن في مجلس الأمن بعد غياب «الفيتو السوفييتي» الأمر الذي فتح الباب أمام إصدار قرارات التدخل في النقاط الملتهبة أو عدم التدخل تبعا لمصالحها، فما هو مفهومنا لاستخدام القوة تحت هذه الظروف؟ كيف نواجه العدوان الحالي والمستقبلي الذي يقع علينا من هنا أو هناك في ظل هذه الشرعية الدولية التي تغير لونها كالحرباء؟

ثم ما مفهومنا لاستخدام القوة في ظل مبادرة الرئيس بوش لتنظيم نقل السلاح والتكنولوجيا في المنطقة والتي وافق عليها مؤتمر لندن للدول المصدرة للسلاح؟ المبادرة تمزج بين تحريم إنتاج واستخدام الصواريخ والأسلحة فوق التقليدية - وهي التي أطلقها في كتاباتي على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والحارقة - وتقييد تصدير السلاح التقليدي، وليس تحريمه، بدعوى تلبية الحاجة المشروعة لكل دولة للدفاع عن نفسها ضد أي عدوان، ولكن من الذي يحدد هذه التهديدات؟ من الذي يحدد حجم ونوع السلاح اللازم؟ مفهوم المبادرة ينبئ بأن واشنطن سوف تتولى هذه المسئولية لتشكيل العالم في إطار مفهوم للعالم الذي تتخيله عن طريق تشكيل توازنات القوى، فالسلاح هو الأداة الحاسمة لتشكيل السياسات وفرضها، لأن نقله يتم من دول المركز إلى الدول الهامشية تبعا لقوانين من وضع الدول المركزية.

وإذا كنا نسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي فإن محاولاتنا سوف تبقى مجرد وهم في غياب تعادل موازين القوى بين دول المنطقة لأن توازن القوى هو الذي يحقق توازن المصالح، وهو القاعدة الوطيدة التي يبنى عليها الاستقرار. وليس أخطر على الاستقرار من وجود دولة قوية وسط دول ضعيفة لأن ذلك يخلق ما يسمى بـ«غرور القوة»، فالقوة لها صفة الانتشار في غياب قوة أخرى تتصدى لها.. كيف نحقق الاستقرار العادل في ظل السيطرة الأمريكية على سوق السلاح وتحيّزها لإسرائيل؟ كيف نتعامل مع استيراد سلاح من دول المركز وقد أصبحت قواعد ذلك سياسية أكثر منها تجارية كما كان الحال في الماضي؟ هل أصبح السلاح في يد صانعه أم في يد مستخدمه؟ وفي ظل هذه التطورات ما مفهومنا للقوة كعامل من عوامل إدارة الصراع؟ كيف نستخدم القوة في ظل الخلل في موازين القوى وفي ظل شرعية دولية تتلون حسب الظروف والمصالح؟

وأخيرا ما مفهوم المفكرين العرب للقوة في ظل عالم بلا تناقضات عقائدية وبلا حروب، ويتجه تدريجيا إلى تعميم التعاون المتبادل في ظل رايات السلام؟ فالسلام الذي نعنيه هو السلام الواقعي الذي يعترف بوجود الصراعات والتناقضات، مع العمل على حلها دون استخدام القوة، وليس السلام الكامل الخالي من التناقضات والصراعات؟ كيف ندير أزماتنا في عالم بلا حروب، قد يسمح بامتلاك القوة بأحجام وأنواع معينة ويحرم استخدامها، إلا إذا غير ذلك، وفي ظل غياب العدالة وتجاهل الحقوق التاريخية؟ كيف نحصل على قوة رادعة تمنع العدوان وتعيد الحقوق دون قتال في ظل قوانين الرئيس بوش التي تحدد موازين القوى للدول الإقليمية بحسابات انتقائية في ظل شرعية دولية ليست ثابتة؟

وسؤال أخير خطير، ما مصير الصناعات الحربية الوطنية أو الإقليمية في ظل القيود الجديدة على تصدير التكنولوجيا، علما بأن كل هذه الصناعات قائمة على «التجميع» وليس «الابتكار»... يعني «تجميع» القطع التي يصنعها الغير وليس «ابتكار» قطع من صنع أيدينا؟ ومن يقدر على صنع الكل يقدر على صنع الجزء.

هذه تحديات حقيقية أمام الأمن القومي العربي المستباح، الذي يعاني من فجوات كثيرة أهمها أصحاب القرار العرب الذين فشلوا في بناء الإرادة العربية الجماعية، والمفكرون العرب الذين لا ينطلقون بأفكارهم إلى المستقبل لتطويع التحديات المتجددة لصالحنا، ويعتنقون أفكارا قديمة حطمتها الزلازل.

احتلال العقل *

د. رفعت سيد أحمد **

عاصر وطننا العربي وعالمنا الإسلامي، بامتداد المائتي عام الأخيرة من تطورهما الحضاري، شتى صور الاستبداد التي مورست ضدهما من جميع الاتجاهات، أحيانا من داخلهما، وفي أغلب الأحيان من خارجهما، من بلاد ما وراء البحار، بلاد الغرب الأوربي، والأمريكي، لكن المؤرخ المحايد يلحظ تجاه تاريخ «الاستبداد الغربي» أنه قد ظل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تغلب على آليات حركته وأساليبها السمة العسكرية الاقتصادية. وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتى دخل «الاستبداد الغربي» مرحلة جديدة - نسبيا - عما سبقها، وهي المرحلة التي تعمدت الولوج إلى العقل العربي المسلم أولا، قبل التسلل إلى الأرض والاقتصاد ثانيا، انطلاقا من مسلمة أساسية،

---

* العربي العدد ٣٩٧ - ديسمبر ١٩٩١م.

** كاتب وباحث من مصر.

مفادها أن «احتلال العقل أشق بمراحل من احتلال الأرض» فالذي يملك هذه الأرض بإمكانه أن يقاتل حتى يحصل على أرضه، أو يموت دونها، أما إذا ما امتلك عقله (الذي يرسم له خطط القتال) سهلت السيطرة عليه.

من هنا، وتحديداً في منتصف هذا القرن، بدأت الاستراتيجية الغربية (الأوربية الأمريكية على وجه الخصوص) تخطط لعملية تحكم واسعة النطاق في العقل السياسي والثقافي العربي، مستخدمة خبرتها الطويلة في استعمار العالم، وأحدث وسائل السيطرة التقنية، والسياسية والثقافية، وما يسمى بالبحوث الميدانية المشتركة بين علماء البحث العلمي ومؤسساته الغربية ذات الصلة الوطيدة بأجهزة المخابرات وصناعة القرار السياسي الغربي «والاسرائيلي» من جهة وبعض العلماء العرب ومؤسسات البحث السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، وأتت هذه (الحالة) لتمثل واحدة من أنجح وسائل الاستراتيجية الغربية خلال الثلاثين عاما الماضية من تاريخنا، للتحكم والسيطرة والتغلغل في العقل العربي، داخل كل قطر على حدة، ووفق خطة مبرمجة ومتعددة الأدوار والأدوات.

فماذا حدث على وجه اليقين؟ وهل لدينا نماذج محددة لهذا المخطط الغربي طويل المدى، ولأدواته، وأهدافه؟ وإلى أين تتجه خطاه؟

ويأتي احتلال العقل العربي امتداداً مباشراً لما سمي «وظيفة العلم، والعلماء» في الاستراتيجية الغربية، وإعداداً لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين أصبح «العلم» - داخل الدولة الغربية وخارجها - أداة للاستثمار والاشباع، تماما كالسلعة، فلقد وجد العلم هناك أساسا لخدمة الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، للمجتمعات الصناعية المتقدمة، فهو يمثل عائداً نفعيا. ولنتأمل ما يقرره «فريتز مشلوب» من أن أنشطة المعلومات والمعرفة

أسهمت في عام ١٩٥٨ بما يعادل ٢٩٪ من معدل الانتاج القومي لهذه السنة، ويرى أن نسبة الزيادة السنوية لمعدل إسهام هذه الأنشطة تعادل مرتين ونصف مرة معدل نمو مكونات الانتاج القومي الأخرى.

أي أن المقولات الغربية التي تصدر إلينا من قبيل «العلم للعلم»، و«العلم للإنسان»، مقولات لا معنى لها، وليست سوى غطاء يخفي تحته العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية. وتتضح هذه الحقيقة أكثر إذا ما علمنا أن جملة ما أنفقته - مثلا - وزارة الدفاع الأمريكية على البحوث العلمية المختلفة في عام واحد هو عام ١٩٨١ قد بلغ ١٧ بليون دولار، أي حوالي ١٠٪ من ميزانية الدفاع الكلية في ذلك العام التي بلغت ١٦٠ بليون دولار، بل إن مخصصات البحث العلمي للبنتاجون ارتفعت بمقدار ٢٠٪ خلال عام واحد هو عام ٨٠/ ١٩٨١ وأنها في عام (١٩٨٧) وصلت إلى حوالي ٣٠٪، بل إن وكالة المخابرات الأمريكية كانت خلف إنشاء العديد من الجامعات في دول العالم الثالث واستمرارها مثل كلية مكومبي الدولية في زامبيا، وبعض جامعات إكوادور، وأرجواي، والمكسيك، والجامعة الأمريكية بأنقرة وبيروت والقاهرة.

عندما نعلم ذلك، فإن الهدف من احتلال العقول، ومحاولات الغزو الفكري والثقافي إجمالا تتشابك، وتتداخل مع الأهداف التوسعية والاستعمارية القديمة والحديثة التي تمثلها الشركات متعددة الجنسية، ويصبح البحث العلمي، والعلم، والمشتغلون به، مجرد أدوات طبيعية للسيطرة، داخل تلك الأوطان وخارجها.

وتذكر بعض الدراسات أن وكالة المخابرات الأمريكية - مثلا - يعمل بها ١٦٥٠٠ موظف، وأن حجم ميزانيتها ٧٥٠ مليون دولار، بالإضافة للمعونات المنتظمة للشركات الاحتكارية، مثل فورد وموتورز وروكفلر، وأن جزءاً من هذا الهيكل الوظيفي والمالي يخصص للبحوث السيكولوجية والسيكوبيولوجية والاجتماعية في أنحاء العالم، وعلى

الأخص الوطن العربي والعالم الثالث، وذلك يتم من خلال تمويل منظمات وجمعيات علمية عالمية، مثل الجمعية النفسية الأمريكية، وجمعية علوم بيئة الإنسان، وشخصيات علمية بارزة. يذكر أحد العلماء البارزين الذين موّلت المخابرات الأمريكية أبحاثهم ب - ف - سيكفر - أنه قد تم تمويل كتابه (الحرية والشرف) بخمسة ملايين دولار ويذكر هذا العالم «أن تمويل المخابرات الأمريكية للدراسات والبحوث العلمية يبغى أساساً تطوير تكتيكاتها المختلفة التي تمكّنها من الاضطلاع بدورها كأداة لتحقيق التوسع الأمريكي».

ولأن لاحتلال العقل في العالم أجمع أدواته المختلفة، فإن «الصحافة» تأتي في مقدمتها جنباً إلى جنب مع البحوث الممولة والمشتركة، ولقد فجر هذا الجانب ضبط «نيكولاس دانيلوف» مراسل مجلة (يو، إس، نيوز أند وورلد ريبورت) في موسكو متلبساً بالتجسس لصالح المخابرات الأمريكية.

وفي ظل غياب السياسات القومية الواعية تجاه موجات الغزو الثقافي وأدواتها الكثيرة، يسهل - ولاشك - وقوع الاحتلال العقلي، ففي بلد مثل مصر - على سبيل المثال - كان بها خلال عامي ٨٦ و١٩٨٧ «٤٠ ألف باحث». من الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه في التخصصات والفروع العلمية المختلفة ولا يجدون فرصة عمل. في دولة كهذه، وفي حال مثل تلك، من المتوقع أن يذهب هذا الجيش من الباحثين، أو على الأقل نسبة منه إلى تلك الجهات التي تستطيع توظيفه، وتقديم الدعم المادي له، وما أكثرها داخل مصر، وهي جهات في أغلبها تخدم عن وعي وباستراتيجية بعيدة المدى خطط احتلال العقل في مصر وبلدان الشرق إجمالا.

في سبيل السيطرة على العقل العربي، وعقل العالم الثالث، استخدمت الاستراتيجية الأوربية والأمريكية ركائز مهمة للانطلاق خلال الثلاثين عاماً الماضية، وللتغلغل النشط في أحشاء مجتمعاتنا

يمكننا حصر أهمها:

- مؤسسة فورد فونديشن وهي تعمل في المنطقة منذ عام ١٩٥٢.

- مؤسسة روكفلر وهي تعمل منذ الحرب العالمية الثانية.

- مؤسسة رائد وهي قديمة نسبياً إلا أن نشاطها برز في السبعينيات من هذا القرن في مجال الدراسات الإسلامية والفلسطينية.

- مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية ولجنة الشرق الأدنى والأوسط المنبثقة عن المجلس وهو يعمل في المنطقة منذ منتصف الستينيات.

- جماعة أبحاث الشرق الأوسط وهي تقوم منذ عام ١٩٦٦ بالتخطيط والتنسيق بين وحدات شبكة الأبحاث الأمريكية.

- جامعة جورج تاون التي قامت فقط في نوفمبر ١٩٨٥ وكنموذج لنشاطها قامت بعمل مسح شامل في ١٢ قرية مصرية، بالاشتراك مع كلية الآداب بجامعة الزقازيق.

- وكالة التنمية الأمريكية، ويذكر أنها رصدت خلال عامي ٨١ و١٩٨٢ للبحوث المشتركة بين مصر وإسرائيل في مجال البحوث الميدانية الزراعية مبلغ ١٥ مليون دولار فقط، وأنها موّلت مشروع ترابط الجامعات المصرية خلال عامي ٨٤ و١٩٨٥ بمبلغ ٢٨ مليون دولار، بغرض تمويل البحوث الاجتماعية والسياسية بمصر!!

- مركز هارفارد للشئون الدولية، ومركز برنستون للدراسات الدولية، ومركز شيكاغو لدراسة السياسة الخارجية والعسكرية، ومعهد بيركلي للدراسات الدولية، وجميعها ترتبط عمليا وماليا بوكالة المخابرات الأمريكية.

- مؤسسة فريدرش إيبرت، وفريد رش نومن الألمانيتان اللتان تربطهما وشائج قوية ببعض مراكز البحوث في مصر ودول المشرق العربي.

- المركز الأكاديمي «الإسرائيلي» بالقاهرة، وهو يقوم بدور خطير

في مجال اختراق العقل المصري والعربي، وسوف نورد فيما بعد بعضا من أهم أعماله، بالإضافة لأجهزة السفارة الإسرائيلية ورجالها.

وهذه المجموعة من المؤسسات الأوربية والأمريكية والإسرائيلية تنسج - مجتمعة - شبكة عميقة التأثير، وهي تنسق فيما بينها على أعلى درجة من الترابط والدقة، منذ ما يزيد على الثلاثين عاما على الأقل، وإن كان نشاطها قد ازداد في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. تقوم بعملية مزدوجة، فتقدم المعلومات (السياسية والاقتصادية، والاجتماعية) لصانع القرار الأوربي أو الأمريكي أو «الإسرائيلي» هذا من ناحية! ومن ناحية أخرى تقوم بمحاولة زرع مفاهيم وقيم فكرية واجتماعية جديدة داخل الأرض العربية، وفي أحشاء عقلها، وذلك من خلال سياسة ما يسمى بالبحوث العلمية المشتركة التي تهدف إلى استبدال القيم الأصيلة في العقل الجماعي العربي والمسلم، بقيم ومفاهيم غربية، وفق خطط طويلة الأجل، متعددة الأدوات، ولعل في استعراض عينات من أبحاث تلك الشبكة الخطرة ما يقدم دليلا حيا على صدق ما نقول.

إن من أهم المؤسسات في وطننا العربي وأخطرها ذلك المركز الذي أنشأته «إسرائيل» بالقاهرة عام ١٩٨٢ - ونحن هنا ننبه الباحثين العرب آملين أن تصل صرختنا هذه إليهم لمحاصرة نشاط هذا المركز - واسمه «المركز الأكاديمي الإسرائيلي»، فالمركز - كما سبق القول أنشئ عام ١٩٨٢، عقب اتفاقات كامب ديفيد، وتولى رئاسته كل من «شيمون شامير» ثم «جبرائيل وأربورج» وهما من الباحثين اليهود الذين تدرّبوا على أيدي الموساد. ونظرة سريعة على الأبحاث السياسية والثقافية والاجتماعية التي قام بها المركز منذ إنشائه حتى اليوم تبرز لنا بوضوح عمق الخطر الذي يمثله كأداة متقدمة «للموساد الإسرائيلي» تجاه العقل المصري والعربي، فهو - مثلاً - يبحث في الأصول العرقية للمجتمع المصري، وفي كيفية تفتيت

مصر طائفيا، وفي الوحدة الثقافية والعقائدية بين اليهودية والإسلام، وفي الشعر العربي الحديث، وقضايا التعليم والزراعة والميكنة الزراعية واستصلاح الأراضي، وفي توزيع الدخل، وحياة البدو والبربر، وكيفية السيطرة عليهم، وفي تأثير السلام على العقل العربي، وغيرها من الأبحاث المهمة.

قامت «إسرائيل» أيضاً ببعض الأبحاث المهمة في مصر، من خلال المركز الثقافي الأمريكي بواسطة اليهودي الأمريكي الشهير «ليونارد بايندر»، وهي أبحاث حول (رؤى الصراع العربي ـ الصهيوني) والجماعات الإسلامية في مصر، وبحث عن بدو مرسى مطروح.

أما الولايات المتحدة، فلقد قامت من خلال مؤسساتها السابقة بالعدد من الأبحاث المهمة والندوات الأكثر أهمية، نذكر منها على سبل المثال:

- أبحاث قام بها البروفيسور (ناداف سفرات)، المسئول عن مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفارد، يهودي الديانة، مصري الأصل، حول (السعودية كمجتمع متفجّر)، و «الإسلام والسياسة في العالم المعاصر». وأنه قد حصل على ١٤٥ ألف دولار مقابل الندوة البحثية الأخيرة، أخذها «عدّا ونقدا» من وكالة المخابرات الأمريكية، وتسبب كشف النقاب عنها في فضيحة مدوية في الأوساط العلمية الغربية والعالمية.

ومن الأبحاث الأخرى المهمة التي قامت بها المؤسسات الأمريكية في الوطن العربي (الصراع بين التيارات العلمانية والتيارات السلفية - التغير الاجتماعي في بلدان الشرق الأوسط - النظرية السياسية الإسلامية - العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي - القومية الفلسطينية - التنبؤ بحركات التمرد في المنطقة العربية - المؤثرات في الأقليات بالوطن العربي - المهام السياسية للصفوة العسكرية العربية - مسار المنطقة العربية ومدى تأثرها بالتغيرات - المثقفون

والوطن العربي الحديث - موقف المثقفين العرب في الصراع مع «إسرائيل» - المجتمع والبناء السياسي في الوطن العربي - آفاق العلاقات بين مصر و «إسرائيل» والأقطار العربية الأخرى - الفكر السياسي للعمال المصريين - دراسة عرقية لبدو النوبة في مصر - الحشود المصرية على الحدود الليبية، واستطلاع رأي الطلبة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - ظهور الإسلام كعنصر من عناصر الصراع العربي «الإسرائيلي» - الشيوعيون والشيعة - تطور النظام التعليمي في مصر - تطور الناصرية - النساء في المجتمعات الإسلامية).

هذه هي أبحاثهم - ترى، لماذا يهتمون بهذه الجوانب على الأخص؟! ولماذا يتغلغلون في أحشاء المجتمع العربي إذا لم يكن هدفهم أبعد من مجرد الاحتكاك العلمي البريء، والتعاون الثقافي؟



الفصل الثاني

زمن العولمة

إعلام العولمة *

د. سليمان إبراهيم العسكري

عندما اكتشفت الإمكانات اللامحدودة للموجات القصيرة التي أتاحت لبرامج الإذاعة أن تنتقل عبر حدود الدول والقارات، أطلق مارشال ماكلوهان مقولته المشهورة: «لقد أصبحت الكرة الأرضية أشبه بالقرية الكونية». وحينما ظهر التلفزيون، تراجعت مساحة الاتصال الإنساني، وانعزل المواطن داخل حدود الدولة التي يعيش فيها. وعندما اكتشف الفيديو تراجع الاتصال الإنساني أكثر لينحصر المواطن داخل بيته. ومع انتشار الكمبيوتر الشخصي وظهور شبكة الإنترنت، أصبح الإنسان حبيس غرفته، وظهرت إلى الوجود تلك الصورة التي تجسد كل تناقضات عصر المعلومات والثورة التكنولوجية، أي صورة إنسان حبيس غرفته يتواصل مع أقرانه الحبيسي الغرف أيضاً عبر الفضاء الإلكتروني

---

* العربي العدد ٥١٧ ديسمبر ٢٠٠١.

** رئيس تحرير «العربي».

في قرية كونية واحدة.

وتذكرنا هذه الصورة بواحدة من أشهر روايات الخيال العلمي على مر العصور، وهي رواية «٤٥١ فهرنهايت» التي كتبها راي براد بري ١٩٥٣، وحولتها السينما إلى فيلم ذائع الصيت أخرجه فرانسوا تروفو في العام ١٩٦٦. وفي هذه الرواية، التي كتبت بعد ظهور التلفزيون والكمبيوتر مباشرة، يتعلق الناس بشدة بالشاشات الإلكترونية، ويكرهون القراءة، ويتهللون فرحا عندما يحرق رجال الإطفاء الكتب.

وعندما نقرأ رواية برادبري اليوم فإن أحداً لن يفكر بأن أحداثها تدور في المستقبل، وإنما اليوم وهنا. والواقع أنه مستحيل على أي مراقب محايد، أو حتى على عالم متخصص، معرفة إلى أين ستأخذنا تكنولوجيا المعلومات!

فمنذ فجر التاريخ والتكنولوجيا متعادلة القيمة. فالسيف في ذاته لا يختلف عن أي شيء آخر كالماء والهواء. لكننا نحن من يمنحه القيمة ويحدد استعمالاته. وعندما أماط الكيميائي كو هونج اللثام في بكين عن مخترعه الجديد، البارود، قبل نحو ألف وسبعمائة عام، أشيد به باعتباره مخلصاً للجنس البشري: كان يستخدمه للعثور على إكسير الخلود. واستغرق الأمر خمسمائة سنة أخرى قبل أن يستخدم البارود في صناعة أول ألعاب نارية متقدمة في العالم، لإبهاج الروح الإنسانية بالاحتفالات. لكنه منذ تلك اللحظة احتاج إلى ستين عاماً فقط لكي يكتشف شاب عبقري قدرته كسلاح. وتحول استخدامه مائة وثمانين درجة كاملة من البحث عن الخلود ليصبح أداة للموت المبكر. وولدت القنبلة.

وهكذا، فإن انعطافات القدر الجذرية وغير المتوقعة هذه تقلب تاريخ التغير التكنولوجي. فقد كان الهدف من اختراع جوتنبرج للمطبعة هو تشجيع الفضيلة والعبادة من خلال القراءة الأوسع

للإنجيل، وليس إثارة الغرائز الأدنى من خلال المطبوعات الإباحية أو كتب مثل «كفاحي». ونظر شتروجر إلى سنتراله التلفوني الأول تحديداً من زاوية تحسين أداء نشاطه التجاري، وليس بوصفه أكثر أدوات التحول الاجتماعي فعالية على الإطلاق. ولم يكن بوسع الأخوين رايت أن يتخيلا أن طائرتهما الصغيرة التي حققت حلم الإنسان في محاكاة الطيور ستتطور إلى القاذفة الشبح أو أنها ستصبح أحد عوامل التقليص الأساسية لمساحة القرية الكونية، وما كان السيد بنز ليتصور الحوادث والوفيات والبؤس، أو حرية الحركة - لو كانت هذه هي التسمية التي نطلقها على الاختناق المروري - التي ستأتي بها السيارة. وحقيقة الأمر أن بنز وفورد والرواد النوويين الأوائل نذروا أنفسهم للبحث عن طاقة رخيصة وفعالة، وليس لتشرنوبيل، وسرطان الدم، وهيروشيما و«توازن الرعب».

لقد تصور البعض أن الحل الإعجازي للقرية الكونية سيغير العالم، وسيجعل المواطنين أكثر وعياً بمشاكل العالم، وأكثر قدرة على المساهمة في حلها. ووفقا لتصور هؤلاء سيكون العالم القادم بلا حدود، حيث سيعرف أي شخص كل شيء عن أي شخص آخر. وبما أن المعرفة تعني الفهم، فإننا جميعاً سنتقاسم الهموم، وسنتحد لتخفيفها. أما على مستوى العلاقات الدولية فسيصبح العالم شيئاً آخر!!

ففي ظل مثل هذه البيئة، حيث معظم المواطنين فيها مهتمون ومعنيون بالشئون الخارجية بسبب التدفق العالمي الحر للمعلومات، الذي يقرّب الشعوب من بعضها البعض، من المفترض أن يغدو سلوك السياسة الخارجية للدول أكثر انفتاحاً ومسئولية وأكثر تجاوبا مع رغبات الناس العاديين.

لكن ما يحدث في الواقع ليس حلماً، وإنما هو أقرب إلى الكابوس. فأي تحليل متأن للتبادل الحالي للأنباء الخارجية حول العالم يكشف

تناقضا واضحاً. فالزيادة المذهلة في القدرة على إنتاج وتوزيع الأنباء من مسافات بعيدة، يقابلها تناقص واضح في استهلاكها، وهي ظاهرة موجودة في الولايات المتحدة والعالمين المتقدم والنامي على السواء.

فهناك مناطق واسعة من عالمنا لا ولن يمكن تغطيتها من قبل جامعي الأخبار، نظراً للتكلفة المرتفعة لعملية جمع الأخبار من جهة، أو نتيجة لوجود عدد من الأنظمة الاستبدادية التي لن تسمح بذلك من جهة أخرى.

والحقيقة أن العالم لم يصبح متصلاً ببعضه البعض بالصورة التي تروج لها أسطورة القرية الكونية، وأفضل الافتراضات تقول إن معرفتنا به متفاوتة وليست متساوية.

لا يمكن مناقشة تأثير عصر المعلومات والثورة الإعلامية والتكنولوجية على المجتمعات المختلفة، وعلى الأخص بلداننا العربية، من دون التطرق إلى موضوع العولمة. والحقيقة أنه إذا كان اكتشاف الآلة مسئولا عن انتقال المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، فإن الفضل يعود إلى الثورة العلمية، والتكنولوجية في انتقال المجتمع الصناعي إلى عصر العولمة وإلى اندماج أركان المعمورة قاطبة في قرية كونية معرفية واحدة. وفي هذا العالم المندمج، أو المعولم، يتقلص الزمن، وتتلاشى المسافات. وتنتقل رءوس الأموال، والسلع، والمعلومات، والمفاهيم، والأفكار، والأخبار، والأذواق، بسرعة مذهلة، وبحرية تامة، غير معترفة برقابة حكومية، أو بحدود وطنية، أو برفض أيديولوجي. والواقع أن العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية هما وجهان لعملة واحدة. بل إنهما تتفقان في كونهما في طور التشكل رغم تلمسنا لنتائجهما في كل أوجه حياتنا اليوم.

ربما لا ينطوي مفهوم في العلوم الإنسانية على إشكاليات مثل مفهوم القيم. فالقيمة مصطلح له أهمية محورية في كل العلوم الإنسانية، مثل الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع. لكننا سنركز

هنا على القيمة الاجتماعية، وهي المعايير العامة الأساسية التي يشترك فيها أعضاء المجتمع وتسهم في تحقيق التكامل بينهم. والقيم بهذا المعنى هي أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية، يتشربها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وسلوكياته وتؤثر في تعلمه. وكل قيمة لها معنيان، معنى موضوعي objective مرتبط بالمجتمع أو العقل الجمعي.تكون القيمة وفقا له جديرة بالتمثل أو الاقتداء أو الاحترام، ومعنى ذاتي subjective مرتبط بالفرد، حيث تختلف القيمة من شخص إلى آخر حسب حاجاته وأذواقه وخلفيته الاجتماعية.

والواقع أن التغير كما هو قانون الوجود، فإنه أيضاً قانون القيم الاجتماعية. وكما يقول ابن خلدون في مقدمته: «إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة، ومنهاج مستقر. إنما هو الاختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال. وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأبصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول، سنة الله قد خلت».

وتلعب وسائل الإعلام دوراً أساسياً وجوهرياً في صياغة القيم الاجتماعية وفي تغييرها. ويتفق معظم علماء الاجتماع المعاصرين على أن ثورة تكنولوجيا عصر المعلومات والعولمة قد غيّرتا ليس فقط طبيعة الدولة القومية، بل وأيضاً السلوكيات والقيم الاجتماعية للبشر، إن لم تكن قد قلبتاها رأسا على عقب.

لكن ينبغي التأكيد هنا على أن قدرة الإنسان أصبحت غير فعّالة على نحو متزايد في السيطرة على الطريقة التي تشكّل بها تكنولوجيا المعلومات حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولا يمكن لأحد أن يتنبأ باتجاه تطور الأوضاع الحالية. فكل تطوّر يحمل داخله نقيضه. ويعود هذا أساساً إلى أننا نعيش حالياً بدايات عصر جديد، ولانزال نتعرف على مقدماته، ونتلمس ملامحه، ونحاول

تشخيص سماته وخصائصه، وإن كانت تأثيراته أقوى من أن يتجاهلها أحد. ويتبدّى هذا الأمر بجلاء في الجدل الدائر حول تأثير عصر المعلومات والثورة التكنولوجية على قضية الديمقراطية.

لقد كانت الحكومات غير الديمقراطية في الماضي تقوم ببساطة بمنع الكتب والصحف، بل والأفكار، من التداول، وتشوّش على المحطات الإذاعية، وتحرم مواطنيها من الاتصال بـ«الغرباء»، الذين كانوا دائماً مرادفاً لـ «التآمر»، و «الخطر»، و «تدمير أخلاق شبابنا». لكن البعض يؤكد أن عصر هذه الحكومات قد انتهى شاءت أم أبت استناداً إلى أن العولمة ستلعب دوراً مؤثراً في إضعاف هذا النمط من الحكومات والدول، ليس فقط بواسطة قدرة تكنولوجيا المعلومات على فضح هذه الأنظمة، وإنما أيضاً من خلال استمرار الليبرالية الاقتصادية في إضعاف قوة الدولة عبر أخذ الثروة من أيدي الحكومة ووضعها في جيوب الأفراد، الذين يبحثون ليس فقط عن حماية قانونية لممتلكاتهم، وإنما يريدون أيضاً أن يكون لهم دور أكبر في القرارات المؤثرة على هذه الممتلكات.

وتحاول بعض الحكومات، خاصة في العالم النامي، أن تمزج بين الانفتاح الاقتصادي والسياسات الاستبدادية. وقد تتمتع هذه الحكومات بنجاح مؤقت. لكن تدفق المعلومات سيؤدي على المدى البعيد - كما ظهر في تايوان وتشيلي - إلى تغذية التحول إلى الديمقراطية.

غير أنه من الخطأ تصوّر أن الفضاء الإلكتروني يعزز الديمقراطية دائماً. فنظرة متروية لكيفية عمل وسائل الإعلام في عالم اليوم تبين أن الإعلام يظل عرضة للتلاعب إما عن طريق السلطة السياسية، التي تحرّكها المصالح الذاتية الآنية، أو عن طريق القوى الاقتصادية للشركات التي تحد من الموارد الإعلامية وتنوعها ومصداقيتها.

وينبغي أن ندرك أن القوة والتطور اللذين شهدتهما وسائط المعلومات ليسا موجودين في الفراغ، وإنما هما يعكسان حالة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع وكل دولة. لذا ليس من المستغرب أن نجد وسائل الإعلام في الدول الاستبدادية تتحول إلى خادمة للسلطة السياسية وتوجهاتها وأولوياتها. غير أن الأمر ليس أحسن حالاً في الدول المتقدمة. فقد وصلت ملكية وسائل الإعلام في بعض أعرق ديمقراطيات العالم إلى ما يعتبره البعض مستوى خطيراً من التمركز والاحتكار. ففي المملكة المتحدة، تصل نسبة الانتشار الإعلامي لمؤسسات روبرت مردوخ إلى ٣٧٪ من معدل تداول الصحف الوطنية اليومية، كما نجد أن الصحف الوطنية التي يمتلكها روبرت هيرسانت - وقد دخل السجن لتعاونه مع النازي أثناء الحرب - تمثل ما يزيد على ثلث الصحف الوطنية المتداولة في فرنسا وتصل إلى الخمسين في المائة في بولندا، أما في إيطاليا، فإن رئيس الوزراء الملياردير سيلفيو بيرلسكوني يمتلك القنوات التلفزيونية التجارية الثلاث التي تحتل موقع القمة، فضلاً عن شبكة تلفزيونية أخرى مدفوعة الاشتراك وعدد من الصحف والمجلات، وجميع هذه الأدوات دعّمت بقوة حزبه السياسي اليميني الذي وصل إلى السلطة. بل إن نظام الإعلام الأمريكي مع تدعيمه لمجموعة كبيرة ومتنوعة من أساليب التعبير، قد أصبح على نحو متزايد أكثر تركّزاً في أيدي حفنة قليلة من المؤسسات الضخمة التي يتزايد ارتباطها بدورها في مشاريع مشتركة يهدف الكثير منها إلى اكتشاف أشكال جديدة من الاتصال.

إننا نعيش اليوم عولمة القطب الواحد. إن التكنولوجيا لا تحدث فقط تحوّلاً في العالم، بل إنها تخلق عالمها المجازي أيضاً. وتمكن أقمار الإرسال التلفزيوني الصناعية اليوم الناس على طرفي الكوكب من التعرض بانتظام لطائفة واسعة من المحفّزات الثقافية.

فالمشاهدون الروس متعلقون بالتمثيليات التلفزيونية التي تنتجها أمريكا اللاتينية، وقادة العالم النامي يعتبرون محطة الـ «سي إن إن» مصدراً رئيسياً حتى للمعلومات المحلية. وأصبحت شبكة الإنترنت ظاهرة كونية على نحو متزايد في ظل تطور فعّال في كل القارات.

وتهيمن الولايات المتحدة على حركة المرور الكونية هذه في مجال المعلومات والأفكار، فالموسيقى الأمريكية، والأفلام الأمريكية، والبرامج التلفزيونية الأمريكية، وبرامج الكمبيوتر الأمريكية أصبحت شديدة الهيمنة، ورائجة جداً ومشاهدة جداً حتى أنها توجد اليوم في كل مكان على الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة. وهي تؤثر فعلياً في أذواق وحياة وتطلعات كل الأمم.

وكما أن الولايات المتحدة هي في واقع الأمر القوة العظمى العسكرية الوحيدة في العالم، فإنها أيضا القوة العظمى الوحيدة في حقل المعلومات. وبينما أصبحت اليابان منافسة نسبياً في مجال تصنيع المكوّنات التي تدخل في تكوين نظم المعلومات، إلا أن تأثيرها لا يكاد يذكر كمصنع للبرمجيات أو كقوة خلف الثورة التكنولوجية، وقد فشلت أوربا على كلتا الجبهتين. وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة تحتل مركزاً متفوّقاً في هذه اللحظة وفي المستقبل المنظور.

ويقوم موجّهو عملية العولمة المتسارعة اليوم بتحسين وسائل وأنظمة النقل الدولية، ويبتكرون تكنولوجيات وخدمات ثورية جديدة في مجال المعلومات، ويهيمنون على السوق الدولي للأفكار والخدمات. وهو ما يؤثر في أسلوب الحياة، والمعتقدات، واللغة، وكل مكونات الثقافة الأخرى.

وخلال العقد القادم، ستوجه مبالغ طائلة ليس فقط نحو تأسيس الشبكة الكونية للشبكات global network of networks، التي أسمتها إدارة كلنتون «البنية الأساسية الكونية للمعلومات» Global Information Infrastructure، لكن هذه المبالغ ستستخدم أيضاً

لدفع ثمن أسس نظام سيفرض إملاءاته على عقود من الخيارات المستقبلية المتعلقة بالتطوير، وبمعايير الأنظمة، ومشتريات البرمجيات، والخدمات.

ويبقى السؤال المهم: إلى أين سيأخذنا هذا العالم؟ ومع أن أحدا لا يمكنه التنبؤ بمجمل تأثير ثورة المعلومات، فإنه يمكننا أن نلمس التغيرات التي تحدث في حياتنا اليومية، رغم أنها تحدث بوتائر تكاد تكون غير ملحوظة.

فقبل ظهور الكلمة المكتوبة، كان الناس يعتمدون على ذاكرتهم، وقبل التليفون، كان الناس يعرفون متعة كتابة الخطابات وتسلمها، والفرح لدى تسلم مظروف بريدي عليه خط حبيب أو صديق. وقبل التلفزيون والكمبيوتر، كان لدى الناس إحساس أقوى بالجماعة، ومودة أكثر تجاه الجيران وأفراد العائلة.

لقد جعلنا التلفزيون نلتصق ببيوتنا، وعزلنا عن باقي البشر. وأصبحت المجتمعات أقل حميمية وأكثر عزلة، بعد أن وفّر عصر الكمبيوتر المزيد من الألعاب، والتعامل مع البنوك من المنزل، والتسوق الإلكتروني، وأفلام الفيديو حسب الطلب، والعديد من الخدمات الأخرى. واختفت جلسات الأصدقاء، وحياة المقاهي، واجتماعات العائلة، والكثير من المظاهر الاجتماعية التي تشيع في المجتمع الدفء والتواصل.

والأسوأ من هذا أن هذه الثقافة تروج لما هو صورة أكثر مما هو حقيقي، وما هو خفيف و «مسل» أكثر مما هو ثقيل الوطأة، وبغض النظر عمّا نفعله، يبدو أن العنصر الإلكتروني هو الذي يمثل المستقبل. فشبكة الإنترنت تدفع الحياة إلى ما وراء الحواجز الطبيعية القديمة للزمان والمكان. إذ بوسعك أن تتجول بواسطتها حول العالم دون مغادرة منزلك، ويمكنك أن تقيم صداقات جديدة، وأن تتصل بروّاد الفضاء وهم يدورون حول الأرض، أو أن تتبادل نتائج تجارب مختبرية

مع زميل لك على الناحية الأخرى من المحيط.

وهنا، ينشر التلفزيون والكمبيوتر العزوف عن القراءة بين أناس كثيرين لا يرغبون أصلاً في قراءة أي شيء مفصّل وطويل ويحتاج إلى تركيز وعمق، فقط إيجاز، جمل قصيرة جداً، قفز بين القنوات، بهجة فورية، صور سريعة الحركة، إثارة دائمة، فترات انتباه أقصر، إنه عالم أكثر شروره أن تكون مملاً.

والمخيف في هذه الثقافة أن العلاقات الإنسانية المباشرة، بما فيها من دفء وحنان وتعاطف، التي جعلت المجتمعات الإنسانية محتملة على مدى العصور، أخذت في التراجع ليحل مكانها تواصل ضبابي مع الفضاء الافتراضي Virtual.

والواقع أن السوق نفسه لم يعد وحده الذي يحدد المعايير التلفزيونية – مع بعض الاستثناءات، لكننا ندخل بالفعل - سواء وعينا ذلك أم لا - عالماً جديداً اسمه «العالم الافتراضي»، والعالم الافتراضي يسمح لك بارتياد عالم وهمي وبالوجود فعلياً في داخله. فالكثيرون منا لا يمارسون الرياضة، لكنهم يعشقون مشاهدة الرياضيين الكبار أصحاب القدرات البدنية الهائلة، وكثيرون ممن لم يدخلوا يوماً حواراً بريئاً مع امرأة – والعكس صحيح بالطبع – يجدون في العالم الافتراضي شخصيات رائعة، تتسم بخفة الدم والرشاقة والجمال – أو بالعضلات المفتولة – تتصرف بطبيعتها، وعلى سجيتها، كما لو أنك لا تراها، ترقص، وتغني، وتتجرّد، ولأن الناس مغتربون لا يجدون في داخلهم سوى القليل، ولأن أرواحهم ملأها الجدب، فإنهم يصنعون عوالمهم الخاصة الحافلة بالشخصيات الافتراضية، والحميمية الافتراضية، بل وبالحب الافتراضي. وفي ظل الاستبداد السياسي، والضغوط الاجتماعية المرتبطة بظروف المعيشة، التي جعلت كلا منا يعيش في جزيرة منعزلة بعد أن أصبح لا يمتلك الوقت – حتى لو توافرت النية – للتواصل مع الآخرين،

وبصعود التيارات المتطرفة التي ترفض التواصل البريء بين الجنسين، وتحرم حتى الابتسام، أصبحنا من الهاربين من الواقع والمتلصصين على الآخرين. وفي هذا العالم يصنع كل منا بطله أو بطلته، غير معترف بحدود، أو رقابة، أو لغة أو لهجة، والخطير أن هذا النوع من الثقافة يدفعنا إلى مزيد من العزلة، ومزيد من العيش في عالم افتراضي حافل بالنرجسية، والنزعة الاستعراضية exhibitionism، والرغبة في الاستحواذ على انتباه الآخرين واهتمامهم ورضاهم. والثقافة التي تروج هنا هي ثقافة القطيع، ثقافة عديمة الاتجاه، تفتقر إلى أي شيء يمكن أن يفسر على أنه وعي اجتماعي، أو قيمة روحية أو إنسانية، وتماماً كما هو الحال مع رواية «٤٥١ فهرنهايت» يتعلق الناس بشدة بالشاشات الإلكترونية، ويكرهون القراءة، ويتهللون فرحاً عندما يحرق رجال الإطفاء الكتب، ويتبنى المجتمع بأسره، سواء بإرادته أو تحت تأثير عمليات غسيل الأدمغة، ثقافة تافهة جوفاء تجعل المرء يعيش لحظته وكأنها لحظة في الهواء، لا جذور لها، مستقلة عمّا قبلها وما بعدها. لكن إذا مددنا الأمور على استقامتها، فسندرك أن هذه الرغبة في التخلي عن الذات والمسئولية هي شرط لا غنى عنه لتحقق الاستبداد. وكما قال موسيس فاينلي: «إن أيديولوجية الطبقة الحاكمة لا نفع من ورائها إلا إذا حظيت بالقبول من المحكومين»، أي أننا نحن أنفسنا مَن نصنع طغاتنا. وهكذا يتحول الهامش الديمقراطي إلى خواء، وينتشر الخنوع والانسحاب.

إن الاعتماد على الشاشات الإلكترونية هو جزء من شيء أكبر اسمه انتشار الحضارة التكنولوجية. ويتخوّف الكثيرون من أن تفرز هذه الحضارة تماثلاً كاسحاً يهدد الثقافات المحلية. ويعود هذا التخوّف من التماثل إلى الهيمنة المطلقة لصناعات الإعلام والإعلان والترفيه والسينما الأمريكية.

لكن الطبيعة البشرية تقاوم هذا التماثل. فالمكان الذي نعيش فيه - وعاداته وتقاليده وتاريخه - يترك تأثيراً هائلاً فينا، حتى وإن كنا لا نعي ذلك، وعندما يقال لنا إننا متماثلون، فإننا نتحوّل أوتوماتيكياً إلى أصولنا الجغرافية وتجمّعاتنا القبلية نتمترس خلفها حتى نجد إحساسنا بالانتماء، وهو ما يساعدنا على فهم أسباب انبعاث الولاءات العرقية والقبلية والطائفية في عصر العولمة، المفترض أصلاً أنها تزيل الحواجز والحدود بين الدول والتجمعات البشرية.

إن هذا العالم يقسمنا إلى مالكين للمعلومات ومحرومين منها، الأمر الذي يهدد المبادئ الديمقراطية والقيم الليبرالية التي تشكّل جوهر خطاب عصر العولمة والمعلومات والثورة التكنولوجية، ففي البلدان النامية، لا تمتلك أغلبية الناس هواتف وأجهزة كمبيوتر، وحتى إذا امتلكوها، فإنها تصبح عديمة الجدوى ما لم تستثمر الحكومات المحلية بلايين الدولارات في البنية الأساسية للاتصالات - الكوابل والأقمار الصناعية وأجهزة الإرسال والاستقبال. وحتى لو كان هذا هو الجسر الذي سنعبر به الفجوة فستقابلنا هوة أخرى تتمثل في معرفة أغلبية سكان هذه البلدان للقراءة والكتابة.

والحقيقة أن تأثير هذه التطوّرات المتلاحقة في بلدان العالم النامي بشكل عام، وبلداننا بشكل خاص، يسير في اتجاهين متناقضين. فهي من ناحية تمنح وسائل الإعلام عندنا هامشاً من الحرية والديمقراطية غير مسبوق، وهو بالمناسبة هامش لا يعبر عن وعي جديد لحكوماتنا وإنما تتطلبه ضرورة التعامل مع طبيعة النظام الإعلامي الدولي الجديد، وهي - التطورات المتلاحقة - من ناحية أخرى تعمّق بقسوة من تبعيتنا الإعلامية، ومن هيمنة القطب الواحد الذي يسعى لفرض رؤاه وقيمه على شعوب العالم قاطبة.

وهذا التناقض يفرض علينا أن نتعامل بوعي أكبر مع ما يدور

حولنا. فواهم مَن يتصوّر أن بيده تغيير العالم ووقف عجلة التقدم، وأحمق مَن يدعو إلى الاستسلام التام أمام تيار العولمة الجارف، لأن هذا يعني ضمناً التخلي قبل كل شيء عن هويتنا الحضارية وسيادتنا الوطنية.

وليس من سبيل آخر لنا إذا أردنا الخروج من هذا النفق المظلم بأقل الخسائر الممكنة إلا من خلال طريقين: الأول هو العمل على تعزيز التعاون المشترك فيما بيننا على المستوى الثنائي والجماعي، من أجل إقامة تكتل ثقافي وإعلامي يحد من الآثار السلبية لهيمنة القطب الواحد.

والثاني، وهو الأهم، أن يقوم إعلامنا على أساس «الإعلام من أجل التنمية» بهدف الإسهام في ارتقاء المجتمع وتنميته من خلال دفع جمهور القرّاء والمستمعين والمشاهدين إلى إدراك مدى خطورة مشكلات التنمية وجدّيتها وإلى التفكير في هذه المشكلات وأن يدفعهم لابتكار الحلول التي تمكّنهم من تخطي الحلقة المفرغة من حلقات التخلف التي تعيش في إسارها غالبية مجتمعاتنا. ويجب ألا يقوم ذلك على «إلزام» سلطوي، بل على «التزام» مهني يقوم على الإرادة الوطنية الحرة لوسائل الإعلام والنابعة من إدراكها لحالات مجتمعاتنا وظروفها الخاصة.

إن التكنولوجيا تلوح لنا بجنتها الموعودة، ومن المؤكد أن بعضنا سيعبر إلى العالم الجديد. بينما سيسقط البعض الآخر إلى الأبد، وأكرر إلى الأبد، في غياهب التخلف. وليس أمامنا من طريق للعيش في هذا العالم إلا التعامل معه بلغته. وليس أمامنا من سبيل لتحقيق أي نهضة منشودة سوى التفاعل مع هذا العالم من موقع الحر الواثق في ثقافته، وفي صحة مجتمعه وعافيته، لأن حركة التاريخ هي دائماً إلى الأمام، لا تعترف بالكسالى، أو المتخاذلين، أو المتقوقعين على ذواتهم.

عولمة الاقتصاد*

د. محمد دياب **



تشكل الاتجاهات نحو العولمة، عولمة الاقتصاد والإعلام والاتصالات، وحتى الثقافة ومختلف جوانب الحياة، السمة الرئيسية للتطور على مشارف القرن الحادي والعشرين.

وهذه الظاهرة هي وليدة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي وكذلك التبدلات الجذرية في النظام العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وقد ساهمت ثورة العلم والتكنولوجيا والتطور الهائل في منظومات الاتصالات والخدمات الإعلامية في تكريس العولمة أمراً واقعاً اقتصادياً وسياسياً، وأيديولوجياً، فالمشكلات التي تعانيها الدول الصناعية الكبرى بعد دخول العصر ما بعد الصناعي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات، وانتقال آثار هذه المشكلات إلى

---

* العربي - العدد ٤٩٤ - يناير ٢٠٠٠م.

** أستاذ في كلية العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية.

دول العالم الأخرى، قادت إلى ترويج مقولة العلاج الكوني الشمولي لهذه المشكلات، وهي ترافقت بدورها مع ظهور أنماط جديدة من الشراكة الدولية في أواخر القرن العشرين.

فما هذه العولمة؟ وماذا تعني؟

يقول المفكر سمير أمين في هذا الصدد إن الاقتصاد العالمي كان في الواقع مجموعة من الاقتصادات الوطنية المتمحورة على ذاتها، أي اقتصاد «دولي» قائم على علاقات بين دول مستقلة نسبياً، ولو أن هذه العلاقات كانت علاقات تبعية متبادلة غير متكافئة، وعلاقات تنافس حاد، ثم جاءت العولمة لتنطلق عبر تفكيك هذه البنى المتمحورة على ذاتها في قلب النظام العالمي لتستبدل بها اقتصاد عالميا فعلاً.

فالعولمة هي الحركة النشطة والحرة والمتسارعة للمبادلات العالمية، المالية والتجارية، هي إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية وخلافها أمام حركة تنقل السلع ورءوس الأموال، ويمثل تطور الإنترنت، بما في ذلك التجارة عبر «الشبكة العالمية» ظاهرة جديدة من ظواهر عولمة الاقتصاد.

إن الشركات متعدية الجنسية أو العابرة للقوميات هي الأداة الرئيسية للعولمة، فبواسطتها تتم عملية تدويل، أو الأصح عولمة رءوس الأموال والإنتاج والتصريف ومجمل العمليات المالية والتجارية، وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك.

ويسيطر عدد محدود من هذه الشركات العملاقة على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العالمي.

فمن جهة، تعمد شركة معينة إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة مروراً بكل مراحل إنتاجها، دون أن يعني ذلك تموضعها في بلد واحد، فشركة «بيشنيه» مثلا، تستخرج البوكسيت من أستراليا وتحوّله لألومين في الولايات المتحدة، وتنتج الألمنيوم في الغابون باستخدام الألومين المنتج بواسطة فروعها في غينيا، كل هذا يعني

الانتقال من استراتيجية الإنتاج الوطني إلى استراتيجية الإنتاج العالمي بعدم تمركز أو حصر الإنتاج محليا، ويتحقق تكامل وحدات الإنتاج بتأمين الحرية الجغرافية لانتقالها، ولكنها تبقى تابعة للمراكز الأساسية للقرار، فتساهم هذه العملية في التقارب بين أمم صناعية قديمة وأخرى حديثة، لأن التباعد ينتج اضطرابات في أغلب الاقتصادات.

هذا ما أطلق عليه سمير أمين وصف: «عملية الاختراق المتبادل في الاقتصادات الرأسمالية المتطورة، بالدرجة الأولى، وتوسع المبادلات شمال جنوب، بالدرجة الثانية». من جهة أخرى، فإن من أهم سمات الشركات متعدية الجنسية تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابطة بين المنتجات المختلفة، فشركة التليفون والتلغراف الدولية تملك، مثلاً، شركة فنادق شيراتون، وشركة «تايم وارنر» تشتغل بعدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهي: من ستوديوهات هوليوود إلى شبكة (CNN) وصولاً إلى التلفزيون بالكابل، وبصفة عامة تعمد هذه الشركات إلى تنوّع شديد في النشاط سعياً لتعويض الخسائر المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، دون اعتبار للتموضع الجغرافي لهذا النشاط، ولا غرابة بعد ذلك في أن تكون الشركات متعدية الجنسية وراء ظاهرة العولمة، فمن يقتحم الأسواق العالمية لا يريد أن تعوقه حدود اقتصادية حتى مع بقاء الحدود السياسية.

وتشكّل ظاهرة اندماج الشركات والمصارف واحدة من أبرز سمات عولمة الاقتصاد، ويأخذ الاندماج في حالات عدة شكل ابتلاع وتملك للشركات والمصارف الأضعف نسبياً، وهذه الظاهرة ظاهرة الاندماج والابتلاع هي التعبير العملي لتركز رأس المال والإنتاج في ظروف الرأسمالية المعاصرة، ففي السنوات الأخيرة جرى تعزيز القدرة التنافسية للصناعة في أوربا والولايات المتحدة وحتى في بعض

البلدان النامية بفضل هذه الظاهرة.

وقد شهد القطاع المصرفي والصناعة في الولايات المتحدة خلال السنوات العشر - الاثنتي عشرة الأخيرة سلسلة كاملة من حالات الاندماج والابتلاع، ضاعفت إلى حد كبير قوة المواقع التنافسية للكبار في عالم الأعمال الأمريكي، أبرزها «بوينغ» و «ماكدونال - دوغلاس» وكذلك «لوكهيد» و«مارتين - مارييتا» في صناعة الطائرات، و«تشيز مانهاتن»، و«كيميكال بنك» في القطاع المصرفي وغيرها. وبعدما انطلقت من الولايات المتحدة اجتاحت هذه الظاهرة البلدان الصناعية الأخرى، فهناك قرابة ٢٥٠٠ عملية اندماج وابتلاع تمت عبر الحدود خلال الفصل الأول من عام ١٩٩٩، قدرت قيمتها بـ ٤١١ مليار دولار، وكانت مصارف وشركات ألمانيا رائدة في هذا المجال في أوربا الغربية، وعلى رأسها العملاق الألماني - الأمريكي «دايملر - كرايزلر» مع غلبة ألمانية، وهي شركة صناعية متشعبة في مجال صناعة السيارات، وكذلك في ميدان صناعة الطيران والفضاء عبر فرعها «دويتشي إيروسبيس».

وتجري مفاوضات نشطة لإنشاء شركة سوبر عملاقة في صناعة الطيران والفضاء تفوق بقدراتها المنافسين الأمريكيين من أمثال «لوكهيد - مارتين» و«بوينغ - ماكدونال - دوغلاس» وفي أغسطس ١٩٩٩ أعلنت الشركة الكندية «ألكان» والفرنسية «بيتشيناي» والسويسرية «الوسويس» عن رغبتها في إنشاء أكبر مجموعة للألمنيوم والتوضيب في العالم، من شأنها تخطي شركة «الكوا» الأمريكية، وفي الشهر نفسه ردت «الكوا» بتقديم عرض لشراء شركة «رينولدز» الأمريكية، فتم لها ذلك وعادت لتحتل المرتبة الأولى، ويجري تسابق مشابه في قطاع صناعة السيارات.

أما في القطاع المصرفي، فالتسابق إلى الابتلاع والاندماج على أشدّه، ففي أغسطس ١٩٩٩ أعلنت ثلاثة مصارف يابانية، هي

مصرف «أنداستريبل بنك أوف جابان»، ومصرف «داي - إيتشي كانغيو بنك» ومصرف «فوجي بنك» عن تشكيل شركة قابضة عملاقة ابتداء من خريف عام ٢٠٠٠، مما سيؤدي إلى ولادة أكبر مجموعة مصرفية في العالم برأسمال قدره ١٤٢ مليار دولار، أما مشروع الدمج المصرفي الفرنسي («بنك ناسيونال دي باري» و «سوسيتيه جنرال» - «باريبا»)، فسيؤدي في حال نجاحه إلى ظهور المجموعة المصرفية الثالثة في العالم برأسمال قدره ٩٥٧ مليار يورو.

وعلى الصعيد النفطي، تخوض شركتا «ألف» و «توتال فينا» حرباً شرسة لمعرفة من سيفترس الآخر، والأمثلة كثيرة في مختلف القطاعات الإنتاجية والمالية، فقد ابتلعت شركة فولكس فاكن شركات أودي وسيات وسكودا، واشترت «بي أم دبليو» شركة روفر التي هي أكبر منتج للسيارات في بريطانيا، واستولت فورد على شركة مازدا رابع أكبر منتج في اليابان. وأخيراً، اشترت شركة «رولز رويس» البريطانية مواطنتها «فيكرز»، وكل يوم يحمل نبأ جديداً عن حال اندماج أو صهر أو ابتلاع.

هذه الظاهرة التي يسمّيها البعض «التكامل المعولم» والبعض الآخر «وليمة المفترسين» تؤدي من جهة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ومضاعفة الأرباح وتعزيز القدرة التنافسية للشركات العملاقة، ولكنها تفضي من جهة أخرى إلى تدمير فرص العمل والإلغاء المنهجي لليد العاملة، وإلى تفاقم اللامساواة الاجتماعية في نهاية المطاف، كما تؤدي هذه الظاهرة إلى إضعاف السيادة الوطنية للدول، إذ تتقلص قدرات حكومات البلدان على ممارسة الرقابة، وتقضي بصورة شبه كاملة على قوة النقابات وإمكانات تأثيرها، وينتقل القرار بشأن تقرير مصير المؤسسة والعاملين فيها إلى أيدي أصحاب الأسهم، وتحديداً الكبار منهم.

وبما أن العولمة تعني عالمية السوق إنتاجاً واستهلاكاً على حد

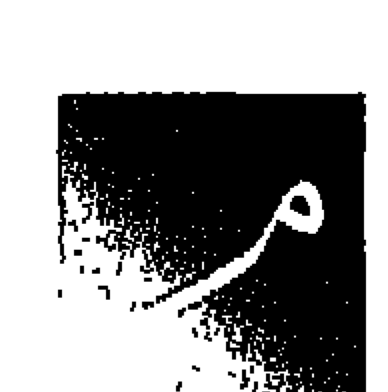
سواء، فإنها تتعارض بالدرجة الأولى مع مفهوم الاقتصاد الوطني، فالشركات متعدية الجنسية تسعى وراء الربحية أولاً وأخيراً، ولا تعنيها مصلحة اقتصاد البلد الذي تعمل فيه ومتطلبات نموّه، إذ إن تموضع الإنتاج لا يعرف وطناً أو انتماء، فهذه الشركات تعمل وفق مبدأ المنافسة، أي أنها تسعى للحصول على إنتاج جيد، بجودة عالية، وسعر أقل، ويد عاملة أرخص، واستثمارات أقل كلفة، وإذا وجدت هذه الشركات أن مصالحها لم تعد في هذا المكان من العالم، بل في مكان آخر، فإنها تنقل استثماراتها إلى المكان الأكثر ربحية.

وتتعارض العولمة أيضاً مع مبدأ السيادة الوطنية للدول، فالاقتصاد بات يضيق أكثر فأكثر بالحدود القومية، ويتهمّش دور الحكومات في إدارة الاقتصاد الوطني والتحكّم بآلياته، وصولاً إلى تعطيل دورها في مراقبة حركة رءوس الأموال أو التأثير فيها أو في أوضاع السوق وحركة السلع... وغير ذلك، وأصبحت الدولة أيضاً عاجزة عن مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية في ضوء انفتاح الاقتصاد الوطني على السوق العالمية.

وأخيراً، تؤثر العولمة، خصوصاً من خلال الإعلام ووسائل الاتصالات الحديثة المتطورة بسرعة قياسية، تؤثر سلباً على المجتمعات الوطنية وعلى تماسكها وتقاليدها، فهي تنتهك خصوصيات هذه المجتمعات، وتقتحم خلاياها الأسرية من خلال أجهزة البث الفضائي وشركات الإعلام العالمية وشبكة الإنترنت، ناشرة قيماً وأنماط حياة وسلوكاً غريبة عن هذه المجتمعات، وكلها وسائل يصعب مراقبتها والحد من تدخّلها.

الدولة والسيادة في عصر العولمة *

د. تركي الحمد **



ما هي الدولة؟ وما هي غايتها؟ سؤال يبدو لأول وهلة، وكأنه يعيدنا إلى تلك المناقشات الأولى في الفلسفة السياسية حول معنى الدولة والسلطة والمجتمع.

إن مثل هذا السؤال، تفرضه أحداث اليوم فرضاً، كما كانت أحداث الماضي قد فرضته لأول مرة، منذ أن كان هناك جماعة بشرية، ومنذ أن كانت هذه الجماعة سياسية بالضرورة، ففلاسفة اليونان والرومان والعرب المسلمين، ومسيحيو أوربا العصور الوسطى، وحداثيو أوربا عصر النهضة، ومنهجيو العصور الحديثة والمعاصرة، حين خاضوا في السياسة، وعلى رأسها مفهوم الدولة، إنما كانوا يفعلون ذلك لأن الأحداث والمتغيرات الجارية كانت تدفعهم لذلك دفعاً، فلم يكن اعتباطاً، أو من باب الترف الذهني أو الفكري، مثلاً

---

* العربي - العدد ٤٩٤ - يناير ٢٠٠٠.

** كاتب وباحث سعودي.

أن يقوم أفلاطون ومن بعده أرسطو ومن قبلهما سقراط، بمناقشة قضية الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وكيف يجب أن يكون الشكل الأمثل لتلك الدولة، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، فقد كانت حضارة وثقافة «دولة المدينة» الإغريقية آيلة للسقوط، مفسحة في المجال للدولة الإمبراطورية العالمية التي استهلها الإسكندر المقدوني، قبل أن ترث روما تلك الإمبراطورية، ومن هنا كانت القضية تفرض نفسها على الأذهان والعقول. وعندما خرج ميكافيلي بمفاهيمه السياسية الجديدة، أو هوبز ومن تلاهما من مفكري السياسة الحديثين (من حيث الانطلاق في التنظير من عالم الوقائع لا من عالم المُثل)، كانت هناك تغيرات اجتماعية واقتصادية وبالتالي سياسية، تتفاعل في أحشاء المجتمع الأوربي، وكان لزاماً أن يكون هناك تعبير نظري سياسي عنها وعن اتجاهاتها، وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج، وما يجب أن تسفر عنه من نتائج، ومن هنا كان دور المفكر والفيلسوف والمثقف للتعبير عن تلك التغيرات، فالتنظير عموماً ليس ترفاً، أو شيئاً مفصوم العرى عن الواقع، بقدر ما هو تعبير عنه واستشراف له في ذات الوقت، فعندما كان توماس هوبز الإنجليزي، وجان بودان الفرنسي يتحدثان عن مفهوم «السيادة»، ويُنظران له، فإنهما في الحقيقة كانا يعبّران عن تلك المرحلة الانتقالية في التاريخ الأوربي من الدولة «الكوزموبوليتانية»، إلى الدولة «القومية» الحديثة، ومن تشظي السيادة في البلد الواحد، رغم وحدتها الشكلية أو الاسمية، إلى حصر السيادة في موقع واحد، هوبز وبودان، كمثل هنا، كانا يضعان الأسس النظرية لتنظيم الدولة الحديثة، وهما لم يأتيا بذلك التنظير من بنات الخيال المجرد، بقدر ما كانا يربطان الأحداث والتغيرات الجارية بما يمكن أن يتجلى عنها من نتائج، ويربطان بين الطرفين «الحدث ونتيجته المحتملة» بالتنظير المستند إلى الواقعة السياسية والاجتماعية، وليس إلى مجرد التأمل أو التفكير الرغبي،

وعندما أنهت معاهدة «ويستفاليا» (١٦٤٨) الحروب الدينية الداخلية في دول أوربا، مفسحة في المجال للحروب القومية الخارجية، كان ذلك إعلانا رسمياً بولادة «الدولة – الأمة» (NATION STATE) الحديثة، وما يتضمنه ذلك من مفاهيم ملازمة، مثل مفهوم السيادة الذي عبّر عنه مكيافيلي وبودان وهوبز نظرياً، قبل أن يتجسد سياسياً.

وما يجري على الساحة الدولية اليوم، هو نوع من الانقلاب الجذري في العلاقات بين الدول، وفي تلك العلاقة التقليدية بين الحاكم والمحكوم، وما يتضمنه ذلك من تغيرات محتملة في شكل الدولة ونمط الحكم المعتبر شرعياً، بحيث يمكن القول إن مثل هذا الانقلاب لا يقل في أهميته المستقبلية، عن ذاك الانقلاب في التاريخ الأوربي، الذي أدى في النهاية إلى انتهاء عصر وبداية عصر جديد، مع ما يرافق ذلك من بداية ظهور مفاهيم سياسية جديدة، أو مضامين جديدة لمفاهيم قديمة، تصف هذا الانقلاب والتحوّل، وتحاول أن تضعه في إطار نظري سياسي جديد، كما فعل منظرو تلك الحقبة، فبعيداً عن مستوى التحليل الآني والجزئي (MICRO) للسياسة، والمواقف السياسية بصفتها فن الممكن، فإن الإفرازات السياسية بعيدة المدى، منظوراً إلى المسألة من زاوية كلية (MACRO) لعصر العولمة، وخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية وانهيار آخر الإمبراطوريات «الكوزموبوليتانية» التقليدية (الاتحاد السوفييتي)، رغم القشرة الحديثة لتلك الإمبراطورية، وأثر كل ذلك على ما نشاهده اليوم من أحداث في مناطق البلقان والقوقاز وشرق آسيا، هو بداية تحوّل جذري في العلاقات الدولية، وفي شكل الدولة وبنيتها، وفي السياسة الداخلية وعلاقة الحاكم بالمحكوم على حد سواء. فالدولة عموماً، إنما نشأت في المقام الأول على أساس شرعية الحفاظ على حياة أفرادها ابتداء، ومنحهم فرصة الحركة الآمنة نسبياً، والدولة القومية خاصة، وما تتضمنه من مفاهيم السيادة

ونحوها، إنما برزت إلى الوجود كنوع من وضع حد للعنف في المجتمع، ومن ثم تأتي بقية الحقوق، بغض النظر عن مدى «حقوقيتها»، فقد يكون هناك اختلاف على طبيعة تلك الحقوق، وكونها حقوقاً من عدمه بين مختلف المفكرين وممارسي السياسة في القديم والحديث، ولكن حق الحياة ذاته لا يمكن أن يكون هناك اختلاف عليه، فهو الحق الأساس الذي تقوم عليه بقية الحقوق، وقد تختلف الدولة القومية الحديثة عن أنماط وأشكال الدول السابقة عليها، من حيث إنها تقوم على أساس الأمة الواحدة، والشرعية المنبثقة عن مفهوم الأمة هذا، ولكن ذلك لا ينفي الجوهر الرئيس الذي قامت عليه الدولة بصفتها تجمّعاً بشرياً بوظيفة تاريخية معينة، ألا وهي تحقيق الأمن للجماعة المنضوية تحتها (أمة كانت تلك الجماعة، أو مزيجاً من الأمم)، ومن هنا انبثق مفهوم «السيادة» ذاته في المقام الأول، ومن بعد ذلك تأتي بقية الاعتبارات، نعم، قد يكون هنالك بعض الأيديولوجيات السياسية، والتيارات الفكرية التي تعطي الدولة أهمية عظمى، وتمنحها كل الحقوق، بما فيها حق حياة الفرد ذاته، وخاصة في عهود قديمة، ولكن مثل تلك التيارات والأيديولوجيات تعتبر نوعاً من الشذوذ عن القاعدة العامة، حين النظر إلى المجرى التاريخي العام للفكر السياسي والممارسة السياسية والتاريخية للإنسان، وحين يتناقش المفكرون وفلاسفة السياسة في غاية الدولة وهدفها الرئيس، فإنهم لا يختلفون حول حق الحياة هذا، ضمنا كان ذلك أو صراحة، سواء كان نقاشهم يدور حول غاية الدولة مثالياً (أفلاطون وروسو وهيغل على سبيل المثال)، أو واقعياً (مكيا فيلي وهوبز وفيبر مثلاً)، فمن دون الوجود المادي لذات الإنسان، فإنه لا معنى لأي تجمّع بشري.

وعندما يُعرف عالم اجتماع مثل ماكس فيبر الدولة (السلطة) بأنها «الاحتكار الشرعي لوسائل العنف في المجتمع»، فإن هدف

هذا الاحتكار في النهاية هو الحفاظ على حق الحياة ابتداء، ومن ثم تأتي بقية الحقوق حسب الاتفاق، وحسب التطور التاريخي لعلاقة الحاكم بالمحكوم، وما ينبثق عنه كل ذلك من نظام سياسي واجتماعي، والاحتكار الشرعي لوسائل العنف في المجتمع هذا، هو الأساس المادي لمفهوم السيادة، بل هو ذات السيادة، التي حددها بودان، وهي أساس مفهوم السلطة، كما حددها هوبز خاصة، فمفهوم السيادة، بصفته المفهوم الأساس للدولة القومية الحديثة، إنما ظهر إلى حيّز الوجود نتيجة تعرض الحياة الفردية للخطر، خلال فترة الثورات والانتفاضات والاضطرابات السياسية والدينية والمجتمعية في أوربا (إنجلترا وفرنسا على وجه الخصوص)، والتي بدورها ألغت أي إمكان للاستقرار، فكان لابد والحالة هذه (العقلانية العملية كما يراها هوبز)، من أن تحتكر مؤسسة واحدة وسائل العنف في المجتمع، وتكون الخلية الأولى للدولة وما يتعلق بها من مفاهيم، من أجل ألا تتحول العلاقات بين الأفراد والجماعات إلى خطر يهدد الحياة ذاتها (حالة الطبيعة وفق مفهوم هوبز)، ولو استعرضنا كل ما قيل أو كُتب في الفلسفة السياسية، قديمها وحديثها، حول الدولة ومفاهيمها التابعة، وخاصة مفهوم السيادة، لما وجدنا أن الغاية النهائية، أو المتفق عليها على وجه الدقة بين الجميع، تخرج عن الهدف السابق، وسواء كان ذلك صراحة أو ضمناً، فيما هم يختلفون على كل شيء آخر.

ولكن، وهنا يكمن السؤال المؤرق والمحرق معاً، ماذا يحدث إذا تحوّلت الدولة ذاتها؟ وهي المحتكر الشرعي الأوحد لوسائل العنف، إلى أن تكون هي المهدد الأول للحياة في المجتمع، وذلك كما هو الحال في كمبوديا «بول بوت» والخمير الحمر، أو كما في حالة كوسوفو أو الشيشان مثلاً؟ في مثل هذه الحالة، ووفق منطق مُنظري العقد الاجتماعي، سواء كان العقد يرتب حقوقاً سياسية (لوك

وروسو)، أو لا يتعلق بغير حق الأمن والحركة الآمنة (هوبز)، فإن العقد ينفسخ بين «السيد»، بصفته ممثلاً للدولة وسيادتها، ومحتكراً للسلطة المنبثقة، وبين الأفراد، وهم غير ملزمين بطاعته حيث انتفت الشرعية ذاتها، وتحول السيد (فرداً كان أو جماعة)، إلى مجرد محتكر لوسائل العنف، أو مالكاً لها على أقل تقدير، دون أن يكون له «الحق» في استخدامها، مثله في ذلك مثل أي عصابة عادية، فالفرق الرئيس، إن لم يكن الأوحد، بين «السلطة» والقوة المجردة ليس مادياً، بقدر ما هو معنوي إن صح التعبير.

فكلتا الممارستين تتضمن القدرة والقهر والإرغام، وإمكان استخدام العنف، ولكن السلطة تتضمن الحق في ممارسة القدرة، بينما القوة المجردة تنتفي منها هذه الصفة، وذلك مثل الفرق بين جندي أو شرطي يحمل مسدساً، ولص يحمل مسدساً هو الآخر، فالسلطة، في خاتمة التحليل، تعني استخدام القوة من أجل هدف عام، وهذا هو الأساس النهائي للشرعية ومفهومها، ولكن، ومن الجهة الأخرى، ورغم انفساخ العقد وفق هذه النظرية أو تلك، فإن محتكر القوة يبقى هو السيد الفعلي في المجتمع، وبالتالي فإنه، وفي مقابل التجمعات البشرية الأخرى، إنما يمارس «حقوق» السيادة، فكيف يكون الموقف منه؟ هذا هو برأي الكاتب هنا هو سؤال العصر.

ومن جهة أخرى، ووفقاً لما يجري في عالم الواقع اليومي، وبعيداً عن التنظير بعيد المدى، وإن لم يكن بعيداً عنه ذاك البعد، ماذا لو كان المحتكر لوسائل العنف في المجتمع (الدولة، السلطة) من القدرة بحيث إنه يهدد حق الحياة في المجتمع، وفي ذات الوقت، ليس في مقدور الأفراد فسخ العقد حتى لو أرادوا، كما هو الحال في الشيشان اليوم مثلاً؟ هل يجوز في هذه الحالة للآخرين، أي دول وجماعات أخرى، التدخل للمساعدة في فسخ العقد مثلاً؟ مثل هذا السؤال يثير من الإشكاليات والتساؤلات المتشعّبة، أكثر مما يقود إلى إجابة

شافية وافية، وهل هناك مثل هذه الإجابة في الشئون الإنسانية على أي حال؟ فوفقاً لمفهوم السيادة التقليدي، فإنه لا يجوز لأي طرف خارج الدولة التدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى، مهما كانت الظروف والأحوال، حتى لو كان هناك نوع من التصفية العرقية مثلاً، في هذا البلد أو ذاك، فالسيادة تعريفاً هي السلطة التي لا تعلوها سلطة في الداخل، وغير الخاضعة لأي سلطة أخرى في الخارج، ولكن مفهوم السيادة هذا، الذي أسميناه بالتقليدي، وإن كان قد ساعد على تبلور الدولة القومية الحديثة كما نعرفها في العصور الحديثة، إلا أن صفته المطلقة، والتعسّف في استخدامه، قد يؤديان إلى عكس المرام منه في بداية تبلور المفهوم، أي الحفاظ على الحياة في المجتمع وصيانة حقوقها، كأي تعسّف في استخدام الحق مما يتحدث عنه أهل القانون، ومن هنا، ففي اعتقاد كاتب هذه السطور، فإن مفهوم السيادة وفق التعريف السابق، وبالتالي مفهوم الدولة وحدود سلطتها، مقدم على تغيرات وتحوّلات في معناه ومبناه وحدوده النظرية والعملية، وذلك ليعكس التغيرات والتحوّلات السياسية في عالم اليوم، فإذا كان مفهوم السيادة في بداية تبلوره، عنى فيما عنى حرمان تلك المؤسسات والجماعات ما دون الدولة (الإقطاعية، القبيلة، الطائفة، الكنيسة، وغير ذلك) من امتلاك السيادة أو جزء منها، فالسيادة لا تتجزأ، وأصبحت الدولة وفق هذا المفهوم هي «مؤسسة المؤسسات»، والمالك الأوحد للسيادة في الدولة الواحدة، فإن عولمة الاقتصاد والاتصالات المعاصرة، ونتائجها السياسية والثقافية الملازمة بالضرورة، سوف تؤدي في النهاية إلى حرمان الدول المتعددة من حق السيادة المطلقة، وصولاً إلى مفهوم جديد للسيادة يركز على العالم أجمع، بصفته الوحدة السياسية التي تحل محل الدولة التقليدية المعتادة، وذلك كما يبدو من قراءة مجرى الأحداث.

وإذا كان أرسطو قبل قرون عدة من الزمان، قد وصف تطور المجتمع السياسي بأنه انتقال من العائلة إلى القبيلة ثم إلى المدينة (بوليس) في خاتمة التطور، بصفتها الشكل السياسي الأكمل والنهائي للتطور السياسي البشري (خاتمة التاريخ)، وأثبت التاريخ وتطوره بطلان هذا التنظير، فإنه يمكن القول اليوم بشيء من الثقة، إن «الدولة القومية» ومفاهيمها المرافقة، لن تكون نهاية التطور السياسي للتجمعات البشرية، وفق ذات منطق أرسطو، ووفق ما نشاهده اليوم من تحوّلات متسارعة وجذرية في أثرها، فالبعض، في الماضي والحاضر، مجّدوا الدولة القومية كثيراً، واعتبروها أكمل شكل سياسي من الممكن أن يحققه الإنسان، أو حتى أنها عبارة عن نهاية للتاريخ ذاته (هيغل كأبرز مثل)، مقتفين في ذلك أثر أرسطو في تنظيره لدولة المدينة الإغريقية، ولكن يبدو أن المسألة خلاف ذلك، وربما كنا اليوم في بداية الطريق نحو تحقق حلم بعض الفلاسفة «الطوباويين» في الدولة العالمية، فالعولمة المعاصرة، وضمن ما لها من آثار سياسية غير مباشرة، أدت إلى، أو هي في الطريق إلى أن تؤدي إلى نوع من الشعور بالقدر الإنساني المشترك، وما يمكن أن يقوم على مثل هذا الوعي من إحساس إنساني مشترك، وذلك كما أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في أوربا في بداية العصور الحديثة إلى الشعور بالقدر القومي المشترك، وما قام عليه من شعور قومي مشترك، فمجرد طفل جائع يبكي في أدغال أفريقيا مثلاً، يستثير العطف وحركات المشاركة الوجدانية وغير الوجدانية لدى البعض على ضفاف نهر الدانوب أو الرور أو المسيسيبي، وعلى ذلك قس، ليست القضية هنا تدخل هذه الدولة في الشأن الداخلي لتلك الدولة، بقدر ما هو في ذلك الشعور المتنامي بالمصير المشترك لكل بني الإنسان، نعم إن لمثل هذه العولمة نتائجها السلبية العديدة على الدولة في العالم الثالث خاصة، وما يثيره ذلك من أسئلة

وإشكالات الهوية والمصير الوطني أو القومي أو نحو ذلك، وما قد يؤدي إليه ذلك من حركات عنف وتطرف، إلا أن كل ذلك لن يكبح تياراً هو سائر في طريقه، كما أن البكاء على دولة المدينة الوادعة لم يقف في طريق انبثاق دولة العالم المقدونية والرومانية.

ولكن، وعلى فرض أن هذه هي المسألة، يبقى سؤال يفرض نفسه فرضاً حقيقيا: مَن سيكون صاحب السيادة في هذا العالم الجديد الآخذ في التشكّل؟ فالتدخل هنا أو هناك لابد أن يكون منبثقاً عن سيادة معينة، وهذه السيادة لابد أن تكون مستندة إلى «احتكار شرعي لوسائل العنف في المجتمع»، وهو مجتمع العالم بكليته هذه المرة، كي يكون لصاحبها «الحق» في ممارسة القوة التي تقف فوق كل القوى، أي أن تكون تلك القوة «سلطة» معينة، سؤال في الحقيقة سابق لأوانه، ولا أملك له بطبيعة الحال جواباً قاطعاً، ولكن يمكن التكهن رغم ذلك بمسار الأحداث والتطورات المحتملة، استناداً إلى مقدمات معينة يمكن ملاحظتها في عالم اليوم، فبالرجوع إلى أحداث الماضي الحديث، نجد أن السيادة واحتكارها كانت في البدء من نصيب الأقوى مادياً، الذي نصب نفسه سيداً وفقاً لنتائج الصراع بين مختلف القوى في تلك اللحظة من الزمن، وبالتالي، فإن شرعية مثل ذاك السيد كانت قائمة على القوة المجردة بشكل رئيس، أي شرعية من لا يطيعني، فلا يحاول أن يعصيني، ولكن استقرار الأوضاع، واستمرار الصراع بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، وما يتمخض عن ذلك من تطورات ووعي متنام، أدى في النهاية إلى انتقال «ملكية» السيادة من السيد القديم إلى الشعب نفسه، أي عموم المجتمع، وأصبحت شرعية القوة مرفوضة نظراً، حتى وإن كانت ممارسة عملاً، وخلال فترة الانتقال من شرعية القوة المجردة، إلى شرعية الأمة، كان السيد قد بدأ هو بذاته في التحوّل، بحيث إن شرعيته، حتى في وعيه هو، أصبحت بما يفعله

في الشأن العام، وليس بمجرد قدرته المادية البحتة على ضبط الأمور بما يكفل استقرار سلطته، ومن هنا، وبالنظر إلى المجتمع الدولي المعاصر، فإنه يمكن القول إنه ربما انفردت قوة معينة (الولايات المتحدة مثلاً) بالهيمنة في عالم اليوم، وفق شرعية القوة المجردة التي كانت أساس شرعية السيد القديم، ولكن ذلك لا يعني استمرار هذا التفرّد القائم على أسس مادية بحتة، فما حدث في المجتمع القومي الواحد من تغيرات وتحوّلات وتطورات، ليس بعيداً أن يحدث على مستوى المجتمع الإنساني العام.

إن ما نراه اليوم من تغيرات على الساحة الدولية، والساحات الوطنية بالتالي، هو بداية تحوّل سياسي جذري في تاريخ العالم السياسي والمفاهيم المؤطرة لعلاقاته، فالحدود مثلاً، والتي هي إطار ووعاء الدولة وسيادتها، يزداد عجزها يوماً بعد يوم عن الوقوف في وجه ما لا يعترف بالحدود في الاقتصاد والاتصالات والمعلومات، والسلطة، السياسي المنظور منها والاجتماعي غير المنظور، تفقد تدريجياً قدرتها السابقة على الإمساك بخيوط الحركة وتغيرات الذهن في المجتمع والدولة معاً. بإيجاز، فإن السلطة السياسية، وخاصة في العالم المتلقي لتأثيرات العولمة، أخذت تفقد دورها بشكل متسارع من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء، وتحدد مجال حركة كل شيء، وبالنسبة لنا، عرباً كنا أو مسلمين أو غير ذلك، فإنه إذا بقينا نحلل الأحداث وننظر إليها من منظور المواقف الذاتية البحتة، فلن نفهم حقيقة العالم وما يجري فيه، ولن نستطيع بالتالي فهم النتائج الكبرى التي لا ريب آتية نتيجة هذه التغيرات، فلنصفق لمن نشاء، ولنصفر لمن نشاء، ولنشجب مَن نشاء، ولنمدح مَن نشاء، ولكن ذلك كله يجب ألا يكون حاجباً بيننا وبين الرؤية النقية لحقائق الأمور، ومجرى الأحداث، هذا بالطبع، على افتراض أننا نريد أن نعيش في هذا العالم.

في زمن العولمة:

هل يملك العرب رؤية إستراتيجية؟ *

د. طه عبدالعليم **

أ لا يخفى أن الموجة الأحدث للثورة العلمية التكنولوجية، وبالذات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وليس المؤامرة - هي ما يمثل أهم قوى الدفع للعولمة الاقتصادية، إذ باستخدام الكمبيوتر والشبكات الدولية للمعلومات والاتصالات تتقلص أبعاد الزمان والمكان، وتتضاعف «التجارة الالكترونية» في السلع والخدمات والأوراق المالية والائتمان والعملات. ومع ثورة النقل والمواصلات تقل تكاليف تبادل المكونات في المصنع العالمي، المنتشرة أقسامه من الشرق الآسيوي حتى الغرب الأمريكي مروراً بالقارة الأوربية، وتتزايد فرص تعظيم مكاسب الأطراف التي تتخصص في إنتاج مكونات يتعاظم محتواها المعرفي وتتضاعف قيمتها المضافة!

---

* العربي - العدد ٤٨٥ - إبريل ١٩٩٩م.

** نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة.

بيد أن العولمة الاقتصادية ليست مجرد نتاج للثورة العلمية التكنولوجية، وإنما محصلة أيضاً لاستراتيجيات وسياسات وإجراءات اقتصادية، بعضها تحرّكه المصلحة وتسانده القدرة ويحفزه الكسب، وبعضها الآخر يبعثه الأمل ويمليه الضعف ويقيده الخوف. وهكذا، على سبيل المثال، نرى عولمة النظم الاقتصادية الاجتماعية بإعادة تشكيلها على صورة اقتصاد السوق مع فشل اقتصاد الأوامر، ونقرأ عولمة السياسة الاقتصادية بإعادة صياغتها وفق اتفاقات منظمة التجارة العالمية مع إخفاق تجارب التنمية المستقلة، ونفهم عولمة الأولويات للتأقلم مع مقتضيات تعظيم التنافسية العالمية، ونستوعب عولمة المفاهيم كما تتجسد في تبدل مفهوم الأمن تحت تأثير التعليم من الهزيمة السوفيتية في الحرب الباردة... إلخ.

إننا نتحدث هنا عن عولمة أسواق السلع والخدمات والمال والنقد والتمويل والاستثمار، وندرك الحدود الأضيق لعولمة أسواق العمل والتكنولوجيا. ونتحدث عن تبادل لا يقتصر على تصدير فائض الإنتاج، وإنما من تبادل أضحى يمثل مكونا لا غنى عنه لاستمرار الإنتاج، سواء عند مستوياته القائمة أو من أجل تعظيمه كما وارتقائه نوعا. وإلى جانب عولمة ثقافة السوق، وخاصة مكونها الاستهلاكي، فإن تعاظم الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل - سواء كان متكافئاً أو غير متكافئ - قد نقل العولمة إلى مجالات حاسمة التأثير على الاقتصادات والمجتمعات المندمجة. نقصد، مثلا، أن اندماج اقتصاد بلد ما في الاقتصاد العالمي يجعل حجم إنتاجه من السلع والخدمات متوقفا على قدراته التنافسية ومزاياه النسبية وفرصة التصديرية ومهاراته التسويقية.

وإذا تأملنا العولمة بمعانيها وتجلياتها وأبعادها السابقة ندرك أن شتى بلدان العالم قطعت أشواطا، وتتقدم نحو أشواط أخرى على طريق العولمة، أو تزيحها بعيداً آليات التهميش وما يمكن أن نسميه

العولمة المضادة. والواقع أن التعلم من دروس تهميش اقتصادات الجنوب - بما في ذلك الاقتصادات النفطية والأزمة الاقتصادية الروسية ثم الأزمة المالية الآسيوية، يفرض البحث في إشكاليات، في مقدمتها: كيفية تقليص عواقب ضعف المناعة إزاء الانكشاف الخارجي في ظل العولمة، وكيفية الارتقاء بآليات التأقلم الإيجابي مع مخاطر العولمة، وكيفية الإسراع بخطى تعظيم القدرة التنافسية - على مستوى مشروعات الأعمال وعلى مستوى المجتمع ا حتى تتضاعف مكاسب العولمة، وتحديد أي قدر من التنافسية يمكن وربما ينبغي التضحية به لصالح غايات أخرى للتقدم الشامل في أمة بعينها، مثل: تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الأمن القومي، وحماية الخصوصية الثقافية.

وقد نشير هنا إلى أن تقليص قيود ومخاطر وخسائر العولمة والتهميش قد أصبح رهنا إلى حد بعيد بقدرة الأمم على زيادة حصتها من الثروة العالمية، أي بقدر ما يحققه البلد المعني من قيمة مضافة عبر مشاركته في المصنع العالمي، ونوعية مساهمته في المحتوى المعرفي للمنتج العالمي، ومدى اعتماد الآخرين على هذه المساهمة. وتزيد مصاعب تعظيم فرص ومكاسب العولمة أمام البلدان النامية إذا لاحظنا أن تحرير الأسواق يتسارع، ولكن مع استمرار - بل وتزايد - القيود على انتقال قوة العمل ونقل التكنولوجيا الأحدث. أضف إلى هذا، تلك المصاعب المتصلة بتقلص دور الدولة ولمصلحة قوى العولمة في وضع السياسة الاقتصادية الوطنية، بما في ذلك تحديد معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ومستويات التشغيل أو البطالة، ومستويات الدخل أو الرفاهة الاجتماعية، وانتعاش أو ركود أسواق المال، وأسعار صرف العملات الوطنية... إلخ.

ورغم ما سبق، بل وعلى أساسه، نسلم بأن الاقتصادات العربية - شأن غيرها من الاقتصادات النامية وحتى الاقتصادات المتحولة

- ليس بمقدورها أن تنأى عن تأثيرات العولمة إلا بالوقوع في براثن التهميش. ويتلخص فرضنا الرئيسي في أن العولمة وغيرها من الظواهر المجسّدة لجوهر الجديد في النظام العالمي تجعل من خطر التهميش المتعاظم - دون نفي عبء التبعية الموروثة - التهديد الرئيسي للاقتصاد والمجتمع في البلدان النامية. وانطلاقاً من هذه الفرضية نطرح استنتاجنا الرئيسي: على البلدان العربية أن تحسم - فكريا وسياسيا - بين خيارين: إما التأقلم بشكل إيجابي مع عملية العولمة، أو التلقي السلبي لتهديدات العولمة. وبعبارة أخرى، فإنه بغير تفاعل إيجابي مع واقع العولمة بما يقلص خسائرها ويعظم مكاسبها سوف تتعاظم الخسائر المترتبة على التداعيات السلبية للتهميش وتتقلص مكاسب الوصول إلى الامكانات الإيجابية للعولمة.

ولا تخفى الفائدة العملية والنظرية لإثبات صحة الفرضية والاستنتاج اللذين يستند إليهما هذا المقال، في ضوء ما يسود غالبية البلدان العربية، وغيرها من البلدان النامية من تردد صانعي القرار، وتشتت الرأي العام، وصراع التيارات الفكرية، بشأن خيارات المستقبل، وتتحقق هذه الفائدة بقدر ما ننجح في تقديم رؤية موضوعية نقدية تتجنب الوقوع في نظرة أحادية وأفكار مسبقة، أي النظرة التي تدفع إما إلى التركيز على عرض فرص أو إلى التركيز على رصد قيود التحولات الجذرية، رؤية تجسد في تفاعلها المتبادل جوهر الجديد في النظام العالمي، بأبعاده الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وقد نوجز هذا الجديد في خمس مجموعات من التحولات الاستراتيجية تشمل: هيكل الاقتصاد العالمي، والنظم الاقتصادية العالمية، والنظام الاقتصادي الدولي، والأولويات الاقتصادية العالمية، والفكر الاقتصادي العالمي.

لقد ترتبت التحوّلات في هيكل الاقتصاد العالمي على إنجازات

الثورة العلمية التكنولوجية في موجتها الأحدث الثالثة والمتواصلة. ومن ذلك على سبيل المثال تلك القفزات التي شهدتها تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا تخليق المواد الجديدة وإنتاج البدائل الاصطناعية للخامات الأولية، وتوفير استهلاك المواد الأولية بما فيها النفط.

وبين الانعكاسات الأهم لهذه التحوّلات على الاقتصادات العربية - من زاوية ما يهمنا في هذا المقال - نرصد غياب سياسات لتعبئة القدرات المتاحة قطريا وعربيا للحاق بالثورة العلمية التكنولوجية في موجتها الأحدث الثالثة والمتواصلة. وينعكس هذا في العجز عن مواجهة آليات تهميش الاقتصادات العربية المصدّرة للنفط والمواد الأولية في مواجهة عواقب تطور تكنولوجيا توفير استهلاك أهم الصادرات العربية، أي النفط وغيره من المواد الأولية، سواء بتخليق المواد الجديدة أو إنتاج البدائل الاصطناعية. ورغم تضخم وزن قطاع الخدمات في الاقتصادات العربية، فإنه لا يعكس أسبقية تطوير إنتاج المعرفة أو ارتقاء لتنافسية فروع الخدمات الأخرى. وفضلا عن الضعف النسبي للصناعة التحويلية العربية، نلاحظ ضآلة وزن الفروع الصناعية راقية التكنولوجيا. وأما تمايز الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، فإنه لا يعكس مشاركة متكافئة في المصنع العالمي والقرية العالمية. وفي المحصلة رغم ضخامة مواردها لا تجني البلدان العربية سوى تفاقم انكشافها الخارجي، وتزايد اعتمادها غير المتكافئ على البلدان الصناعية المتقدمة والجديدة، ويتعاظم خطر تهميشها بما يفوق عبء التبعية الاقتصادية الموروثة ويضاعفه.

وأما التحولات في النظم الاقتصادية العالمية فقد تجلت في سقوط اقتصادات الأوامر الاشتراكية من ناحية، ونزعات تجديد اقتصادات السوق المتقدمة، من ناحية ثانية، وانفتاح اقتصادات

البلدان النامية، من ناحية ثالثة. ونرصد بين الانعكاسات الأهم لهذه التحولات ما شهده كثير من البلدان العربية، شأن غالبية البلدان النامية من تحولات اقتصادية واجتماعية ترتبت على تحولها المتزايد، إلى اقتصاد السوق المفتوح بهدف تجاوز مأزق اقتصاد الأوامر الحمائي.

لكن حصاد هذا التحول كثيراً ما جاء سلبياً اجتماعياً واقتصادياً بسبب ما فرض عليها من برامج قاسية للإصلاح الاقتصادي بأسلوب الصدمة في النصف الثاني في عقد السبعينيات، ونتيجة تفاقم أزمة مديونيتها الخارجية في عقد الثمانينيات.

وقد نشير إلى ما نشهده في أواخر عقد التسعينيات من نذر إعادة عصر النفط الرخيص بما يعنيه من خسائر فادحة للاقتصادات النفطية العربية، من جانب، ونزعات الحمائية الجديدة وقيود نقل التكنولوجيا من جانب الدول الصناعية بوجه الاقتصادات الصاعدة التي نفذت بنجاح برامج التحول لاقتصاد السوق المفتوح، من جانب ثان، واستمرار تدهور شروط التبادل الدولي، وتعاظم نزعات تهميش الاقتصادات المصدرة للمواد الأولية الأقل نموا والأكثر فقرا، من جانب ثالث.

والأهم ما نلاحظه من قراءة خاطئة لتراجع أنشودة معجزة النمور الشرق آسيوية تحت ضربات الأزمة المالية الأخيرة للاقتصادات الصناعية الجديدة. أضف إلى هذا، قصور التعلم الإيجابي العربي من التحولات التي تشهدها اقتصادات البلدان الصناعية، نقصد صعوداً لدعوة اقتصاد السوق الاجتماعي، بهدف تعزيز دور الدولة في ضبط عمل السوق لدفع النمو وتعزيز التنافسية، من ناحية، وتوفير نظم للحماية الاجتماعية وعدالة التوزيع والاستثمار في البشر، من ناحية أخرى.

ونرصد في هذا الإطار سقوط الفرسان الثلاثة لليبرالية

الاقتصادية المحافظة - أو ما أطلق عليه الرأسمالية المتوحشة - بسبب إخفاق سياساتها في تحقيق ما رفعته من شعارات الكفاءة والرفاهة، في مواجهة البرامج الاجتماعية والسياسات الاقتصادية لليبرالية الاجتماعية الجديدة.

وفي هذا السياق، نفهم أسباب انتخاب بيل كلينتون رئيسا لمدتين خلفا لبوش وقبله ريجان في الولايات المتحدة، وانتخاب توني بلير خلفا لميجور وقبله تاتشر في المملكة المتحدة، وأخيرا انتخاب جيرهارد شرودر خلفا لكول في ألمانيا الموحدة.

وقد تحددت التحولات في النظام الاقتصادي الدولي - أو قواعد ومؤسسات وآليات إدارة النظام الاقتصادي العالمي - بعلاقات القوى الاقتصادية والشاملة على الخريطة العالمية. وعكست مراتبية مؤسسات إدارة العالم نزعات العولمة، من جانب، ونزعات التكتل الإقليمي.

من جانب آخر، ونرصد بوجه خاص سيادة قواعد ومؤسسات وآليات النظام الرأسمالي العالمي وانفرادها بقيادة الاقتصاد العالمي بعد سقوط النظام الاشتراكي العالمي واختفاء القوة العظمى السوفييتية وانفتاح بقية الاقتصادات الاشتراكية - بما في ذلك الصين التي ترفع شعارات اقتصاد السوق الاشتراكي - باستثناء جزر معزولة مثل كوبا، فضلا عن تعاظم انفتاح اقتصادات البلدان النامية كما أشرنا.

وهكذا، رغم عدم اكتمال تشكّل مؤسسات إدارة النظام الاقتصادي العالمي - فيما يسمى بفترة السيولة أو فترة التحول الراهنة - نرصد أن مجموعة الدول الصناعية السبع G7، بقمتها ومؤسساتها، تأتي على رأس منظومة إدارة الاقتصاد العالمي استناداً إلى حصتها الأعظم في توزيع القدرات الاقتصادية العالمية، بدور قيادي للولايات المتحدة بفضل تفوق قدراتها الشاملة، ومشاركة سياسية للاتحاد

الروسي بقدرته النووية الجبّارة، ونلاحظ أن دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي قد أضحى شاملاً للعالم بأسره، بينما تعاظم دور منظمة التجارة العالمية على أساس الاتفاقات الأخيرة للجات في جولة أوروجواي، بعد أن اكتمل من حيث الأساس تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي للصندوق والبنك. أضف إلى هذا استمرار دور الشركات والبنوك متعددة الجنسية وعابرة القومية بل وتعاظمه بحيث أضحت مسيطرة على القسم الأهم من التفاعلات والتدفقات الاقتصادية العالمية.

وفيما نراه تأقلما إيجابيا مع تعاظم التنافسية في ظل عولمة الاقتصاد من جانب الدول الصناعية المتقدمة نلاحظ أن دور التكتلات الإقليمية - التجارية والاقتصادية - يتعاظم مع تسارع خطى بنائها، وهو ما نراه في حال الاتحاد الأوربي EU على سبيل المثال. وفي ذات الاتجاه نفهم تزايد نزعة الدول الصناعية المتقدمة - ومعها الدول الصناعية الجديدة - إلى تشكيل تجمعات ومنتديات تجارية واقتصادية غير إقليمية مثل الآبك APEC.

أما في الاتجاه المضاد فإننا نلاحظ قصور القوى التي من شأنها تعزيز قدرة الاقتصادات العربية وغيرها من اقتصادات الجنوب - دون استثناء كبير للاقتصادات الصناعية والاقتصادات الصاعدة - على التأقلم الإيجابي مع تعاظم التنافسية في ظل عولمة الاقتصاد. ونشير بالذات إلى ضعف التوجه العملي والمتسارع إلى إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الضرورية للتأثير الفاعل والإيجابي على التطورات الاقتصادية السلبية على الخريطة الاقتصادية العالمية. أضف إلى هذا، تراجع دور الأمم المتحدة ومنظماتها ومنابرها مثل اليونكتاد، وتدهور أدوار التجمعات العالمية للبلدان النامية مثل الأوبيك ومجموعة الـ١٥.

وقد ارتبط بالتحولات السابقة بروز أولويات اقتصادية عالمية

جديدة تستجيب للتحديات المترتبة على التحولات التي أوجزناها، وفي مقدمتها تحدي التقدم العلمي التكنولوجي، وتغيير الدور الاقتصادي للدولة، واحتدام المنافسة الاقتصادية العالمية. وقد نشير في هذا الصدد إلى تضاعف الاهتمام برفع مستوى الإنتاجية، وتعاظم أهمية الارتقاء بالقدرة التنافسية، وذلك بوجه تحديات المنافسة في ظروف تحرير التجارة الدولية. وفوق هذا أضحى مؤكدا أن مضاعفة النمو والدخل - عبر التقدم الصناعي التكنولوجي بالذات - تمثل الشرط الرئيسي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما نرصد أيضاً بروز أهمية تسوية التناقضات المترتبة على النزعات المتعارضة في الاقتصاد العالمي، مثل الحمائية والتحرير، العولمة والتهميش، التكتلية والقومية.. إلخ.

وفي هذا السياق، نرى غياباً لبرامج عربية قطرية أو عبر قطرية للارتقاء بإنتاجية عوامل الإنتاج خاصة العمل وتعظيم الاستفادة من القدرات التنافسية خاصة السوق وتسريع التقدم الصناعي التكنولوجي عبر التخصص، فضلا عن قصور - وحتى غياب - التنسيق والتعاون بوجه نزعات الحمائية والتهميش والتكتلية.

أضف إلى هذا، أن جميع التحوّلات السابقة قد انعكست في إعادة صياغة الفكر الاقتصادي العالمي بنظرياته ومفاهيمه، سواء بدافع مواجهة التحديات الجديدة، أو نتيجة لسقوط الوصفات الأيديولوجية الجاهزة لتحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونلاحظ في هذا السياق إغناء نظريات التنمية بمفهوم التنمية المتواصلة حماية للبيئة الطبيعية، وكبحا للتلوث البيئي، ومفهوم التنمية البشرية تحقيقا لتكافؤ الفرص ودرءا لخطر الفقر ومضاعفة للقدرة الإنتاجية. كما نشير إلى التسليم بأولوية المكون الاقتصادي التكنولوجي للأمن القومي بمستوياته المحلية والإقليمية والعالمية، وبشتى أبعاده بما في ذلك وباعتباره أساساً للقدرة العسكرية ذاتها.

أضف إلى هذا، انتهاء مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي الهادف إلى الاستقلال الاقتصادي عن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. والأهم في تقديرنا هو الاتجاه الصاعد الذي يعيد النظر في مفهوم التقدم وآليات تحقيقه.

ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن غالبية البلدان العربية لا تضع بعد قضايا التنمية البشرية والتنمية المتواصلة في الموقع الذي تستحقه في مقدمة أولويات مفاهيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء لقصور الوعي بأهمية هذه المفاهيم أو لنقص الموارد اللازمة لتحقيقها. أضف إلى هذا، أن مفهوم التكامل الاقتصادي العربي لا يعامل بالجدية الواجبة بدافع نزعات الانكفاء القطري على الذات وتحت ضغط جماعات المصالح، أو لا يطرح من منظور ضرورته للاندماج المتكافئ في الاقتصاد العالمي، وإنما باعتباره آلية لتحقيق تنمية مستقلة عربية. والأهم، أنه لايزال غائباً بالنسبة لغالبية البلدان العربية إدراك أن تعظيم القدرة الاقتصادية التكنولوجية هي ركيزة الأمن القومي ومراعاة المصالح في البيئة العالمية الجديدة.

العولمة والهوية الوطنية*

د. عبدالباقي الهرماسي **

إن التداخل المتسارع للاقتصاديات، والزحف المكثف للوسائل الاتصالية، وظهور الطرق السيارة للمعلومات، غمرت جميع البلدان وسط محيط متعدد الثقافات، وفي الوقت الذي يخيل إلينا أن العالم يتجه نحو التوحد، تبرز بوضوح العديد من اختلافاته القومية، والإثنية، والدينية والعنصرية، وتطفو على سطحه مقولة «الصدام» تبررها نظرية ثنائية متضاربة جملة وتفصيلا: رؤية شمولية، وقيم عقلانية، وحقوق إنسانية ومرجعية ثقافية متحررة، من جهة وخصوصيات رجعية وظلامية جدية وهيمنة الحقيقة الواحدة والمطلقة من جهة أخرى. هذا الوضع المتضارب من شأنه أن يعرقل التوجه نحو عالم تسوده المبادئ الإنسانية الرفيعة، ويجعل الأفراد في تردد بين القيم المرجعية

---

* العربي - العدد ٤٨٢ - يناير ١٩٩٩.

** وزير الثقافة التونسي وأستاذ جامعي.

والعادات الانتمائية، وترمي بهم في متاهات الضياع، وآفات التمزق.

إن كان الرأي السائد يقر بأن العولمة مرتبطة أساسا بمنطق السوق وآلياته، وأنها لم تتوصل إلى إدماج بقية الميادين الحيوية الأخرى وبالدرجة نفسها من الأهمية، فإن الضرورة المعرفية تحتم معالجة التأثيرات الثقافية لهذه العولمة، ومدى قدرة الثقافة على التأقلم مع أنماطها الجديدة، وكيفية ردود فعل الثقافات المحلية. ولقد تعددت في هذا السياق المقولات واختلفت أشكال ومضامين الخطاب المطروح طبقاً لاتجاهات وغايات واضعيه. وإذا ما حاولنا الوقوف عند أهم الطروحات، نجدها ترتكز أساساً على خطابين اثنين، الأول سابق للثاني نسبيا، وصادر عن المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية الكبرى، ويحاول الإقناع بأن النجاح الاقتصادي وما يسبقه من نقلة تمهيدية، لا يمر عبر التأقلم مع قيم الثقافة المحلية، بل من خلال تجاوزها وإلغائها ووضعها بين قوسين، هامشاً لا أهمية له ولا جدوى. فالثقافة، من هذا المنظور الإقصائي، هي حاجز أمام الانطلاقة التنموية، تعرقلها وتبطئ مسارها، لذلك يدعو أصحاب هذا الخطاب المجتمعات إلى التخلي عن قيمها الثقافية الخصوصية، وتعويضها بأخرى مستمدة من محيط غير محيطها، بدعوى اتباع النموذج الناجح، كما يطالبها بتطبيق نمط تنموي محدد أكد فاعليته وآخر تقليعاته اتباع نموذج بلدان جنوب شرق آسيا الزاحفة اقتصادياً. ويقترح، تبعا لذلك أن تصبح الدول النامية، «دول الحد الأدنى» فتتخلى عن بعض مشمولاتها وتذوب وسط هيكلة إقليمية وتحاول أن تغذي السوق العالمية بصادراتها، في حين أن الواقع يؤكد خلاف ذلك، فالبلدان الزاحفة حاليا ككوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم تتخل عن النمط الموجه في اقتصادها، وأدارت الظهر كما يقولون لمحيطها الجغرافي، وسعت أساسا إلى تدعيم أسواقها الداخلية وإجراء إصلاحات اجتماعية كبرى قبل أن تنطلق

لغزو الأسواق الخارجية.

أما الخطاب الثاني فقد تبلورت عناصره بعد سقوط حائط برلين وانهيار الشيوعية واندلاع حرب الخليج، وهو خطاب جاء معلنا عن «حرب الثقافات» و«صدام الحضارات»، جاعلا من الأفراد والجماعات سجناء هوياتهم الثقافية، ومن التناقض الذي يصل إلى حد العداء والمواجهة أساس الحضارات، وهو خطاب يفنده التاريخ وتلغيه الحقائق، إذ من غير المعقول تصور الحضارات تنمو وتتطور في عزلة ودون حوار خصب فيما بينها، فالحضارة الإسلامية أثرت مضامينها وحققت انطلاقتها وشموليتها بتلاقحها مع الحضارات الأخرى السابقة والمعاصرة لها، كالحضارات الفارسية والبيزنطية والرومانية وغيرها، كما أن حضارة الغرب استفادت كثيراً من الحضارة العربية الإسلامية وأخذت عنها ما وفر لها مستلزمات التطور والنهوض.

فهذه النظرية تحمل مفارقة غريبة، إذ هي تربط بين ضرورة العولمة الاقتصادية، وحتمية صدام الحضارات وما ينجز عنه من ردود فعل حمائية، كالغزو والهيمنة من جهة والتمركز المعكوس من جهة أخرى. فهو منطق لعولمة تقصي عوض أن تدمج، وتفرق عوض أن توحد، وتقوض عوض أن تبني، فيصبح الإنسان المعاصر، تحت تأثير الصدمات المتتالية التي أتت على المراجع التقليدية فنسفتها، يعتقد أن ما يحدث خارج محيطه الخارجي، هو شر لا بد من اتقائه، ويجب توفير كل مستلزمات الإعداد لمواجهته، فينجز عن ذلك ما يمكن تسميته بـ «الحمائية الوهمية» التي عادة ما تختفي وراءها الحركات والمواقف الأصولية في حين أن المناعة الحقيقية تتجسم عبر التفتح على الآخر والتفاعل معه من خلال جدلية الأخذ والعطاء والإضافة المشتركة للحضارة الإنسانية.

إن هذين الخطابين يجردان «العولمة» من أبعادها الشمولية

والإنسانية، ويجعلانها سجينة منطق اقتصادي خاضع لآليات السوق، غير عابئ بالقيم المشتركة، والاختلاف المثري، والتكامل الممهد للسلم العالمي. لذلك لا بد من إشاعة رؤية جديدة «للعولمة» ترمي بالمنطق «السوقي» ونزعة «الحمائية الوهمية» عرض الحائط، فتمنع الصراع الأعمى بين الثقافات، وتضع حداً لتمزق المجتمعات وتقلص من الفوارق بين الشعوب المحظوظة والمندمجة والأخرى المحرومة والمقصية، وهذا المسعى يتطلب سياسات جديدة قادرة على مواكبة التحولات العالمية والتأقلم مع مستجداتها وتأهيل مؤسسات مجتمعاتها ومواردها البشرية، فبعد نهاية الحرب الباردة وزوال الاستقطاب التقليدي بين معسكرين تقاسما النفوذ، تشكل نظام عالمي جديد لا بقاء فيه إلا للأقدر والأجدر والأكثر وعيا بمتطلبات المرحلة،يلعب فيه الاندماج الإقليمي دوراً أساسيا، إذ غدت الدول غير قادرة على رفع التحديات خارج نسق التعاون والشراكة مع محيطها، فالولايات المتحدة الأمريكية حريصة على إعطاء الأولوية في تعاملها مع فضائها الجغرافي الأقرب، ككندا والمكسيك وبقية بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، وتسعى روسيا إلى إيجاد فضاء لها تؤثر فيه وتكثف التعامل معه، خاصة في أوربا الشرقية وبعض البلدان الآسيوية المتاخمة لها، وإن كانت أوربا قد اهتدت إلى طريقها بالعمل على تجسيم وحدتها وتوسيع دائرة علاقاتها الأساسي مع أوربا الشرقية وبلدان جنوب المتوسط، فإن آسيا برغم النجاح الاقتصادي الهائل الذي حققته بعض بلدان جنوبها الشرقي مازالت تبحث عن هويتها السياسية والاستراتيجية. ويبقى التساؤل الذي يخامرنا جميعا مطروحا، أين العالم العربي في كل هذه التحولات؟

للإجابة نؤكد أن حلولا عديدة تم طرحها، واختيارات متنوعة دخل بعضها طور التجسيم وإن كان السعي إلى استكمالها النهائي لايزال متواصلا، كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي،

ولقد راهنت بلادنا من موقع إيمانها بدقة الوضع العالمي الجديد وأهمية التضامن العربي لمواجهة التحديات، على التعاون العربي المشترك، في إطار شامل أو إقليمي، وساهمت بجدية وفاعلية في إرساء اتحاد المغرب العربي وبعث العديد من مؤسساته والمحافظة على ما تحقق من مكاسب وزيادة دعمها، دون أن تغفل عن المكونات الأخرى لمحيطها الجغرافي والطبيعي كالانتماء المتوسطي والإفريقي فأبرمت اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوربية، ودعمت علاقاتها مع العديد من البلدان الإفريقية وشهدت منظمة الوحدة الإفريقية في ظل الرئاسة التونسية دفعا وحدويا لم تشهده من قبل.

إن العولمة، والهوية لا يجب أن تحتضنهما دائرة الصراع، بل قدرهما التكامل، فاختلاف الهويات هو أساس العولمة، وبقدر ما تكون هويات الشعوب مدعمة ومرتبطة بمرجعياتها الثقافية، تكون العولمة أكثر خصوبة ونفعا، فالإثراء المشترك من منطلق الخصوصية من شأنه أن يعطي لمفهوم العولمة بعده الإنساني العميق، ولقد راهنت تونس - كنموذج عربي - على قدرات أبنائها وثراء رصيدها لاحتلال موقع فاعل في الساحة العالمية، والانخراط في مسيرة العصر، فبادرت بتدعيم هويتها وتثبيت عناصر انتمائها وإثراء خصوصيتها، وجعلت من الثقافة الأداة المثلى لتحقيق هذه الغاية وشد الإنسان التونسي إلى مرجعيته الأساسية، وتجسيم تواصله مع فترات النور في تاريخه، بغرض تهيئته سلوكياً ونفسانياً وحضارياً لاقتحام الواقع الجديد بكل ضمانات النجاح.

العولمة
ومحاولة دمج العالم *

د. عبدالخالق عبدالله **

العولمة التي أصبحت دارجة في الأدبيات مازالت تعاني بعض الغموض، وهي حتما ليست واضحة كل الوضوح. فهناك غموض فيما يتعلق بمعنى العولمة وبحقيقتها، فهل هي ظاهرة حياتية جديدة مرشحة للاستمرار أو البقاء أم هي مجرد موضة فكرية طارئة ومصيرها الزوال؟ هل هي حركة تاريخية ستستمر في النمو أم هي فقاعة من الفقاعات التي ولدت لتموت؟ ثم إن هناك غموضا إضافيا فيما يتعلق بإفرازات ونتائج العولمة عموماً ومترتباتها بالنسبة للواقع العربي بشكل خاص. فهل العولمة حالة صحية أم مرضية؟ هل هي حركة استعمارية أم تحررية؟ هل ستصب في سياق تحرير طاقات الشعوب وقدرات الشعوب والمجتمعات أم ستعمل على تعميق التبعية والهيمنة للدول المهيمنة؟ وأخيراً ما هو

* العربي - العدد ٤٦٥ - أغسطس ١٩٩٧.

** كاتب من دولة الامارات.

الموقف الصحيح من العولمة؟ هل المطلوب الانغماس أم الانكماش في وجهها؟ هل ستحتوينا أم سنحتويها؟ هل ستزيدنا تقدما أم ستضاعفنا تأخراً؟

ربما كان من السابق لأوانه تقديم إجابات جازمة للتساؤلات العديدة التي تطرحها. فالواضح أن العالم لايزال في بدايات لحظة العولمة. والبدايات عادة ما تثير من التساؤلات أكثر مما تعطي إجابات واضحة. كما أن لحظة العولمة تبدو وكأنها مليئة بالفرص التاريخية الكبرى والمغرية ومليئة أيضاً بالتحديات والمخاطر العالمية الحقيقية. فرص العولمة كثيرة ومخاطرها كثيرة والموقف تجاهها ليس بالضرورة واضحاً كل الوضوح.

الواضح الوحيد أن لحظة العولمة ليست ثابتة ومستقرة. بل مزدحمة بالتحولات الكبرى التي ربما تفوق كل ما حدث من تغير في التاريخ خلال الـ ٢٠٠٠ سنة الأخيرة، إن التحولات المصاحبة لبروز لحظة العولمة عميقة وسريعة حتى بمعايير عصر السرعة، لم يعد بالإمكان التحكم في سرعة الأحداث والتطورات الحياتية، كما أخذ يتضح أن الجهاز العصبي والذهني للإنسان المعاصر في كل مكان قد أصبح عاجزاً عن متابعة ومجاراة وفهم التحولات الحياتية والفكرية التي تتدفق خارج سياق أي تحكم بشري.

هذه السرعة في المستجدات العالمية هي واحدة من أبرز معالم العولمة وهي التي ستجعل منها مجرد لحظة من لحظات التاريخ الحضاري. وهي مجرد لحظة مهما طالت أو قصرت. لقد سبقتها لحظات وستتلوها لحظات أخرى. إن العولمة هي مجرد فصل من فصل التاريخ الحضاري العالمي، لكن هذا الفصل لم يكتب محتواه بعد، بل هو الآن قيد الكتابة. إنها عنوان هذا الفصل الجديد الذي لا يعرف بعد مضمونه بالكامل حتى لدى من يبدو الآن وكأنه يكتب الكلمات والفقرات الأولى في فصله ويعمل الفكر من أجل تفسير

بداياته ونهاياته.

فمؤلفات ككتاب «نهاية التاريخ» لفوكوياما وكتاب «صراع الحضارات» لهنتنجتون وكتاب «صعود وهبوط الإمبراطوريات» لبول كندي وكتاب «الموجة الثالثة» لتوفلر وكتب أخرى من تلك التي برزت خلال السنوات الأخيرة تأتي ضمن سياق المشروع الفكري في الدول المتقدمة لفهم طبيعة اللحظة الحضارية المستجدة واستكشاف آفاقها وفرصها وتحدياتها ومساراتها المستقبلية المحتملة. جميع هذه الاجتهادات تحاول استيعاب التحولات التي يعيشها العالم حالياً والتعرف على القوى الدافعة لها والتي تؤسس للحظة الحضارية الراهنة بكل فرصها وتحدياتها المتداخلة وذلك من أجل الاستفادة من الفرص والتقليل من المخاطر المحتملة. هذه الكتابات تشكل درجات عالية من الوعي باللحظة الحضارية القائمة. تليها بعد ذلك مجموعة من الكتابات التي لا تخرج عن نطاق ردود الأفعال المهمة وغير المهمة والتي لا تضيف أي جديد حضاري لأنها في مجملها انفعالات وخطابات عاطفية صادرة إما عن سوء فهم أو عن ضعف فكري يحمل كل عوارض عدم القدرة على مجاراة المستجدات الحياتية والفكرية التي تؤسس للحظة العولمة.

والعولمة هي لحظة من لحظات التاريخ الحضاري العالمي.هذه اللحظة متداخلة أشد التداخل لكنها ليست بالضرورة كلها شراً مطلقاً. فالعولمة ليست حركة استعمارية جديدة وهي ليست مصدراً جديداً يهدد الذاتية الحضارية للشعوب وبهدف القضاء على الهوية القومية أو استبدالها بهوية إقليمية وجيوبوليتيكية.

وهي ليست جهازاً للهيمنة على العقود من قبل الدوائر والمؤسسات الدولية الحاكمة يسعى لتوحيد العالم تحت هيمنة السوق. كما أنها ليست معنية بتحويل العالم إلى قرية كونية تتحكم بها الأجهزة الإعلامية الإمبريالية وتهدف إلى أمركة العالم وترسيخ الهيمنة

الأمريكية.

هذه ليست العولمة، بل إنه لا يمكن التعامل مع الحقائق العالمية الجديدة بمثل هذه العقلية التآمرية وبمثل هذه الآراء التبسيطية والمخلة في البساطة. هذه العقلية مضادة للعولمة وتفتعل المعارك غير الضرورية وتتجه ضد حركة التاريخ ولن تحقق سوى المزيد من الإخفاقات والهزائم. إن العولمة تتطلب حتماً تجاوز هذه العقلية السوداوية واستبدالها بعقلية علمية وعقلانية وواقعية تستوعب الواقع والوقائع الحياتية وتعمل على تجاوزهما.

إن العولمة هي في جوهرها حركة تاريخية وليدة ومازالت قيد التأسيس. هذه الحركة شبيهة في بداياتها وربما في تداعياتها الحياتية والفكرية بحركة الحداثة التي برزت قبل حوالي ٣٠٠ سنة والتي انتشرت في كل المجتمعات وأسست لمفاهيم وقناعات ونظم حديثة. وهي استمرار واكتمال لموجة الحداثة الأولى وتجاوز لها في اتجاه دمج العالم وتوحيده اقتصادياً وسياسياً وحضارياً.

لقد أصبحت العولمة أكثر وضوحاً على إثر التحولات والتطورات الحياتية والفكرية التي شهدها العالم خلال الآونة الأخيرة. وجاءت هذه التحولات متدفقة وفجائية وتأسيسية.

كما جاءت فاصلة للحظة تاريخية أوشكت على الانتهاء هي لحظة الحداثة الأولى ومؤسسة للحظة حضارية مختلفة سياسيا واقتصاديا وعلميا ومعرفيا عما كان قائماً حتى الآن.

والعولمة في شقها السياسي هي محصلة للتحولات في النظام السياسي العالمي الذي شهد انهيار دولة عظمى واستفراد قوة عظمى أخرى بالشأن السياسي العالمي دون وجود منافس حقيقي يعيد التوازن للساحة السياسية الدولية، وهي في شقها الاقتصادي محصلة لبروز التكتلات التجارية العالمية الكبرى والتغيرات العميقة في سوق العمل وأساليب الإنتاج وبروز القوى الاقتصادية والصناعية

الجديدة وسريعة النمو. كما أنها في شقها الإنساني تتمحور حول مجموعة القضايا الإنسانية المشتركة كقضية الانفجار السكاني والفقر والمجاعة والمشكلات البيئية العالمية المعاصرة وقضية حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية وقضية تفاقم الفجوة بين الشمال الغني الذي يزداد غنى والجنوب الذي يزداد فقراً.

أما العولمة في شقها العلمي والمعرفي فإنها تستمد حيويتها الحقيقية من الثورة العلمية والمعلوماتية التي أخذت تكتسح العالم بمعطياتها الباهرة في مجالات الهندسة الوراثية وتطوير الأجيال الجديدة من الحاسب الآلي والاقتراب من أصغر الجزئيات المكونة للمادة والغوص عميقاً في الكون والمستجدات المعلوماتية والاتصالية التي توشك أن تفتح آفاقاً معرفية لا متناهية للإنسان المعاصر.

لقد أسست هذه التحولات السياسية والاقتصادية والعلمية والمعلوماتية للحظة حضارية جديدة هي لحظة العولمة التي تزامن بروزها مع اقتراب التاريخ من ألفيته الثالثة. والتي هي أكثر من لحظة. فهناك العولمة السياسية والعولمة الاقتصادية والحضارية والعلمية والثقافية والبيئية والفكرية. إنها لحظة متداخلة أشد التداخل ومليئة بكل الاحتمالات المقلقة، خاصة إذا كانت تعني تزايد انقسام العالم اقتصادياً إلى دول غنية تزداد غنى ودول فقيرة تزداد فقراً. وهي مقلقة إذا كانت تعني تزايد هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة وقيامها بتهميش الثقافات الحية الأخرى في العالم. وهي مقلقة إذا كانت تعني المزيد من التطورات في الهندسة الوراثية وهندسة الجينات التي تستفز القيم والأخلاقيات الإنسانية السائدة. وهي مقلقة إذا كانت تتجه نحو صدام الحضارات الذي ربما أدى إلى اندلاع حروب أكثر عنفاً ودموية من كل الحروب التي شهدتها البشرية. وهي مقلقة إذا كانت تدفع في اتجاه المزيد من اغتراب الإنسان المعاصر وعدم قدرته على التحكم في التحولات وعجزه عن مسايرة

المستجدات الحياتية والفكرية السريعة والمتلاحقة. وهي حتماً مقلقة إذا كانت تتضمن استفراد الولايات المتحدة بالشأن العالمي الأمر الذي يعني أنها ربما كانت مجرد تعبير آخر لأمركة العالم.

ومهما كانت حقيقة العولمة فمن الواضح أنها تتطلب عقلية جديدة. إن المطلوب عقل جديد لعالم جديد. لقد انهارت دول وتفككت دول عظمى وتغيرت المسلمات والثوابت الراسخة والمقدسة. كان العالم في يوم من الأيام ثنائيا وأصبح فجأة أحاديا وربما تعدديا. كان العالم يعيش عصر الصراعات المزمنة وأدخل الآن إلى عصر التسويات المقبولة وغير المقبولة. كان العالم يعج بالأنظمة الفردية والدكتاتورية وأصبح اليوم وربما أكثر من أي وقت آخر يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته، غارقاً في الهم النووي ويحكمه سباق التسلح النووي، لكنه اليوم أمام خطر التلوث البيئي الذي يزداد تفاقما ويهدد الحياة على الكرة الأرضية الفردية من نوعها. كانت البشرية تعيش في كنف النظام العالمي القديم وانتقلت بسرعة الضوء إلى رحاب النظام العالمي الجديد حيث عالمية التفكير وعالمية القضايا والحقوق والإنجازات وعالمية النجاحات والإخفاقات.

لا يمكن التعامل مع هذه المستجدات الحياتية والفكرية سوى بعقلية جديدة قائمة على أسس معرفة جديدة ومسلمات ومفردات فكرية وأدبية وفنية متجددة بتجدد الوقائع والمعطيات العالمية. لا يمكن التعامل مع حقائق التسعينيات بشعارات الستينيات، ولا يمكن فهم نهايات القرن بلغة بداياته. كما لا يمكن الإعداد للمستقبل بالعودة للماضي. ولا أن نكون فاعلين ومؤثرين في النظام العالمي الجديد من خلال التمسك بثوابت النظام القديم، وأيضاً لا يمكن مجاراة العالمية بالتعصب للذاتية الحضارية، أو تحدي العولمة بالقوقعة، ولا الانكفاء والانكماش في عصر الانفتاح والانغماس.

لقد أصبحت العولمة، بكل فرصها وتحدياتها، إحدى الحقائق

المعاصرة، الغامضة والتي تثير المشاعر المتباينة التي تتراوح بين المرحب كل الترحيب والرافض كل الرفض وتلك المواقف الوسطية والتوفيقية بينهما. فالعولمة طرحت من جديد التساؤلات نفسها التي طرحت قبل أكثر من ٢٠٠ سنة والتي مازالت مستمرة حتى الآن والمتعلقة بكيفية التعامل مع الحداثة والحضارة الغربية. وبرغم اختلاف الظروف والمعطيات الحياتية والفكرية فإن الموقف عموماً لا يخلو من الراغبين في الاستفادة من فرص العولمة الواضحة وبالتالي الدعوة للانغماس، وموقف الراغبين في تجنب مخاطرها الواضحة أيضاً وبالتالي الدعوة للانكماش. وهناك دائماً الموقف الوسط والمستقل بين الانغماس والانكماش وهو في جوهره موقف «الانغماش» الذي يمثل خليطاً منهما.

والحقيقة أن لكل موقف من هذه المواقف الثلاثة حسناته وسيئاته. ويبدو أن من اختار الانغماس أو الانكماش أو «الانغماش» على حق. فلا الانغماس أرقى سياسياً ولا الانكماش أرقى أخلاقياً من الانغماش والعكس صحيح. لا يمكن أخلاقياً أو سياسياً اعتبار أي موقف من هذه المواقف أكثر صحة أو رقياً. من اختار الانغماس ليس بالخائن ولا بالمنحل، الانغماس أسلوب مشروع من أساليب التعايش مع الوقائع المعاصرة. ومن اختار الانكماش ليس بالضرورة سلفيا أو ماضويا أو متخلفا. الانكماش هو الآخر خيار حر من الخيارات العديدة للتعامل مع التطورات الحياتية. ومن «انغمش» اختار أيضاً الأسلوب الذي يعتقد أنه الأسلوب المناسب للتعامل مع اللحظة الحضارية القائمة. هذه المواقف الثلاثة ستظل قائمة ومن حق كل موقف أن يتبنى قناعاته الخاصة وليس من حق صاحب أي موقف تخوين أو تكفير أو نفي الموقف الآخر.

المطلوب أن تتعايش هذه المواقف والتيارات وتتحاور حواراً سلمياً وحضارياً ضمن مناخ حر وتعددي وديمقراطي دون أن ينفي أحدها

الآخر. إن المطلوب إجراء حوارات على أرض الواقع بين أصحاب هذه المواقف والتيارات التي تسعى للقضاء على بعضها البعض.

لا يمكن تخيل في أي لحظة من اللحظات أن يصبح كل أفراد المجتمع منغمسين أو منكمشين أو «منغمشين». من الممكن جداً أن يزداد التوجه نحو الانغماس أو الانكماش أو «الانغماش». المعطيات الحياتية هي التي تحدد مدى انتشار أو تقلص هذا الموقف أو ذاك. ومن الممكن بل من الطبيعي أن يصبح المنكمش اليوم منغمساً أو «منغمشاً» غداً والعكس صحيح. وقد يجد المنغمس أنه أكثر انغماساً في فترة من الفترات والمنكمش أكثر انكماشاً و«المنغمش» أكثر «انغماشاً»، كل ذلك ممكن ومتوقع ومقبول.

ينبغي أخيراً وفي سياق خصوصية الثقافة العربية الإسلامية، الإشارة إلى أن أي موقف من المواقف الثلاثة السابقة لا يعني على الإطلاق أن صاحب هذا الموقف هو أقل أو أكثرعروبة أو إسلاما من صاحب المواقف الأخرى. فلا المنغمس أقل عروبة أو إسلاما ولا المنكمش أكثر عروبة أو إسلاماً كما أن «المنغمش» ليس هو أكثر فهماً لحقيقة عروبته وإسلامه، فالعربي المسلم مهما كان منغمساً أو منكمشا أو منغمشاً فإنه سيظل عربياً ومسلماً، فالشكل قد يختلف بيد أن المضمون العربي الإسلامي سيظل باقياً وستظل الثقافة العربية الإسلامية حية ومتفاعلة تفاعلاً انغماسياً أو انكماشياً أو «انغماشياً» مع العولمة أو أي لحظة حضارية أخرى. لذلك، فإن الخلاف الحقيقي هو ليس مع العولمة أو الحداثة أو مع الغرب أو الآخر أو الخارج.

الخلاف هو في ومع الداخل أي فيما بيننا ومع أنفسنا ومواقفنا المختلفة القناعات والمنطلقات والمصالح. ينبغي أن نعترف ونحترم اختلافنا واختلاف مواقفنا ونتعلم كيف نتعايش معه. وعلينا أن نحوله من صراع إلى حوار، ينبغي ألا نعيش نحن من الداخل صراع

الحضارات. وعلينا أن نؤسس لرؤيتنا الكونية الخاصة والتي هي حصيلة التفاعل الحي والحر بين المواقف المختلفة في مجتمع عربي يؤمن بالتسامح والتعددية ويتفاعل تفاعلاً إيجابياً مع لحظة العولمة.



الفصل الثالث

صراع أم حوار..؟

ماذا يتبقى من نظرية صراع الحضارات؟*

د. سليمان إبراهيم العسكري **

لا بد من الاعتراف أولا بأن هناك حضارات قوية متقدمة وسائدة، وحضارات بائدة، أو متراجعة في آخر الصف، لا تقدم ولا تؤخر، وهناك حضارات تختفي من الوجود وتموت، ولا يوجد مؤشر أخطر على هذا من معيار اندثار اللغات البشرية. فعلى مدى التاريخ البشري بأكمله كان يوجد حوالي عشرة آلاف لغة منطوقة، واليوم وصل عدد هذه اللغات إلى ستة آلاف لغة مستعملة، لكن الكثير منها لا يتم تداوله وتعليمه للأطفال، أي أنها لغات تحتضر بالفعل. أما اللغات التي يتحدث بها أكثر من مليون شخص، فلا يوجد منها الآن سوى ثلاثمائة لغة. وخلال القرن القادم قد يندثر أكثر من نصف اللغات المنطوقة في العالم.

واللغة ليست مجموعة من الحروف أو الكلمات المنطوقة، ولا

---

* العربي - العدد ٥١٨ - يناير ٢٠٠٢.

** رئيس تحرير مجلة العربي.

مجرد بناء للقواعد النحوية، لكنها تمثل إشعاع الروح الإنسانية على الأرض التي نعيش عليها. فمن خلالها ينفذ جوهر الحضارة إلى العالم المادي، وللغة قداسة الكائن البشري بها يرتبط تميزه وارتقاؤه، والحزن على انقراض لغة لا يقل عن الحزن على انقراض الجنس البشري.

إن مناظرة هذا الوضع بما يحدث في العالم البيولوجي يؤكد الشبه الكبير بينهما. فعندما يتوازن الانقراض بمولد كائن جديد يكون ذلك ظاهرة عادية. لكن موجة فقدان الأنواع الحية، التي تنتج عن الأنشطة البشرية، لم يسبق لها مثيل. وبالطريقة ذاتها، فإن اللغات، مثلها مثل الثقافات والأنواع الحية كانت دائما تتطور، ولكن في وقتنا الراهن نجد اللغات تندثر بمعدل ينذر بالخطر - خلال جيل أو جيلين - واندثار إحدى اللغات يشبه إلقاء قنبلة نووية على أحد أكبر متاحف العالم. فباختفاء اللغات تموت الثقافات، والعالم في جوهره يصبح مكانا عليلاً وحيد النسق، وتتبدد فجأة المعارف الأولية والمنجزات الفكرية التي حققتها البشرية على مدى آلاف السنين.

خلال السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان من الشائع أن يطلق الكتّاب والمتحدثون على الفترة التي يعيشون فيها فترة ما بعد الحرب. لكن فترة ما بعد الحرب أو ما بعد أي شيء لا يمكن أن تدوم طويلاً، ويستقر المقام في النهاية لفترة تتخذ لنفسها اسما نابعاً من سماتها. وقد حدث هذا منذ العام ١٩٤٧م، واستكمل إلى حد بعيد في العام ١٩٤٩م، لتصبح فترة ما بعد الحرب هي عصر «الحرب الباردة».

وهذه القاعدة في التأطير نفسها التي تنطبق على الفترة الانتقالية التي نعيشها اليوم، فاستمرار الحديث عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بعد أكثر من عقد من نهايتها؛ أمر لا يمت للتحليل العلمي

بصلة، كما أنه من العبث أيضاً أن نستمر في تسميتها مرحلة «ما بعد الحرب الباردة». والشيء الواضح الوحيد الذي لا خلاف عليه هو أننا نعيش مرحلة جديدة، والافتقار إلى تسمية متفق عليها لهذه المرحلة هو مظهر خارجي للافتقار إلى تحليل متفق عليه للوضع الدولي.

ولا تكمن المشكلة في عدم وجود سمات محددة تسم صراعات المرحلة الجديدة، وإنما في كثرتها. والحقيقة أنه منذ العام ١٩٩٣م، وهناك أربع سمات رئيسية، نستطيع على الأقل ترشيحها لأن تكون المحاور الرئيسية للصراع الدولي. فعلى غرار توصيفات الفترات السابقة القائمة على الحروب، هناك:

حروب التجارة، وخاصة بين الولايات المتحدة واليابان، وأوربا الغربية ثم الصين.

حروب دينية، وتطال الإسلام بصفة خاصة.

حروب عرقية، خاصة في الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا والدول «المنقرضة» في إفريقيا.

تجدد الحروب الباردة، خاصة تلك التي تضم روسيا أو الصين.

على هذا النهج سار المفكر الأمريكي «صاموئيل هنتنجتون» الذي كتب مقاله ذائع الصيت، والذي يضمّ إلى حد بعيد، أنواع الحروب الأربع المختلفة تحت صيغة واحدة هي «صدام الحضارات».

فبالنسبة للحروب التجارية، كان من الطبيعي فور انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط فكرة الشيوعية أن يركز معظم المحللين على انتصار الرأسمالية الليبرالية وانتشار الاقتصاد الكوني كمعالم رئيسية للمرحلة الجديدة. لكن كان من الطبيعي أيضاً أن يفكر البعض، استناداً إلى خبرات العصر السابق أو قياساً عليها، في أن تكون العوامل المحركة للسياسة الدولية هي القوى العظمى، ما لم تتحول تلك الدول إلى «دول تجارية» أكثر من كونها «دولا عسكرية

ـ سياسة»، فالقوة العظمى هي العظمى اقتصادياً، أي الولايات المتحدة واليابان، وأوربا الغربية بقيادة ألمانيا. ومن هذا فإن الصراع الدولي يمكن أن يتخذ، بالأساس، شكل الصراع الاقتصادي أو الحروب التجارية.

أما فيما يتعلق بالحروب الدينية، فإن بعض المحللين يرى بعداً آخر لاستمرار الماضي، أو الاتساق معه، هو الأيديولوجيات أو النظرة إلى العالم. فبعد سقوط فكرة الشيوعية كان من الطبيعي أن يفكر هؤلاء في ضرورة خوض صراع جديد مع العقيدة الراديكالية الأخرى، أي الأصولية الإسلامية ـ على الأقل حتى تتشكل قوة مضادة أخرى تصلح أن يوجه لها الصراع، الذي لا بد أن يستمر حفاظاً على تماسك واندفاع الحضارة الغربية، كما يرى بعض مفكري وواضعي الاستراتيجيات الغربية! ـ ولكي تكون لأي عقيدة قوتها السياسية على الساحة الدولية، فإنها تحتاج إلى «دولة خاضعة للفكرة»، كما كان الحال بالنسبة للاتحاد السوفييتي، لكي يوجه الصراع ضدها. وقد كانت إيران دولة مرشحة بقوة لاحتلال هذه المكانة، بعد الثورة الإيرانية الإسلامية، لكن الانقسامات التاريخية بين المذاهب الإسلامية جعلتها تتراجع لتفسح المكان أمام «جماعات إسلامية»، كالجهاد والجماعة الإسلامية في مصر، وجبهة الإنقاذ في الجزائر، وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان، والقاعدة وطالبان في أفغانستان، والقائمة تطول.

وفيما يتعلق بالحروب العرقية، فإن بعض المحللين قد ركز على الحروب التي تقع وليس على تلك المرشحة للوقوع. ومن هنا، أولوا اهتماماً كبيراً بتلك الحروب التي تتسم بإحياء العداءات القومية والعرقية لعهود ما قبل الحرب الباردة. فانهيار الاتحاد السوفييتي كان انهياراً كذلك للدولة متعددة القوميات وللأيديولوجيا الأممية، وهو ما ينطبق بالطبع على دول كيوغسلافيا السابقة، التي كانت

صورة مصغرة معدلة من الاتحاد السوفييتي. وأفضى انهيار النظامين الاشتراكيين/ الشيوعيين في كلا البلدين إلى إطلاق العنف بين الجماعات العرقية المختلفة - فهذه النظم الشمولية لم تنجح في حل المسألة القومية - كما اعتقدت - لكنها كبتتها فقط، تماما كما حدث مع تفكك الإمبراطوريات ذات القوميات المتعددة في مراحل تاريخية سابقة، كالإمبراطورية النمساوية المجرية والإمبراطورية العثمانية، وقبلهما الإمبراطورية الرومانية ثم الإسلامية.

أما بالنسبة لاحتمالات تجدد الحرب الباردة، فيذهب مفكرون آخرون إلى أن القدرات العسكرية والنظم السياسية التي ميّزت الحرب الباردة لم تنته تماماً. فرغم أن روسيا فقدت إمبراطوريتها مترامية الأطراف، تبقى من أكبر أمم الأرض من حيث المساحة وعدد السكان، لكن الأخطر من هذا أنها لا تزال تمتلك أكثر من عشرين ألف رأس نووية قابلة للتطور، وهي بهذا تبقى نظرياً الدولة الوحيدة في العالم القادرة على إحداث تدمير للولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي فإن الخوف من تجدد الحرب الباردة يبقى أمراً وارداً. وتمثل الصين تنويعة على مقولة تجدد الحرب الباردة تلك، فهي بمساحتها الهائلة وبتعداد سكانها الكبير وجيشها الضخم وترسانتها النووية والتقليدية المعتبرة وبوضعها الاقتصادي القوي واستمرار نظامها الحزبي الشيوعي، تبقى عدواً محتملا للولايات المتحدة الأمريكية.

هذه هي الدوائر الأربع المرشحة للصراع والتي يمكن أن تندلع في ظل المرحلة الراهنة من تاريخ البشرية، والتي ليس أمامنا من مفر سوى تسميتها عالم ما بعد الحرب الباردة. فلماذا إذن «صدام الحضارات» هو الذي قفز وحده إلى المقدمة في هذا الوقت؟

في هذا السياق، دخل هنتنجتون على خط الحوار لأول مرة في العام ١٩٩٣، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، من خلال مقالته التي

نشرها في مجلة Foreign Affairs، وطور أفكارها لاحقاً في كتابه الشهير الذي حمل اسم المقالة نفسها أي «صدام الحضارات» The Clash of Civilization.

حيث يرى أن محور الصراع الرئيسي في المرحلة الجديدة سيكون بين ثقافات، أو حضارات، وعلى الرغم من أنه لا يعالج أشكال الصراع آنفة الذكر بشكل مستقل، فإن مفهومه للحضارات يشملها كلها.

وهو يقر - مثلاً - بحتمية نشوب نزاعات تجارية، لكنه يستبعد تحوّلها إلى صراعات حقيقية. فالولايات المتحدة وأوربا الغربية، في نظره، أجزاء من الحضارة الغربية نفسها. والنزاع بينها سيكون هامشياً وقابلاً للاحتواء (هل الحرب العالمية الثانية تم احتواؤها؟).

وبالتالي، فإن الصراعات في يوغسلافيا بين المسلمين والصرب والكروات هي صراعات بين الحضارات الإسلامية والأرثوذكسية والغربية، وحرب ناجورنو كاراباخ هي صراع بين المسلمين الآذاريين والأرمن الأرثوذكس.

وهكذا، فإن هنتنجتون يرى أن الصراع الرئيسي سيكون بين الغرب ونوع من التحالف الكبير بين الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية (الصينية)!، الحضارة الكونفوشيوسية بقوتها الاقتصادية والعسكرية والحضارة الإسلامية بثرواتها النفطية وملاصقتها الجغرافية للغرب، فالصراع بين الغرب والإسلام عنده هو النموذج الأكمل لصدام الحضارات. ووفقاً لهذه الرؤية، فإن الصراع الطويل بين الإسلام والغرب (المستمر منذ ثلاثة عشر قرنا) لهو في ذاته مؤشر على احتمال استمراره لفترة طويلة قادمة.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الصراع بين الغرب والحضارة الكونفوشيوسية قصير العمر (أقل من قرنين، منذ حرب الأفيون ١٨٤٠ - ١٨٤٢)، فإنه كان أكثر مرارة وألماً. وفضلاً عن ذلك

فإن انتعاش اقتصاديات البلدان الكونفوشيوسية الآن يتيح لها الفرصة للتفكير في إعادة النظر في التوازن غير المتكافئ بينها وبين الغرب.

ويعتقد هنتنجتون أن روسيا ستقف إلى جانب الغرب في هذا الصراع (وقفت مع أمريكا في حربها ضد أفغانستان). ويعود هذا في المقام الأول - حسب رأيه - إلى أنها ممزقة بين حضارتين: صفوته وسياساته تنتمي إلى الحضارة الغربية، وجمهرة سكانه وتاريخه ينتميان إلى الحضارة الأرثوذكسية. ويضاف إلى ذلك ميراث العداء الممتد بين الإسلام والحضارة الأرثوذكسية، فضلاً عن معاناة روسيا الطويلة في ظل «النير المغولي» لحكم جنكيز خان والخانات من أحفاده، والذي يرى فيه التاريخ الروسي شبيهاً كبيراً بالحضارة الكونفوشيوسية.

وهو يرى في اليابان حضارة معزولة - ليست كونفوشيوسية على الأقل - ستصبح بفضل حكمة الغرب حليفاً له ومنطقة عازلة تفصل بين الحضارتين الغربية والكونفوشيوسية.

إن الرؤية الهنتنجتونية هذه للعالم المعاصر تنطوي على قدر هائل من التلفيق العلمي ولوي عنق التاريخ، ولعل التلفيق الأكبر يكمن في تجاهله للدول والمؤسسات السياسية، رغم الدور المحوري الذي تلعبه الدولة - سواء إمبراطوريات الأسر القديمة أو الدولة القومية الحديثة - في قيام أي حضارة، فالغرب عنده هو كتلة واحدة متجانسة، رغم الاختلافات الشديدة بين أمريكا من جهة والدول الغربية من جهة أخرى. والحضارة الإسلامية كذلك كتلة واحدة وليست دولاً وشعوباً وقوميات مختلفة، سواء كان ذلك في ذروة قوتها ومجدها (عندما كانت حضارة عربية) إبان العصرين الأموي والعباسي، أو كان ذلك في ظل الخلافة العثمانية التي فرضت هيمنتها على جزء كبير من العالم القديم، أو حتى في العصر الراهن، الذي تعاني فيه الدول الإسلامية من أقصى درجات الفقر والضعف

الاقتصادي والسياسي والعسكري والعلمي، ناهيك عن التفكك فيما بينها.

ومن المعروف أنه لا يمكن لأي حضارة أن تقوم من دون وجود مركز - الدولة - قوي اقتصادياً وعلمياً وعسكرياً يقوم بدور الحاضن لها. ووفقاً لهذه الرؤية، كانت الدولة العثمانية آخر مركز قوي - على الأقل عسكرياً - للحضارة الإسلامية. وفي ظل الوضع العالمي الراهن والتوازنات الإقليمية والدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، لا يمكن لأي دولة إسلامية كبيرة نسبياً (إيران، مصر، أندونيسيا، باكستان، تركيا)، أن تقوم بدور «الدولة المركز» التي يمكن لها أن تقود هذه الحضارة الإسلامية المعاصرة - المزعومة - في مواجهتها للحضارة الغربية - المزعومة أيضا، أو أي حضارة هامشية أخرى.

وهكذا، فإن الإسلام اليوم يبقى ديناً، وليس حضارة ذات دولة مركزية تقودها في مواجهة الحضارات الأخرى. والحضارات تقوم وتزدهر ثم تهزم وتأفل، لكن الدين يبقى جزءاً جوهرياً من النسيج الروحي المكون للبشر ولا يمكن لأحد انتزاعه، وبهذا الفهم، يمكننا أن نؤكد أنه لن تحدث أبداً حرب (تقليدية أو نووية) بين الحضارتين الإسلامية والغربية وفقا للرؤية الهنتنجتونية لصراع الحضارات. والاحتمال الوحيد الوارد - وهو ما جرى بالضبط في أفغانستان - هو حدوث مواجهات محدودة غير متكافئة بين دول غربية ذات إمكانات مادية هائلة ضد جماعات إسلامية فقيرة ناقمة في صورة أعمال عدوانية كردود فعل ضد القهر الذي تعاني منه تلك الجماعات، يواجهها عمليات انتقامية عسكرية مضادة تؤكد بطش القوى الغربية وهيمنتها على العالم و«حضاراته» المتعددة. لكن هذه الصدامات لها تفسير آخر سنتطرق إليه.

أما التلفيق الأكبر الذي لجأ إليه هنتجتون فهو رؤيته للحضارة الغربية ذاتها التي يصنفها استناداً إلى معياري الجغرافيا والدين

فقط.

هذا التلفيق الهنتنجتوني يتعلق بجوهر الحضارة الغربية ذاته.

فالحضارة الغربية هي الحضارة الوحيدة غير الدينية، أو بتعبير أدق هي الحضارة الأولى الما بعد دينية. وهي ليست نتاج ثورة أو طفرة نوعية، وإنما هي محصلة لتراكمات هائلة وسلسلة ممتدة، على طول امتداد التاريخ البشري، من التحولات والحركات الثقافية والاجتماعية والمكتشفات العلمية والسياسية الكبرى. فمنذ ثلاثة قرون، أو أكثر قليلاً، لم يكن هناك من يتحدث عن حضارة غربية، فالمصطلح الذي كان سائداً آنذاك هو «العالم المسيحي» ومع عصر الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية التي تلته وانتشار أفكار عصر الأنوار وصعود الطبقة التجارية البرجوازية، تغلغلت العلمانية بين قطاعات واسعة من السكان، وكفت أوربا عن حروبها الدينية ولم تعد «العالم المسيحي»، ولم يظهر مصطلح «الحضارة الغربية» إلا في أوائل القرن العشرين. وهو مصطلح ينطوي ضمناً على الوعي بأن هذه الحضارة، على النقيض من الحضارات المهيمنة السابقة، لا تضع الدين في مكانة محورية بالنسبة لها.

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين بزوغ مصطلح العولمة، على خلفية انهيار العالم ثنائي الأقطاب الذي عرفناه طوال معظم القرن العشرين، وظهور نظام عالمي جديد وحيد القطب.

ويقول «دانييل دريزنر» في مقالة له بعنوان «يا عولميي العالم اتحدوا» إن ذلك العقد لم يكن مواتياً بالنسبة للدولة القومية، فقد وضعت وظائفها الاقتصادية والأمنية، بل وسيادتها ذاتها، موضع التساؤل والشك.

كما فقدت الدول الصناعية المتقدمة قسطاً غير قليل من تأثيرها على الاقتصاد العالمي، وأصبحت الشركات عبر القومية بإمكاناتها الهائلة قادرة على الالتفاف على الدول، مديرة شئونها واتفاقاتها

الدولية الخاصة، وإذا كانت الدول الصناعية الأكثر تقدماً قد وجدت نفسها مطوقة، فإن الدول الأضعف قد تمزقت إرباً.

وتواجه حكومات عديدة الآن وضعاً تتوافر لها فيه السيادة القانونية دون سيادة فعلية على أراضيها. وتشبه هذه الشركات المقاطعات الإقطاعية التي تطورت إلى أمم ـ دول ـ وهي ليست سوى طليعة النظام الدارويني الجديد للسياسة. ولأنها تحتل جبهة العولمة الحقيقية، بينما الأغلبية الساحقة من سكان الأرض لا تزال غارقة في بيئاتها المحلية، فإن الشركات عبر القومية الكبرى ستبقى حرة طوال العقود القليلة القادمة في أن تُلقي خلفها بالحطام البيئي والاجتماعي الذي خلفته.

وهناك شبه إجماع بين أبرز المحللين والمفكرين على أن الانتشار العالمي للرأسمالية يؤدي إلى ضمور وتآكل قوة واستقلالية الدولة القومية، وإن رأس المال عبر القومي يترك تأثيرات عميقة على الدول، والثقافات، والأفراد أنفسهم. ويرسم بنجاين بابر في كتابه الجهاد ضد السوق الكونية Jihad vs. McWorld صورة موحية للعولمة عندما يصفها بأنها: «ذلك المستقبل مجسدا في تلك الصورة المفعمة بالحركة لقوى اقتصادية، وتكنولوجية، وإيكولوجية مندفعة تطلب التكامل والتناغم وتغرق وعي البشر في كل مكان في طوفان الموسيقى السريعة، والكمبيوترات السريعة، والوجبات السريعة، دافعة الأمم باطراد نحو حديقة ملاه عالمية واحدة متجانسة التكوين». ويصف المجتمع السياسي في عصر العولمة بأنه مجتمع يعاني من الانقسام يقتصر فيه ولاء مختلف أعضاء المجتمع على مصالحهم الذاتية الخاصة على حساب أي تصور للمصلحة العامة أو الخير المشترك. والواقع أن السوق الكونية، أو الـ«ماك وورلد McWorld» كما أسمى باربر قوى العولمة، تفضل «الأسواق الكونية القائمة على المصلحة والتي تضرب جذورها في الاستهلاك والربح، تاركة جانبا

قضايا الخير المشترك والمصلحة العامة». والواقع، أن جوهر العولمة الاقتصادي هو انتقال مركز ثقل الاقتصاد العالمي من الوطني إلى الكوني، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات عبر القومية. وهنا تفرض العولمة الاقتصادية منطقها الخاص، حتى لو تعارض هذا المنطق مع رغبات أكبر وأعتى الدول.وقد أفضت هذه التطورات إلى انتقال اقتصادات البلدان المتقدمة من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي، ومن مجتمعات حديثة إلى مجتمعات ما بعد حديثة.

والحقيقة أن العولمة بالمعنى الذي ذكرناه هي الإعلان الرسمي عن نهاية للحضارة الغربية، وبداية ظهور حضارة كونية جديدة. وفي مواجهة بعض الأصوات المتعقلة التي تدعو إلى الاستفادة الكونية من هذه الحضارة الكونية، يحاول هنتنجتون وأمثاله تحويل هذه الحضارة الكونية إلى أمركة للعالم. حضارة جوهرها هيمنة أمريكية مطلقة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية وإعلامية وثقافية واجتماعية. وهي هيمنة منفلتة العقال إلى حد دفع وزير الخارجية الفرنسية هوبير فدرين إلى ابتكار لفظ جديد في العلوم السياسية، فكلمة دولة عظمى لم تعد برأيه تكفي وأنه يتعين من الآن فصاعداً تسمية الولايات المتحدة دولة «فوق عظمى».

والمفارقة أنه في الوقت الذي يروج فيه هنتنجتون وأتباعه لمفهومه التلفيقي عن «الحضارة الغربية»، فإن النخبة الثقافية والسياسية لم تعد تنظر إلى أمريكا باعتبارها جزءاً من - أو حتى ناقلة لـ - الحضارة الغربية، بل ينظرون إليها باعتبارها مجتمعاً متميزاً يجسد التعددية الثقافية والعرقية، ثقافته محصلة تفاعل ثقافي بين الثقافات الأوربية، والإفريقية، والإسلامية، والآسيوية، والسلافية... إلخ. وتضرب هذه الثقافات بجذورها في الحضارات الإفريقية والأمريكية اللاتينية والكونفوشيوسية والإسلامية، وليس الأوربية فقط. وهكذا

تبشر أمريكا بنموذجها الثقافي باعتباره النموذج الوحيد لعصر العولمة. وبعد أن قادت العالم قسراً إلى تحقيق التجانس الاقتصادي والتجاري والقانوني على الصعيد الكوني، فإنها تحاول تحقيق تجانس كوني مماثل على الصعيد الثقافي.

ونحن لا نرى في أطروحة هنتنجتون حول صراع الحضارات سوى فكرة تعبوية ذات رائحة عنصرية لا تستند إلى أي حقائق علمية أو مبررات أخلاقية، هدفها فقط تبرير الصدامات العنيفة التي يشهدها العالم نتيجة لرفض أناس كثيرين لمنطق «الهيمنة والابتلاع»، وليس لمنطق العولمة.

وإذا كان هنتنجتون يقصد من فكرته حول «صراع الحضارات» أن «الحضارة الغربية تواجه الحضارات الأخرى» فإنني أجد أن معناها الحقيقي هو «أمريكا في مواجهة العالم». والمفارقة هنا أن هنتنجتون وبن لادن يمثلان وجهين لعملة واحدة. فكلاهما يمثل الوجه الإحيائي للثقافة، أي الاستناد إلى الموروث في اعتبار الآخر «بربريا» أو «كافرا»، وأفكارهما تقود لا محالة إلى تأجيج النزاعات والصراعات القومية والعرقية والدينية تحت شعار الدفاع عن الدين أو الهوية أو المصالح الوطنية، أو تحت شعار الدفاع عن القيم الديمقراطية والتحضر وحقوق الإنسان.

وما أريد قوله: إن هناك حضارة كونية تسود العالم اليوم. وقد كان الوضع هكذا دائما على مدى عصور التاريخ: حضارة مركزية مزدهرة تسود الدنيا وتتعايش مع حضارات أقدم مستسلمة لقدرها أو تحاول النهوض. ومن ثم فإننا نفهم هذا الصراع باعتباره صراعا حضاريا، وليس صراعاً بين الحضارات. حيث تبقى القضية هي قدرة الحضارات القديمة على تطوير نفسها وفقاً لشروطها وظروفها الخاصة، وعلى بينة الجوانب المفيدة من الحضارة الحديثة، وفي الوقت نفسه ترفض التدخلات التي لا فائدة منها سوى إلحاق الضرر

بجوهرها وإرثها. والحضارات التي ستظل قادرة على البقاء والاستمرار هي التي تملك الإرادة والتي تستطيع أن تتقبل الجديد بشروطها ومفاهيمها الخاصة.

حوار الحضارات *

د. أحمد طالب الإبراهيمي **

لامرية في أننا نحن المسلمين من دعاة الحوار، لا انطلاقا من مواقف آنية، ولا استجابة لظروف وقتية، ولكن لأن مبادئ ديننا تدعو إلى ذلك، وتحث عليه، تجسيدا لوحدة النوع الإنساني، وترسيخا لمبدأ سواسية الناس في الخلقة، وتحقيقا لإرادة الله عز وجل في جعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا، ذلك التعارف غير المقصود لذاته، وإنما لما يثمر من تعاون لخير الجميع. إذ التمايز - في رأينا - هو تمايز تناقض.

ولكن يجدر بنا أن نحدد - قدر الإمكان - معنى المصطلحات التي نستعملها، لأن كثيرا من الالتباس المؤدي إلى الاختلاف ناتج عن الخلاف حول دلالات المصطلح، وأن المسألة لا تنحصر في حدود فقه اللغة، بل تتجاوزها إلى أبعاد سياسية وثقافية وأيديولوجية.

---

* العربي - العدد ٤٧٧ - أغسطس ١٩٩٨م.

** كاتب ومفكر جزائري - وزير خارجية سابق.

فما المقصود - إذن - بالحضارة، وعلاقتها بالثقافة وبحوار الحضارات؟

إن الثقافة في أدنى مستوياتها هي مجموع الاستجابات والمواقف التي يواجه بها شعب من الشعوب - بحسب عبقريته - ضرورات وجوده الطبيعي من مأكل وملبس وتناسل، أما على المستوى الأرفع فإن للثقافة أوجها ثلاثة هي:

تنمية الفكر وترقية الحس النقدي، تكوين الحس الجمالي وإرهاف الذوق، والاستمساك بالقيم وغرس الحس الأخلاقي.

وإذا كان مفهوم الثقافة ينزع إلى الخصوصية، فإن الحضارة تنزع إلى العمومية. فالثقافة هي الحضارة الخاصة بأمة من الأمم، لايشاركها في شأنها أحد، تحمل صيغة هذه الأمة، وتتسم بسماتها، ووراء كل حضارة دين، وقد تصب عدة ثقافات في نهر حضارة واحدة.فالثقافة العربية التي ننتمي إليها هي في أدنى مستوياتها مجموع تقاليدنا وعاداتنا، أما على مستواها الأعلى فهي النهج الذي نهجه الغزالي في الجانب الروحي، وابن رشد في الجانب الفكري، وابن حزم في الجانب الأخلاقي، وابن خلدون في الجانب الاجتماعي. ونشكل - نحن العرب - بثقافتنا مع ثقافات أخرى - الفارسية والتركية - أقول - نشكل الحضارة الإسلامية التي ساهمنا جميعا في إنشائها وإثرائها.

إن هذه الحضارة الإسلامية التي سادت الكون بالعلم والعقل والعدل في نهاية الألفية الأولى من التقويم الميلادي، عرفت بعد ذلك فترة انحدار ثم فترة انحطاط دام قرونا، وهي اليوم - ونحن على أبواب الألفية الثالثة - تواجه أزمة مزدوجة: فهي تبحث - من جهة - عن مشروع نهضوي لتعيش مع العصر، وهذا لن يتأتى بالقطيعة والجهل، ولكن بالحوار والفهم.

وتعاني - من جهة أخرى - عداء للحضارة الغربية التي بدأت -

منذ انهيار الشيوعية تزعم وجود خطر من الإسلام، وتريد أن تصرف مشروعنا النهضوي عن مرجعيته الإسلامية برفع شعارات خلابة مثل الحداثة التي في رأيها قطيعة مع العروبة والإسلام، أو بالتركيز على تاريخ ماقبل الإسلام كإبراز الفرعونية في مصر، أو الأشورية في العراق، أو الفينيقية في لبنان، أو البربرية في المغرب والجزائر.

لقد كان الحوار دائما المبدأ الأساسي في معاملة المسلم لغيره، إنه حوار يقوم على المجادلة بالتي هي أحسن، وعلى الإقناع بالمنطق السليم الذي لايستسيغ الربط بين الحضارة والصدام، لأن الصدام يجب ألا يكون مبادرة المسلم، فهو يؤدي إلى الدماء والدمار، بينما الحضارة معناها العمران والسلام.

إن تاريخ العلاقات بين الحضارتين الإسلامية والغربية عرف فترات حوار وتفاعل، وفترات صدام وتطاحن، والغزو الحديث للأمة الإسلامية جاء بالسيف والمحراث كما قال المارشال بيجو Bugeaud، أو بعبارة أخرى جاء بالمدفع والنهب الاقتصادي ثم تلاه غزو فكري ارتكز على الثالوث المعروف: الاستعمار والتنصير والاستشراق، لأن غزو العقل يضمن له تأبيد تبعيتنا له حتى بعد انتهاء الاحتلال العسكري، وهكذا نصبح ونحن نتبنى النموذج الغربي، ونتخلى عن المرجعية الإسلامية في مشروعنا النهضوي في الحكم والإدارة والتشريع.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعاملنا مع عالم ثنائي القطيعة:

معسكر غربي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر شرقي تحت قيادة الاتحاد السوفييتي.

وقد حاولنا - نحن المنتسبين إلى العالم الإسلامي، أو الجنوب، أو العالم الثالث - أن نستفيد من التناقضات بين القطبين لطرح بعض قضايانا وإيجاد حلول لها.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الشرقي

تميز الوضع العالمي بهيمنة الحضارة الغربية التي انضوى تحت لوائها الاتحاد السوفييتي، حتى طمع الغرب أن تسلم له الحضارات وهي: الفردية، والليبرالية، واقتصاد السوق، وحقوق الإنسان، والديمقراطية.

وقد أدرك المفكرون الغربيون أهمية المتغيرات على الساحة الدولية بعد انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة، فدعا بعضهم إلى حوار الحضارات، وركز بعضهم على صدام الحضارات. والعجيب أن وسائل الإعلام - في عصر تسلط وسائل الإعلام - لم تبرز إلا النوع الثاني من المفكرين، وهكذا أصبح اسم فوكوياما وهينتنجتون من الأسماء اللامعة. فالأول بشر «بنهاية التاريخ»، والانتصار النهائي للنسق الغربي، وأما الثاني فحذر من خطر الإسلام، وأوصى الغرب بأن يحاول منع أي تحالف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية، وأن يوثق الأواصر داخل دائرته الحضارية، ويدخل في عصبيته أوربا الشرقية، وحتى اليابان.

والدليل على إبراز هذه الأفكار من طرف وسائل الإعلام هو أن أبرز ساسة الغرب عبروا عن الأفكار نفسها، بدءاً من الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون إلى الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي ويلي كلاوس مرورا برئيس الحكومة الفرنسية الأسبق بالادور، كلهم حذروا من خطر الإسلام.

ولا بد أن يتوافر شرطان في الحوار نفسه وهما يتركزان في:

أ - ألا يقوم على الروح التنصيرية، بل على المبدأ القرآني القائل: ﴿لا إكراه في الدين﴾.

ب - أن يكون شاملاً، وألا يقتصر على رجال الدين والفكر، بل لابد أن يشمل رجال الاقتصاد والسياسة والأدب والإعلام والفن والرياضة. إن الاستعمار يبدأ اقتصاديا ثم عسكريا، حتى تحمي القوة العسكرية المصالح الاقتصادية، ثم تأتي الثقافة لتحمي الاقتصاد

والجيش، ثم يأتي الإعلام، فيجب إذن أن يشمل الحوار كل جوانب الحياة.

أما الشروط التي يجب أن تتوافر في المحاور الغربي فيجب أن تدور حول:

أ - أن الغرب الذي يطالب كل الأنظمة القائمة في العالم الثالث بالتزام التعددية، حتى أصبحت هذه الأخيرة أهم المقاييس لديه لإصدار حكم على هذه الأنظمة، نطالبه نحن بدورنا بالتزام التعددية في المرجعيات الحضارية، لأن أحادية الحضارة الغربية معناها إلغاء المرجعيات الأخرى، ومنها المرجعية الإسلامية. وإن فرض مرجعية واحدة على الشعوب كمن يفرض عليها أن تعيش على طعام واحد، ويجبرها على أن تنظر بعين واحدة، ويلزمها أن تتنفس برئة واحدة، والأخطر من ذلك كله عندما يكون ذلك الطعام ملوثا، وتلك العين حولاء، وتلك الرئة مسلولة.

ب - أن يعترف الغرب بقانون تداول الحضارات، وأن يقر أن الحضارة ليست حكراً له، تلك الحضارة متداولة بين الناس، نعم إنها اليوم ملك له كما كانت بالأمس ملكا للأمة الإسلامية، وكما تكون غدا لأمة ثالثة.

جـ - أن يدرك أن مايسمى بالحضارة الغربية اليوم هو ناتج شارك فيه أجدادنا بالقسط الوافر، والنصيب الكاثر.

وللمحاور المسلم شروط تتدرج فيما يلي:

أ - إذا كنا نطالب الغرب بالتزام التعددية على مستوى الكون، فإنه من واجبنا أن نطبق التعددية في بلداننا، خاصة أن التعددية من أسس حضارتنا. فنحن نعلم أن الخلاف في الفروع رحمة، وأن التعددية المذهبية أول مظهر من مظاهر التعددية في تاريخ الإسلام.

ب - أن ننطلق في مشروعنا النهضوي من مرجعية إسلامية، أي أن نبقى أوفياء لجذورنا العربية الإسلامية «شجرة أصلها ثابت

وفرعها في السماء»، أما أنصار الحداثة الذين يدعون إلى القطيعة مع العروبة والإسلام فإنهم ـ في الحقيقة ـ يريدون شجرة دون جذور، شجرة اصطناعية، لاتطعم بطنا، ولاتسر عينا، ولاتطرب بحفيفها أذنا.. وأقصى ماتصلح له أن تتخذ زينة أياما معدودة ثم تذهب أدراج الرياح.

جـ ـ أن يملك المحاور المسلم تصورا للعالم الذي يحيط به، وأن يكون ملما بالحضارة الغربية: واقعها، تاريخها، إمكاناتها، ثم يسعى للتفاعل معها بغية فهم الطرف الآخر في الحوار ثم التفاهم معه.

د ـ أن يكون مثالا للخلق الصالح لكي يؤثر في غيره، فلو حكمنا الإسلام في سلوكنا الفردي والجماعي لأصبحنا «خميرة العالم». وإذا كان الله ـ عز وجل ـ قد أراد لنا أن نكون شهداء على الناس، فإن ديننا لايقبل شهادة المجروح في أخلاقه وسلوكه. وقد قال أحد أعلامنا: «يا أهل القرآن لستم على شيء حتى تقيموا القرآن»، وكان القرآن هو خلق رسولنا ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

إن النظام العالمي الجديد الذي تتحدث عنه الألسن حاليا يعني تفوق حضارة واحدة على باقي الحضارات. أما النظام العالمي المنشود فهو نظام يقوم بالفعل على المساواة بين البشر في الفرص والحرية والديمقراطية، وكذلك في التكنولوجيا التي يجب أن تسخر لخدمة الإنسان، لا لحفر هوة بين الشمال والجنوب وتعميقها.

وأنا على يقين من أن جيلنا ـ وربما الجيل الذي بعدنا ـ لن يشاهد عودة الحضارة الإسلامية من التهميش لكي تشارك شيئاً فشيئاً في صنع الأحداث على المسرح الدولي.

وتتلخص أهداف الحوار في:

١ ـ هدف عقائدي:

وهو تصحيح الصورة التي روجت عن الإسلام عقيدة وحضارة، وقد اشترك في هذه القولبة الإعلامية مجموعة من الصحفيين

الذين يستمدون مرجعيتهم الفكرية من عدد من الأكاديميين. ومن الأمثلة على هذا ذلك التهويل الإعلامي الغربي لمفهوم الإرهاب والاقتصار في رصده وإدانته الأخلاقية للعمليات المتطرفة التي تقوم بها مجموعات مسلحة مع التغاضي عن عمليات الإرهاب المبرمج الذي تمارسه بعض الدول، كما هو الشأن في العدوان على الفلسطينيين وعلى البوسنة والشيشان.

وليس حقيقياً أن قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها موقوفة على الغرب، أو هي من أصول الحضارة الغربية دون سواها كما يقول هينتجتون ولانريد أن نخوض في جدل السبق، وهل هذه المبادئ من أصول الحضارة الإسلامية. إن هذا ما أؤمن به شخصياً، ولكن لابد من إقناع مخاطبنا الغربي بأن هذه القيم قواسم مشتركة بيننا، وهذا ما يسهل الحوار، خاصة أننا نجد قبولاً لهذه المبادئ ونضالاً من أجلها في كثير من بلداننا.

٢ ـ على الصعيد السياسي:

إن الحوار لايكون إلا بين حضارات متكافئة، وهذا الحوار غير ممكن مادامت الحضارة الغربية هي اللاعب الوحيد على مسرح العالم.

نعم، يسمح للحضارات الأخرى بأن تصرخ في منابر كثيرة مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأنها تشبه حديقة «هايد بارك»، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمحافل التي يصنع فيها القرار ـ مثل مجلس الأمن ـ فهناك تتم عملية إقصاء الحضارات الأخرى.

على هذا الأساس يصبح من أهداف الحوار مشاركة الحضارة الإسلامية في صنع القرار، والكفاح من أجل الحصول على مقعد دائم للدول الإسلامية في مجلس الأمن.

٣ ـ على الصعيد الاقتصادي:

ويما أن الشرط الأساسي للوصول إلى العضوية الدائمة في

مجلس الأمن هو أن تكون قوة اقتصادية - ودليل ذلك أن المرشحين الحاليين لهذه العضوية الدائمة هما ألمانيا واليابان - فيجب علينا أن نبني اقتصادا متينا، حتى نشارك في صنع القرار بالنسبة لأسعار المواد الأولية التي ننتجها، وبالنسبة للأوراق المالية التي تدفع لنا مقابل هذه المواد، وبالتالي فإنه ينبغي:

أ - الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية، واستقلال الأمة الإسلامية الحقيقي يتم عندما نصل إلى إنتاج ما نستهلك.

ب - تحديد الأولويات في ميدان البحث العلمي، مثل الزراعة حتى ننتج بذور الحبوب التي يمتنع الغرب عن توفيرها لنا، فإنه من المستغرب أن معدل إنتاج الحبوب عندنا عشرة قناطير في الهكتار، بينما تنتج أوربا مائة قنطار في الهكتار، وكذلك الصناعة، ثم الطاقة الذرية لاستعمالها في جميع ميادين العلم، وخاصة الطب.

٤ - على الصعيد الخلقي:

إن الإله الحقيقي للحضارة الغربية هو النماء المادي، مما ولد ثقافة يأس وفلسفة سخرية الوجود، حيث يعلمون شبابنا أن الحياة ليس لها معنى، وأن كل شيء مباح، حتى الجريمة والعنف ضد الأفراد والشعوب، وأن العلم والتكنولوجيا غاية، بينما نحن نعتبرهما وسيلة لخدمة الإنسان وإسعاد البشرية.

إن ما أريد أن أؤكده هو أن الحضارة الإسلامية تتميز وتمتاز بخاصية التفتح على الكون ومن فيه وما فيه، إذ إن مرجعها الأول - وهو القرآن الكريم - يأمر المسلمين بالسير في الأرض للتعرف على الآخر، والاحتكاك به، والنظر فيما عنده، والاطلاع على ما أنجز ماضياً وحاضراً، التقاط الحكمة أنى وجدت على التعاون مع هذا الآخر. ويعتبر تمايز الناس - لونا وعرقا ولسانا - آية من آيات الله، وأن الإنسان - مطلق الإنسان - مكرم من الخالق، ومن كرمه الخالق فلاحق للمخلوق أن يهينه، ويستعبده، ويستعمره، وهو ما جعل أحد

رموزنا يقول لأحد كبار قادته وولاته قبل خمسة عشر قرناً في حق نصراني مست كرامته: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟»، وهي الجملة التي اهتدى إليها الغرب بعد كثير من المحن والآلام وحروب الاستعباد ليتوج بها إعلان ميثاق حقوق الإنسان.

وختاماً، أقول: إن الأفكار لاترسخ في عقول الناس، ولاتخلد في ضمائرهم عن طريق فرضها عليهم، ولكن الأفكار تدوم وتخلد إذا كانت صالحة في نفسها.

حوار الحضارات... لماذا؟ *

د. يوسف الحسن **

العالم يتغير بعمق، وبتسارع أكبر، وشهد تحولات كمية غير مسبوقة. مما يدعونا لبذل جهد غير عادي لفهم عملية التغيير الجارية الآن والتعرف على اتجاه تطور المجتمعات الإنسانية وإدراك التحولات في نظمها السياسية وقيمها الروحية وكذلك فهم الثورة العميقة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا.

إن هذا الجهد والفهم يتطلب متابعة دقيقة وناقدة لعالم يتسارع فيه التغيير وتتداخل فيه الظواهر الثقافية بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتشابك فيه العلاقات الدولية وتصبح الحاجة ماسة لخلق تفاهم وفهم مشترك واحترام متبادل بين ثقافات هذا العالم.

ومما لا شك فيه فإن تبادل وجهات النظر بين مثقفين وباحثين

---

* العربي - العدد ٤٣٧ - أبريل ١٩٩٥.

** كاتب ومفكر، ومستشار بوزارة خارجية دولة الإمارات.

ودارسين عرب وغير عرب حول قضايا ثقافية وسياسية واجتماعية... وغير ذلك، يوفر قاعدة أساسية لفهم الحضارات وإيجاد التفاعل بينها، وهو تفاعل ضروري لعملية تشكيل مستقبل العالم، والحيلولة دون حدوث صدامات في العلاقات الثقافية والدولية.

إذن نحن نطرح حواراً بين الحضارات ردا على أطروحة صدام الحضارات أو صراع الحضارات. والحوار تقليد حضاري وفعل ثقافي رفيع، وقد مورس الحوار بين الحضارات في كل العصور، في أزمنة السلم وأزمنة الحرب، وبين المنتصرين والمهزومين. وكل حضارة لديها «القابلية للحوار» والرغبة في تنمية قيمها وخصوصياتها الثقافية في آن واحد. ولعل حضارتنا العربية والإسلامية هي «الأعلى» صوتاً وفعلا في رسالتها «آلحوارية» خاصة وهي تولي منزلة عليا للعقل والعلم والحرية، وتدعو البشرية للتعارف والتفاهم: **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾**، وهذه هي رسالة الحضارة.

لكن لماذا تزداد الحاجة الآن لحوار بين الحضارات؟

والجواب على ذلك لا تخطئه العين ولا يغيب عن العقل فالبشرية تعاني أزمات سياسية وانفجارات اجتماعية وهجرات سكانية وفجوات عميقة اقتصادية وتناقصا في الموارد الطبيعية، ودمارا متواصلا للبيئة وارتفاعا في وتيرة العنف والغلو. كما يشهد العالم تحولات كيفية غير مسبوقة خاصة في مجالات الثورة التكنولوجية الثالثة، والتي يصعب دون إعمال العقل والحوار، فهم تأثيرها في القيم والعلاقات والأفكار والثقافات.

كما تبرز صعوبة إدراك حقيقة القواعد والعلاقات والمشاعر والبناء الاجتماعي والحدود التي تقوم عليها الحضارات، ومدى تغيّر دلالاتها عبر الزمان والمكان. ومدى تأثر اتجاهاتها بالضغوط الخارجية والأزمات الداخلية... وغير ذلك. كما يخشى أن يؤدي

استمرار وجود الصور «النمطية» لحضارة عند أخرى إلى تغذية ضروب الكراهية الجماعية خاصة في المجتمعات التي تنتشر فيها الجهالة والتعصب والخرافات، فيتحول الاختلاف إلى نزاع، وإذا نشب النزاع، فقد يتحول إلى عنف إذا لم يكن هناك حوار و«ثقافة حوار»، والتي تعلي من قيمة التسامح، وتحترم مبدأ كرامة الإنسان وحريته في الاختيار، وتقبل مبدأ التنوع والتعددية الحضارية بدلاً من فرض «النموذج» والهيمنة.

إذن، الحوار الذي نريده بين الحضارات، حوار يحول دون استمرار الحضارات في النظر إلى بعضها البعض من خلال مرآة مكسورة.

حوار يقوم على الإيمان بوحدة الأصل البشري. وعلى مبدأ التعارف والتسامح الثقافي في مواجهة العنصرية ونفي الآخرين.

حوار يؤكد المشترك الإيجابي بين الحضارات، ويقر بأنه لا وجود «لحضارات زائفة» ويزيل ويمحو «ذهنية المحاصر» في عقل بعض الحضارات.

والحوار لا بد أن ينطلق من استعداد كل حضارة لفهم الأخرى، وتجنب إصدار أحكام مسبقة عليها، والاتفاق على إعادة صياغة صورة الآخر في إطار من التسامح، والرغبة المشتركة في بلورة قيم إنسانية، لإحداث التفاعل الحضاري، وقد تساعد في ذلك معطيات المجتمع العالمي الجديد القائم على إنتاج المعلومات وتداولها بشكل سريع وميسور وواسع يتجاوز الحدود الجغرافية للحضارات وللثقافات.

والحوار يعني أيضاً وقف عمليات الاستيعاب والاستلحاق بين الحضارات، ويهدف إلى «عقلنة» سلوك الدول داخل هذه الحضارات، ومنع أو عرقلة استخدام الدول «للقوة» لأغراض الهيمنة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحوار بين الحضارات يسهم في تثبيت السمة الرئيسية للثقافات الإنسانية وهي استجابتها للتطور والاغتناء

بالتفاعل فيما بينها، كما يسهم الحوار في «عقلنة» النزاعات التي قد تنشأ أثناء تثبيت الهويات الثقافية لهذه الحضارات، أو التي تتوالد في ظروف الأزمات الاقتصادية، نتيجة حدوث احتكاكات بين أبناء الحضارات المختلفة خلال موجات الهجرات السكانية عبر حدود دوائر هذه الحضارات، أو تلك النزاعات التي قد تسببها هجرات غير شرعية، وتغذيها فروق ومشكلات سياسية وعقيدية وتاريخية.

إن من فوائد الحوار وغاياته إبطال المناخات المفعمة بالمخاوف ومشاعر العنصرية والكراهية، وتوفير المناخ الملائم لتبادل الوافد النافع من الثقافة والعلم والخبرة.

إن الحوار بين الحضارة يعني أن تتبادل العلوم والمخترعات، وليس مجرد الثقافة والإعلام والآداب والفنون، وإلا كان التبادل تبادلاً محدوداً، ويفتح المجال للهيمنة الثقافية واحتلال العقل ومسخ الثقافات الأخرى.

إن الحوار لا يعني نسيان أو تجاهل التميز بين الحضارات، لكن العزلة عن التأثيرات الحضارية الأخرى أمر صعب مثله مثل التبعية أو الذوبان.

وهكذا فإن الدعوة للحوار، هي دعوة للتسامح والتعايش مع الآخرين، وإنكار لنزعات التفوق والسيطرة، وهي نظرة لقضايا المستقبل، وتعبير عن إرادة الحضارات المعاصرة لمعالجة هذه القضايا، وعن قناعتها بضرورة التعاون للنجاح في ذلك.

والسؤال: كيف نقدم حضارتنا العربية الإسلامية إلى الحضارات الأخرى؟ كيف نقدمها من غير رتوش، بسلبياتها وإيجابياتها، بأزماتها وتراجعاتها وإبداعاتها وقيمها؟ كيف نقدم رؤيتها لقضايا المستقبل: من حقوق إنسان، وسلام وبيئة نظيفة وديمقراطية وشورى وتنمية وأخلاقيات في التعامل والاقتصاد... إلخ؟

في البدء لا بد من مكاشفة الذات، ومعرفة جوانب قوتها ومكامن ضعفها، واكتشاف قدراتها الحقيقية وإمكاناتها الروحية والفكرية والبشرية والمادية. وإدراك صورة هذه الذات عند الحضارات الأخرى، ولا بد بعد ذلك من تقديم فهم عقلي لعالمنا المعاصر، كما يتطلب التقديم الإجابة الواضحة عما يسمى (بالتهديد الإسلامي) للحضارة الغربية المسيحية. وتوضيح الرؤى لما يطلق عليه (الغزو الثقافي والقيمي) الغربي لمجتمعات الحضارة الإسلامية، وما هي حدود هذه الأخطار التي تدق لاستثارتها الطبول؟ وكيف يمكن إعادة صياغة صورة الآخر في إطار من التسامح الثقافي؟

إن الحضارة العربية الإسلامية غير عاجزة عن التكيف مع العصر، وتملك خبرات وقيما رفيعة من التسامح والقدرة على التفاعل والتعايش مع الآخرين. لقد منعت الحضارة العربية الإسلامية - بالقول والفعل - إهدار كرامة الإنسان والسيطرة عليه. وأكدت - مثلما أكدت حضارات أخرى - أن كرامة الإنسان أسبق من كل انتماء وهوية حضارية،وحصانة أولية للإنسان ثابتة له بوصفه إنساناً كرمه خالقه وجعله خليفة له في أرضه. إن الاختلاف والخلاف بين الحضارات لا ينبغي لهما أن يهدرا حق الشعوب، إن في التعامل أو في الوجود.

إن الحوار هنا لمنع (الطائفية الحضارية)... والمسئولية تقع في هذا المجال على عاتق القوى الثقافية الفاعلة داخل مجتمعات هذه الحضارات، لأن هذه القوى هي الأكثر تأهيلاً وكفاءة في خلق الحوار، والمحافظة على تواصله وإحداث التفاعل الإيجابي بين عناصره، والبحث عما أسماه المؤرخ أرنولد توينبي «بالصفاء الروحي الإيجابي» ومعالجة الخلل في القيم والضمائر والعلاقات، ونبذ نزعات التفوق والسيطرة والهيمنة ونفي الآخر.

حوار الحضارات يمكّن العالم من الاحتكام إلى العقل وإلى منطقه

في كل أمور الحياة والثقافة والكون، ويدعو الإنسان لحب المعرفة وبذل الجهد من أجل العلم والعمل وعمران الكون وإحراز التقدم، فيصبح للحياة معنى حقيقي، حيث يمكن عندئذ صياغة القرن الواحد والعشرين صياغة إنقاذية، وبقيم إنسانية مشتركة.

موقف المسلمين العرب من الحضارة الغربية *

حسين أحمد أمين **

علاقة معقدة هي علاقة المسلمين بالحضارة الغربية، بدأت بالتحدي ثم اهتزاز الثقة بالنفس ومحاولة تقليدها وانتهت بمحاولة الثورة عليها والبحث عن طريق جديد. فهل يمكن أن يجد المسلمون صيغة صحيحة كي يأخذوا أفضل ما في الحضارة الغربية وأن يستطيعوا النجاة من أزمتها الروحية؟

كانت الانتصارات الحربية والسياسية التي حققها الإسلام في حقبه التاريخية الأولى، قد غرست في نفوس الشعوب الإسلامية شعوراً من الاطمئنان والرضا عن النفس، لم تر معهما حاجة إلى تقليد ما ابتدعه الغرب منذ بداية عصر نهضته من أسلحة وأدوات ونظم وأفكار، كوسيلة للتصدّي لهذا الغرب ذاته. وقد كانت ذكرى هذه الانتصارات الإسلامية هي أيضاً مما جعل الغرب يتردد طويلاً

* العربي - العدد ٤٠٢ - مايو ١٩٩٢م.

** مفكر إسلامي ودبلوماسي مصري.

في شأن الانتقال من طور الدفاع إلى طور الهجوم، خشية أن تتكرر هزائمه في الحروب الصليبية المتتالية،غير أنه ما إن أحرز الغرب انتصاره الحاسم عام ١٦٨٣م على الأتراك العثمانيين المهاجمين عند «فيينا»، حتى بدأ يدرك حقيقة ضعف خصمه، ويتطلع إلى الهجوم المضاد. غير أن هذا الهجوم المضاد تأخر قرابة قرن من الزمان لعدة أسباب منها انشغال الدول الأوربية بتأسيس مستعمرات لها في كل من آسيا والعالم الجديد. فما حلّ عام ١٧٦٨م حتى اشتعلت نيران الحرب الروسية التركية التي توالت خلال سنواتها الست الهزائم الساحقة على العثمانيين، وبحلول عام ١٧٩٨ م كانت الحملة الفرنسية على مصر، ثم توالت بعد ذلك هجمات الأوربيين على العالم الإسلامي التي أسفرت عن وقوع جل أقطاره في براثن الاستعمار الغربي.

وقد أزعج المسلمين ما منوا به من هزائم على يد مخالفيهم في الدين. وكان أن بدأت ثقتهم بأنفسهم تهتز. بل إن اعتزازهم نفسه سرعان ما تأثر هو أيضاً لدى الكثيرين. وكان منهم من لم يفهم الهزيمة الحربية على معناها الدنيوي، وإنما عجب لما أصابه من مذلة والقرآن يقول: **﴿ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾**. ولما حلّ به من هزيمة والقرآن يقول: **﴿وكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾**... ومع ذلك فإنه مما يسر لغالبية المسلمين بعد ذلك الإذعان لمختلف مظاهر الحضارة الغربية أمران، الأول: اتخاذ الحضارة الغربية لنفسها إطاراً دنيوياً بحتاً، وإغفال المستعمرين اعتبار الدين بحيث لم يبدُ الأمر في صورة استعباد أهل ملة معينة لأهل ملّة أخرى، والثاني: تصديق الغالبية في الأقطار المفتوحة لادّعاء الغرب أن حضارته إنما هي حضارة كاملة دائمة، وأن الصورة الدنيوية لها هي الصورة النهائية الناضجة للحضارة بوجه عام، وهي صورة لا يمكن أن يعتورها تدهور أو يصيبها فساد، بل ومن المحتم أن تقود الإنسانية

إلى الطريق نحو الوحدة الاجتماعية.

وقد أحدث اتصال العرب الوثيق بالمدنية الغربية، وغزو هذه المدنية لبلادهم، أثراً عميقاً في طبقة المسلمين المستنيرين، وفي علاقة أفرادها بما توارثته من نظريات وتقاليد دينية، إذ شعروا بحاجة شديدة ملحّة إلى التقريب والملاءمة بين هذه النظريات والتقاليد وبين الأحوال الجديدة التي وجدوا أنفسهم فجأة في ظلها. وقد كان من المؤسف حقاً أن تجيء جهود هؤلاء الساعية إلى التوفيق بين الحياة والفكر الإسلاميين وبين مطالب الحضارة الغربية في الوقت الذي تزعزعت فيه ثقتهم بتراثهم، ونظروا إلى المستعمرين نظرتهم إلى أنصاف الآلهة. فلم يكن من الغريب إذن أن تغلب على محاولتهم نزعة عقلية هي نزعة أوربية محضة، وأن يتبنّوا قيما كلها أو جلها من قيم الغربيين المستعمرين. فإن كان هؤلاء المفكرون قد انبروا للدفاع عن الإسلام والإشادة به لصدّ الحملات التي شنّها المسيحيون للطعن فيه حتى لا يقف حائلاً دون غزو مدينتهم (وبضائعهم) فإنما تركز دفاعهم على إزالة وصمة مناقضة تعاليمه للحضارة، وإثبات مرونة الأحكام والأوضاع الإسلامية، وسهولة تشكّلها حتى تطابق حاجات الجنس البشري في كل زمان ومكان.. وقد اكتشف هؤلاء شبهاً قوياً بين الإسلام «الحق» وقيم السلف الصالح، وبين القيم الغربية الحديثة. وكان أذكاهم من دعا إلى التفرقة بين معالم الإسلام الأصلية وبين الزيادات التاريخية التي أضيفت إليه عن طريق الإجماع، والتي يسهل التضحية بها في سبيل حاجات المدنية، ومقتضيات العمران، وذهب إلى أنه لا يقف بين المسلمين وبين النهضة غير حوائل زائفة في إمكانهم إزالتها بإصلاح نظام التعليم، وتطهير الإسلام مما علق به من شوائب عبر القرون، وإعادة صياغة العقيدة الدينية في ضوء الفكر الحديث، والعناية بدراسة العلوم الحديثة وتاريخ أوربا للتوصل إلى معرفة

سرّ تقدمها.

وهكذا أخذ من سمّوا بالمصلحين في كل البلاد الإسلامية يدعون دعوات متشابهة، عمادها أن تأخذ شعوبها من المدنية الغربية ما يناسب، وأن يأخذوا من المدنية الإسلامية ما يناسب.. وكانت خلاصة رأيهم «أن عقدة العقد في موقف المسلمين اليوم هي التوفيق بين المدنية الغربية والمبادئ الإسلامية. غير أن المسلمين لحسن الحظ ليسوا مخيّرين بين التمسك بدينهم وبين اعتناق الحضارة الغربية. فخير للعالم الإسلامي اليوم أن يأخذ من المدنية الغربية كل علمها وتجاربها في الصناعة والزراعة والتجارة والطب والهندسة وسائر العلوم، من غير قيد ولا شرط، ثم يحتفظ مع ذلك بروحانيته التي يلوّن بها هذا العلم، فتجعله موجها لخير البشرية لا لغلوّ في كسب مال، ولا لإفراط في نعيم، ولا للقوة والغلبة، ولكن للخير العام. وهذا هو المبدأ الذي يضيء للمسلمين الطريق، ويبدد حيرتهم، ويحل الكثير من مشاكلهم. فدينهم الإسلامي لا يمنعهم أيّ منع من ذلك، بل إن الإسلام حثّ على طلب العلم ولو في الصين، ولا شيء يمنعهم من ذلك إلا تمسكهم بالتقاليد الموروثة وتقديسهم للعادات المألوفة، ودينهم براء من ذلك... وإنما بزّت أوربا الشرق المسلم في مضمار الحضارة لا لأنها مسيحية، وإنما لعنايتها بتطوير العلوم وإهمال المسلمين لها. وليس في الإقبال على التعليم من الغرب من بأس، ولا هو مدعاة للخجل، فإنما كان الفضل في نهضة العلوم في أوربا راجعاً إلى استفادتها من النقل عن المسلمين الذين عنوا بالحفاظ على تراث الإغريق وتطويره وتنميته».

هكذا كانت دعوة هؤلاء «المصلحين»، وهي دعوة أيّدها المستعمرون وأبهجتهم، خاصة إن صدرت عن رجال الدين البارزين من أمثال الشيخ محمد عبده، إذ رأوها في مجملها دعوة مقنعة إلى التغريب. والذي نتج عن هذه الدعوة هو ما كان متوقعاً منها، فتحت الباب

على مصراعيه أمام الاقتباس من مدنية الغرب دون حرج، في حين أغفل الشطر الثاني وكأنما لم يورده الدعاة إلا من قبيل التمويه والنفاق وتسهيل الأمر. وإنه لمن الشائق حقاً أن نقرأ في العدد الأول من مجلة «العروة الوثقى» تحديداً لأهداف المجلة، ومن بينها «........٣- الدعوة إلى التمسك بمبادئ السلف المماثلة في واقع الحال لمبادئ الدول الأجنبية القوية المتقدمة!».

فهنا إذن إحساس بتفوق الغرب، وإدراك لضرورة الدفاع، واعتراف بصحة الأسس التي تقوم عليها حضارة الدول الأوربية تضمنته الإشارة إلى الشبه بينها وبين مبادئ الإسلام، وهو أكثر صنوف الإطراء والمديح إخلاصاً. وقد شكا المبشرون المسيحيون من أن هؤلاء المصلحين الإسلاميين إنما يتبنّون الأفكار والقيم المسيحية، ويسعون إلى تشييد صرح إسلام جديد «مسيحي». غير أن الواقع أنهم لم يتبنوا القيم المسيحية، وإنما نسبوا إلى الإسلام القيم الليبرالية الإنسانية البورجوازية التي عمّت أوربا خلال القرن التاسع عشر، وهي قيم غير مشتقة عن المسيحية.

فإن كان الطابع الدنيوي للحضارة الغربية ردّ فعل لأهوال الخلافات الدينية في العصور الوسطى، فقد كان من المحتم أن تحدث في الغرب، إن عاجلاً أو آجلاً، حركة مضادة لهذا الطابع. وقد بدأت هذه الحركة المضادة في التبلور في الخفاء في الوقت الذي كان سائر العالم – ومنه الأقطار العربية – ينهل فيه من الحضارة الغربية نهلاً، ويتخلى عن تراثه الثقافي وعن تقاليده ودينه. وكانت المأساة المضحكة أنه في اللحظة التي تم فيها تبني الشعوب غير الغربية لحضارة الغرب الدنيوية، وجدت هذه الشعوب نفسها قد وقعت في شباك أزمة الغرب الروحية التي انتابته فجأة في القرن العشرين، والتي كان لها صداها في مختلف بقاع العالم. فمنذ نشوب الحرب العالمية الأولى، بدأ الغربيون أنفسهم يدركون أن حضارتهم

الدنيوية الحديثة ليست بالكاملة على الإطلاق كما خالوها في البداية، وأنها أبعد ما تكون عن الحصانة ضد الانهيار وضد عنيف الأزمات. وقد كان الأمر في الواقع مؤسفا بالنسبة للشعوب غير الغربية أكثر منه بالنسبة لشعوب الغرب. فقد وجدت الأولى نفسها معلّقة بين تراث ودين وتقاليد قد هجرتها وفقدت ثقتها فيها، وحضارة غربية لم تملك بعد ناصيتها، ولم تكد تبلغ يدها الثمرة حتى بدت تلك الثمرة معيبة فاسدة. وكان أن نتج عن هذا شعور حاد بالمرارة تجاه الغرب، وحدوث انفصام في المجتمع وفي نفوس الأفراد لمّا يلتئم.

وقد علمنا التاريخ أنه في المجتمعات التي تمر بهزات عنيفة، أو تطورات ضخمة متلاحقة، كثيراً ما تظهر جماعات دينية انعزالية تميل إلى أن تغلق الأبواب على نفسها في عالم خاص بها، وتقلل إلى أقصى حد ممكن من صلاتها وعلاقتها ببقية العالم. وقد ظهرت مثل هذه الجماعات بين كل من اليهود والمسيحيين والمسلمين. وربما بين غيرهم من أتباع الديانات الأخرى. فمن بين أبرز الأمثلة التاريخية على رفض التكيف وفق الأحوال الجديدة، موقف الفريسيين اليهود من غير اليهود، إذ وضعوا القواعد المفصّلة الصارمة التي تكفل تجنّب كل صلة بمن هو ليس يهوديا وذلك حين كانت الهيلينية تهدد بابتلاع الديانة اليهودية واستئصالها من الوجود. كذلك ظهرت في بقاع كثيرة من العالم المسيحي، خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر، جماعات (أشهرها جماعة شهود يهوه)، أفرادها من المسيحيين الأتقياء الذين وجدوا من الصعب أن يوفّقوا بين الاكتشافات الحديثة في علوم الفلك والطبيعة والكيمياء والنظريات المتعلقة بتاريخ الأرض وظهور الحياة فيها، وبين مفهومهم التقليدي عن الكتاب المقدس. وكان أن وجهوا همهم الأكبر إلى تجنب الاتصال بالتيارات العلمية والفكرية التي سادت مجتمعهم، ورأوا أنه لا بد من أجل حماية عقيدتهم من عزلة صارمة وسط مجتمع لا بد أن تؤدي به ثقافته

وأنماط عيشه إلى الكفر. وكانت النتيجة أن قبلت هذه الجماعات وضع الأقليات في مجتمع أفراده على دينها نفسه في الظاهر على الأقل.

وقد كان هذا هو ما حدث أيضاً في العالم الإسلامي مع بداية الثلاثينيات من هذا القرن، حين بدأت تظهر جماعات إسلامية دعوتها شديدة الاختلاف عن دعوة المصلحين الإسلاميين من أتباع محمد عبده، بل ورأت في هؤلاء «المصلحين» شبها قويا بدعاة التغريب إذ هم لم يطعنوا في قيم الغرب وإنما انتحلوها للإسلام، فلم يقدموا بفعلهم هذا بديلا حقيقيا لأمتهم. وقد ذهبت هذه الجماعات الجديدة، بدءا بجماعة الإخوان المسلمين، إلا أن الإسلام بمفرده قادر على التصدي لكل تفاصيل مظاهر حياة الفرد والمجتمع دون حاجة إلى اقتباس من حضارات وأنظمة أجنبية. ومع ذلك، ورغم هذا الإصرار منهم على شمولية الإسلام وتفرده، وتميز كل نظمه ومفاهيمه عن كل النظم والمفاهيم الغربية، لم يفلحوا إلا في إبراز حفنة من النقاط والقضايا، ركزوا عليها وألحوا في تكرارها إلى حد الإملال، دون أن يتجاوزوها إلى غيرها إلا في النادر. وأعني بهذه النقاط: موضوع الربا وفائدة البنوك، وسفور المرأة وتحديد النسل، والحدود، وكراهية العلمانية والعقلانية، والنفور من استخدام سبل البحث العلمي والمنهج التاريخي في مجال الإسلاميات.

ثم عيب خطير آخر يتمثل في مفهوم أفراد هذه الجماعات عن المعرفة. فهي عند المجتمعات المتسمة بالحيوية والتحضر تعني استخدام المعروف في إماطة اللثام عن المجهول. أما عند هؤلاء فهي لا تعني أكثر من تجميع المعلومات. والمعلومات في رأيهم ليست بالمتطورة، النسبية، القابلة للاتساع، بل هي ثابتة خالدة. وقد نجم عن هذا المفهوم ثلاث عواقب:

الأولى: أن المعرفة عندهم لم تعد عنصراً ديناميكيا في الفكر،

بل كتلة جامدة، مما أسهم في قهر كل نشاط فكري حرّ بدعوى مخالفته لأحكام السلف.

والثانية: أن اعتبار المعرفة دائرة مغلقة ثابتة يجعل من المحال اطراح شيء من المعارف المقبولة متى ثبت خطؤها أو عدم مسايرتها لأحوال العصر، ويجعل من الصعب تقبل المعارف الجديدة ما لم تجد لها سندا في فكر الأقدمين.

والثالثة: أن صار سبيل اكتساب المعرفة هو تجميعها من كتب الأسلاف، أو الكتب الحديثة القائمة على كتب الأسلاف، لا التحليل والاستنباط والتجربة والفكر الحر.. وكلها عواقب خلقت عند غير المسلمين اقتناعا بأنه لا يمكن للإسلام أن يكون له مستقبل مادام عاجزاً عن مسايرة التطور.

لقد أصاب الأفغاني ومحمد عبده وأتباعهما في بيانهم لضرورة إعادة تفسير الإسلام تفسيراً يوائم احتياجات العصر الحديث والمجتمع المتغير. غير أن موقفهم الدفاعي والاعتذاري تجاه الحضارة الغربية حال دون تقديمهم لمثل هذا التفسير الشمولي، ومال بهم إلى الاقتصار في فكرهم على التصدي لقضية هنا وقضية هناك من القضايا التي تشغل الأذهان في الغرب، مثل الديمقراطية ووضع المرأة، وذلك من قبيل الرغبة في الرد على خصوم الإسلام في الغرب، أو الأخذ بمشورة الأصدقاء الناصحين في الغرب أيضاً. وقد كان أنصار التيارات الإسلامية الجديدة على حق في انتقاداتهم للموقف «التغريبي» لدى هؤلاء المصلحين التوفيقيين. غير أن أنصار هذه التيارات، باندفاعهم في الاتجاه المضاد، وقعوا في خطأ مماثل. إذ بينما ركز الأولون على نفي أن تكون فائدة البنوك من الربا المحرم، ونفي أن يكون الإسلام قد انتقص من حقوق المرأة، وحدّ من دورها الاجتماعي، والإصرار على أن الشورى الإسلامية هي بعينها ديمقراطية الغرب السياسية، وعلى اهتمام الإسلام بالدعوة إلى

تنمية العلوم وتحصيلها، أو بعبارة أخرى: بينما ركز الأولون على بيان اتفاق الإسلام مع المقومات الإيجابية للحضارة الغربية، اتجهت الجماعات الإسلامية الجديدة إلى انتقاء قضايا محدودة للغاية لإثبات تميز الإسلام واختلافه عن المفاهيم والقيم الغربية، كضرورة عودة النساء إلى الحجاب، وضرورة تأسيس بنوك إسلامية لا فائدة فيها، وضرورة إقامة الحدود الشرعية كقطع يد السارق وجلد الزاني وشارب الخمر، والتفرقة في المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة. أما فيما عدا هذا من مسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة الحيوية والأهمية، فلا يكاد يكون ثمة علاج أو برنامج أو فكر.وهو ما يقودنا إلى نتيجة مهمة: هي أن فكر الجماعات الإسلامية الجديدة ليس أقل انشغالاً بالغرب من فكر المصلحين التوفيقيين. ولكن الأفغاني ومحمد عبده وتلامذتهما انشغلوا به على نحو إيجابي، في حين انشغلت به الجماعات الجديدة على نحو سلبي.

قلة قليلة فحسب من المفكرين الإسلاميين المحدثين رأت الحل الأمثل في الإقدام على دراسة موضوعية هادئة للأفكار والنظم الغربية من أجل تحديد طبيعة الاستجابة الصحية الواجب على المسلمين أن يتبنّوها إزاء الضغوط الغربية المختلفة على مجتمعهم. فإن كان في الحضارة الغربية من العناصر ما هو فاسد مفسد، فالكثير من الأفكار والنظريات التي ورثناها هو أيضاً فاسد مفسد. وما لم نتصدّ بالدراسة لتراثنا وتقاليدنا هي الأخرى بالموضوعية نفسها والهدوء والمعايير العلمية والحرص على تجنب الآراء التحكمية، فما من أمل يبقى في قدرتنا على مواجهة التحديات المعاصرة. كما أنه ما لم نول اهتماماً بما يمكن للدين أن يحققه لخير الإنسان الاجتماعي والاقتصادي مماثلا لاهتمامنا بما يمكن للإنسان أن يفعله من أجل تمجيد الخالق، فما من أمل يبقى في قدرة الإنسان على حل المعضلات.

غير أنه حتى هذه القلة القليلة المتعلقة نراها اليوم في انحسار. فتفاقم مشكلات المجتمع العربي، وتعاظم المد الفكري والحضاري الغربي، يميلان بالبعض إلى هجر الاعتدال وفقد الثقة بجدواه، والتعاطف مع التطرف باعتباره السبيل العلمي الأوحد إلى مواجهة الأخطار التي تهدّد بابتلاع هويتنا، واستفظاع بهاظة الثمن الاجتماعي والنفسي الذي لا بدّ من دفعه إن نحن أردنا اللحاق بركب الغرب في مضمار التقدم.

أضف إلى ذلك أن انتشار تأثير الجماعات الإسلامية المتطرفة في صفوف الجماهير العريضة، وازدياد فرص استيلائها على الحكم، على نحو ما حدث في إيران، خلال سنوات قلائل، دفعا بعض الانتهازيين من المفكرين إلى التضحية باستنارته، والتعبير عن تعاطفه واتفاقه في الرأي مع فكر تلك الجماعات، من أجل ضمان الرضا والشعبية، أو الاستفادة المالية من حكومات دول عربية غنية تنفق بسخاء على وسائل نشر ذلك الفكر. هذا إلى أن ميل السلفيين إلى الدخول في تنظيمات تجمع شتاتهم، وتنسق خطاهم، وميل المجددين المستنيرين ، شأن المصلحين التوفيقيين قبلهم، إلى العمل فرادى، لا يصبرون على تنظيم، يزيد من فرص نيل الأولين دون الآخرين لأغراضهم.

ما من شك في أن مستقبل الأمة يتوقف بصفة أساسيةعلى قدراتها على التوصل إلى مفهوم إيجابي يساعدها على مواجهة التوترات الناجمة عن تغييرات هائلة طرأت على المجتمع العربي في القرنين الماضيين والتغلب على القوى المخرية التي تدفع المجتمع دفعاً إلى المزيد من التفكك والتحلل.

كذلك، فإنه ما من شك عندي في أن جميع الحلول التي طرحت في مجتمعنا خلال المائة سنة الأخيرة، معيبة قاصرة:

فالمحافظون الرافضون لكل تجديد ولكل مساس بالأفكار

والمعتقدات الموروثة، قد فقدوا صلتهم بالعصر واحتياجاته، ولم تعد حججهم بالقادرة على إقناع المثقفين، وهي التي يصوغونها دوما في قوالب فكرية شكلية تستند استناداً كاملاً إلى أقوال السلف، مما لا يمكن أن يتجاوب المحدثون معه. بل إنه حتى اللغة التي يستخدمونها توحي على الفور بخلو جعبتهم من رسالة لعصرنا الذي نعيش فيه. ففكرهم تستغرقه التكاليف الشرعية. وما من أحد منهم حاول أن يوجه الإسلام في قنوات خلاقة، ولكنهم قيدوه بنظرة رومانسية درامية لتاريخه، أساسها انتقاء تحكمي للمادة واستبعاد لكل ما ينقض الصورة التي يفضّلون أن تكون الأحداث في الماضي قد تمت عليها. وهم بهذا أغلقوا الباب في وجه أهم عامل كان بوسعه أن يحفظ على الفكر الإسلامي مرونته، ويحول دون تعفّن العقائد ألا وهو المنهج التاريخي العلمي الذي ابتدعه الغرب، والنظرة التاريخية إلى الأمور.

وأما المصلحون الإسلاميون التوفيقيون فموقفهم في جوهره مشابه كما قلنا لموقف دعاة التغريب العلمانيين، وبالتالي فإنهم لم يطرحوا بديلاً حقيقياً للقيم الغربية. فإن كان دعاة التغريب قد أعلنوا أن «القيم الغربية هي القيم المثلى فلنتبنّاها»، فإن المصلحين التوفيقيين قد أعلنوا أن «القيم الغربية شبيهة بالقيم الإسلامية فلنتبنّاها»! وقد ظل هؤلاء دوما يلهثون في عدوهم وراء التغريبيين كي يبرروا كل جديد، ولكي يوجدوا الأسس الدينية لتبني المفاهيم الغربية. فإن كان العلمانيون قد نادوا بأن العلم والعقل هما مفتاحا التقدم والحضارة، فقد تركوا للمصلحين الإسلاميين مهمة إثبات أن الإسلام يقر هذا الموقف.

وأما عن دعاة التغريب والعلمانية، فإنهم مع كل تحمسهم للديمقراطية والمساواة وغيرهما من المفاهيم الغربية، لم يكن بوسعهم قط الادعاء بأنهم يعبرون عن إرادة الشعب ،وإنما أفصح لسان

حالهم عن أنهم إنما يسعون للصالح العام باعتبارهم الصفوة، وأنهم أدرى من الشعب باحتياجات الشعب ومصلحته.

فهم صفوة حسنة النية. غير أنهم دائماً صفوة، مباينة للجماهير في عقائدها وطريقة تفكيرها. صحيح أن المفهوم العلماني والاتجاه إلى محاكاة الغربيين كانا قد انتشرا في صفوف الجماهير من جراء التعليم المدني، ووسائل الاتصال والإعلام المتزايدة، والتصنيع والحياة في المدن، وأنماط الاقتصاد وغيره، وأن تأثير الفرنجة إنما كان ضخما بقدر ما كان الفراغ في الساحة الفكرية العربية ضخما. غير أن الثابت الواضح الآن أن الولاء الأول لدى الجانب الأعظم من الجماهير في العالم العربي هو للإسلام دون غيره، وأن الفكر الإسلامي لايزال له بعد أربعة عشر قرنا سلطان عليها تصعب زعزعته. وقد كان المسلمون الأوائل إبان ازدهار حضارتهم ينهلون نهلاً من منابع الحضارات والثقافات غير الإسلامية، دون تحرّج أو تحفظ أو حيرة أو قلق. فقد كانت الثقة بالنفس تعمر صدور هؤلاء وهم الفاتحون السادة. أما وقد وقع المسلمون في براثن استعمار الفرنجة وباتوا يعانون الهيمنة الاقتصادية والسياسية للغرب على أقطارهم، فقد فقدوا هذه الثقة، وصاروا يرون في كل اقتباس من نظم الفرنجة مكيدة للإسلام وفخاً، واقتباساً معادياً للدين.

والواقع أنه لولا هذا الخلل النفسي، وهذا الارتياب المرضي، وفقدان الثقة، لكان للإسلام المعاصر، في زعمنا، شأن آخر.

صدام الحضارات
ارتباك الخائفين وصلابة القادرين *

د. مسعود ضاهر **

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق والكتلة الاشتراكية التي ارتبطت به، حفلت الساحة الأيديولوجية على المستوى الكوني بنشاط فكري ذي طابع أيديولوجي محموم لإثبات «موت الاشتراكية والشيوعية» و«الانتصار النهائي للرأسمالية العالمية».

ولا يتسع المجال لإبراز مئات المقولات التي رافقت هذا النشاط الأيديولوجي والكتب الكثيرة التي صدرت في هذا المجال إبان السنوات القليلة الماضية. لذلك سنكتفي هنا بالإشارة إلى مقولة مفكر أمريكي من أصل ياباني هو فرنسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الذي ترجم عن الإنجليزية إلى عدد كبير من اللغات الحية، وتعرض لانتقادات قاسية حتى دخل

---

* العربي - العدد ٤٥٢ - يوليو ١٩٩٦م.

** مؤرخ لبناني.

في عالم النسيان. ونشير كذلك إلى المفكر الأمريكي الآخر صامويل هنتنجتون في مقالته التي صدرت في مجلة Foreign Affairs في ربيع ١٩٩٣ تحت عنوان «صدام الحضارات» وأثارت ردود فعل حادة في عدد ديسمبر من المجلة نفسها لعام ١٩٩٣ مع رد المؤلف على منتقديه.

ليست مصادفة أن تكون الولايات المتحدة التي باتت الزعيم الوحيد للنظام العالمي الجديد في العقد الأخير حتى القرن العشرين، مصدر هذه المقولات الأيديولوجية التي تحاول أولاها أن توقف التاريخ عند انتصار النظام الأمريكي الراهن على نظيره النظام السوفييتي السابق، في حين تحاول الثانية القفز على مقولة «أرنولد توينبي» العلمية المعروفة حول التحدي والاستجابة» في مجال تفاعل الحضارات. إن قراءة متأنية لمقالة «صدام الحضارات» تؤكد أن الأفكار الجيدة التي حاولت الترويج لها تنطلق من مقولة فوكوياما غير العلمية حول نهاية التاريخ.

يقول الباحث في مطلع مقالته: «تدخل السياسات العالمية مرحلة جديدة لم يتردد المثقفون إزاءها في تقديم رؤى لما ستكون عليه نهاية التاريخ. وعودة النزاعات التقليدية بين الدول/ الأمم، وانهيار الدول/ الأمم من جراء الدوافع المتعارضة للنزعة القبلية والنزعة العالمية».

وهو يرى تبعا لذلك: أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول. فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدرا ثقافيا.. وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.

وسيكون النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة في تطور

النزاع في العالم الحديث.

هكذا يستعير هنتنجتون كامل سمات المنهج الأيديولوجي الذي طبقه فوكوياما في «نهاية التاريخ».

فقد استند إلى الأيديولوجيا لنفي العلم في اختيار عنوان مقالته.

وأبدل الصراع الاقتصادي الاجتماعي على أرض الواقع بهدف التسلط والغلبة بصراع أيديولوجي على مستوى صراع الأفكار أو الثقافات. وجعل الحدود الفاصلة بين سيطرة الشركات العملاقة التي تسيطر على العالم حدوداً ثقافية لا حدود مصالح اقتصادية. وجعل النزاع بين الحضارات المرحلة الأخيرة في التاريخ الحديث، وهي شبيهة بمرحلة الإنسان الأخير عند فوكوياما.

بعبارة موجزة يمكن القول إن هاتين المقولتين حول نهاية التاريخ وصدام الحضارات لا يمكن أن تحظيا بأي احترام نظري يجعلهما قابلتين للنقاش لو لم يعبرا عن أهداف سياسية أيديولوجية ذات ارتباط وثيق بالسيطرة الأمريكية الراهنة على العالم.

ويرى هنتنجتون: «إن الحرب العالمية القادمة، إن حدثت ستكون حرباً بين الحضارات». فهو إذن لم يجزم بحدوث حرب عالمية ثالثة ولا بحتمية الصدام بين الحضارات .وفي رده على منتقديه طرح مسألة تفكك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وإمكان نزع الطابع الغربي عنها دون نزع الطابع الأمريكي الذي ميزها وسيظل سمة أساسية لديمقراطيتها ذات الجذور الأوربية. ويؤكد أن حضارة عالمية شاملة في العقود القادمة لا يمكن أن تكون إلا نتاج سلطة عالمية شاملة.

ونفى عن نفسه تبنيه لمقولة نهاية التاريخ حين أكد: «أن التاريخ لم ينته، والعالم ليس واحداً، والحضارات توحد الجنس البشري وتقسمه وسيتعين على كل حضارة أن تتعلم التعايش مع الحضارات الأخرى».

أما عن مصير الصراع العربي - الصهيوني فيؤكد هنتنجتون استمراره بأشكال أخرى غير الحروب العسكرية.

«وفي حين أن النزاع بين اليهود والعرب قد يمكن تطويقه، فإنه سيظل مستمرا».

هذه الإيضاحات التي رافقت الردود الحادة ضد مقولة «صدام الحضارات» أفقدت مقالة هنتنجتون الزخم الأيديولوجي الذي انطلقت منه، فعاد إلى أحضان مقولة توينبي المعروفة عن «التحدي والاستجابة أو الرد على التحدي» في مجال دراسة الحضارات. فالحضارات لا تهزم لأنها لا تحارب ولا تتصادم بل تتفاعل. لقد أحسن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق صنعا حين ترجم مقالة «صدام الحضارات» والردود التي انهالت عليها، ثم اتبعها بعدة مقالات تبرز وجهات نظر مفكرين عرب وإيرانيين، وصدرت جميعها في كتاب عام ١٩٩٥م. لكن اللافت للنظر في الردود العربية والإيرانية، وفي تقديم الكتاب بالذات، أن هذه الردود تشدد على الجانب الأيديولوجي فقط لمقولة هنتنجتون، وترى فيها قرارا سياسيا أمريكيا لتعميم المبادئ الديمقراطية والليبرالية الغربية على ما كان يسمى سابقا بالعالم الثالث، وأن تعميم تلك المبادئ بالقوة سيثير بالضرورة ردود فعل سلبية، نظرا لما ينطوي عليه ذلك التعميم القسري من نزعة إمبريالية جديدة. وأن المقصود في نشر هذه النزعة القديمة ـ الجديدة هو الترابط الإسلامي - الآسيوي الذي تشكل للوقوف في وجه المصالح والقيم الغربية.

وبما أن الغالبية الساحقة من الدول العربية اختارت طريق التفاوض مع إسرائيل تحت إشراف مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مقدم الكتاب يرى أن السياسة الأمريكية تخطط لضرب إيران بالدرجة الأولى بهدف احتوائها ـ لذلك يقول: «إن الإدارة الأمريكية فرضت عملية التسوية السلمية على العرب وإسرائيل

بعدما صارت تعتبر أن «الخطر الرئيسي» على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة مصدره إيران التي تطبق عليها وحدها سياسة الاحتواء، باعتبار أنه لم يعد لدى العراق ما يستدعي الاحتواء».

لكن مقولة «صدام الحضارات لا تقف عند حدود دولة إسلامية بعينها وهذا ما أكده هنتنجتون بقوله: «إن للإسلام حدوداً دامية». وبالتالي، ليس من الحكمة في شيء اختصار هذه المقولة بموقف سياسي قابل للتبدل في أي لحظة. ويرى باحث عربي آخر أن هذه المقولة هي «رد الفكر الغربي الآن على «أصوليات» دينية يدعوها هنتنجتون بكثير من التسرع والخفة «حضارات». و«أن العرب والمسلمين اليوم لا ينتجون وسائل الحضارة الإنسانية الحديثة ولا علومها ولا فلسفتها. وأما العودة إلى معالم الحضارة الإسلامية إبان ازدهارها فهي عودة إلى التاريخ واسترجاع لذاكرة او دراسة لمرحلة.. إن الشعوب الإسلامية تبحث عن مشروع حضاري جديد لا يمكن للإسلام إلا أن يكون في قلبه، ولا يمكن للمعطيات الحضارية إلا أن تكون مادة اقتباس وتوليف وهضم له».

لقد حدد هنتنجتون في مقالته وجود سبع أو ثماني حضارات قادرة على التفاعل في المستقبل مفردا لليابان مكانة خاصة. «وفي ما عدا اليابان، فإن الغرب لا يواجه أي تحد اقتصادي، وهو يهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية والدولية، ويهيمن مع اليابان على المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتتم تسوية القضايا السياسية والأمنية العالمية بطريقة فاعلة بواسطة مجلس إدارة مكون من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان». ثم يضيف في مكان آخر: «لقد أقامت اليابان لنفسها وضعا فريدا كعضو منتسب إلى الغرب، فهي في الغرب في بعض النواحي، لكن من الواضح أنها ليست من الغرب في أبعاد مهمة».

لا شك أن اليابان دولة عصرية استفادت إلى الحدود القصوى من الحضارة العربية دون عقد ومركبات نقص، لكنها حافظت على أصالتها وتراثها، إذ عرفت كيف تميز بين الحداثة Modernization والتغريب Westernization فتبنت كل المقولات التي تدفع بالمجتمع الياباني من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري، دون أن تسقط في فخ التقليد ونسخ تجارب الغرب أي التغريب.

وقد اعترف هنتنجتون لليابانيين بهذه القدرة على استيعاب حضارة الغرب دون أن يتحولوا إلى غربيين، وذلك على قاعدة الشعار المشهور الذي رفعه الإمبراطور المصلح ميجي Meiji في القرن التاسع عشر: «الحقوا بالغرب وتجاوزوه». لذا نجحت اليابان وحدها حيث فشل الآخرون، كما يقول هنتنجتون: «فالحضارة الغربية غربية وحديثة في آن معا. وقد حاولت الحضارات غير الغربية أن تصبح حديثة من دون أن تكون غربية، لكن اليابان فقط هي التي نجحت في هذا المسعى، وستواصل الحضارات غير الغربية محاولة الحصول على الثروة والتكنولوجيا والمهارات والآلات والأسلحة التي تشكل جزءاً من الحداثة، كما ستحاول التوفيق بين هذه الحداثة وثقافتها وقيمها التقليدية». لكن الباحث هنا يخلط عمداً بين الحضارات والقوى الاجتماعية المسيطرة. فليست الحضارات هي التي تسعى وراء الثروة والتكنولوجيا المسماة بالغربية بل القوى السائدة على امتداد العالم باعتبار أن الغرب شكل موقعا متقدما لأنماط من الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتكنولوجيا يمكن الاستفادة منها.

وغني عن التوكيد أن نموذج اليابان لم يعد فريداً في مجال الاستفادة من علوم الغرب وتقنيته مع المحافظة على القيم الحضارية السابقة، فقد انخرطت في النموذج التحديثي دول عدة في جنوب شرق آسيا منها كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وأندونيسيا.

أما الصين فتعمل على تطوير قدراتها الذاتية انطلاقا من تجربتها الاشتراكية المستمرة التي أدخلت عليها تعديلات أساسية لتصبح أكثر قدرة على حماية الصين من المؤثرات السلبية الدولية الناجمة عن غياب الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية السابقة.

نشير هنا إلى أن الباحث الأمريكي المعروف دافيد هيتشكوك، أصدر كتابا مهما في أواخر عام ١٩٩٥ لمناقشة مدى تأثير مقولة «صدام الحضارات» في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا والصين.

بدأ هيتشكوك دراسته باقتباس لأرنولد توينبي عن مقالة بعنوان «العالم والغرب The World and The West»، وخلاصتها: «.. أنها لأخوة مثالية تلك التي تنهي صراع الثقافات».

لقد ناقش الباحث أكثر من مائة شخصية ثقافية في دول جنوب شرق آسيا، ومنها الصين، واليابان، وماليزيا، وسنغافورة، والفلبين، وأندونيسيا، وكوريا، وتايوان وغيرها. وقد تمحور النقاش حول مصداقية مقولة «صدام الحضارات»، التي يتفق فيها الباحث مع مطلقها في بعض الجوانب ويختلف في جوانب أخرى.

ولا يتسع المجال لإبراز المقولات الأساسية لتلك الردود لأنها تحتاج إلى دراسة مطولة. لكنها شددت على أن «زمن آسيا هو على طريق البروز على المستوى الكوني». فقيم الآسيويين الاجتماعية والأخلاقية والسلوكية والفلسفية والدينية لا تقل أهمية عن قيم الحضارة الغربية إن لم تتفوق عليها في جوانب عدة.

وأن التحديث ليس تغريبا، وإذا كان هناك من صدام بين الحضارات - كما يدعي هنتنجتون - فإن الآسيويين سيلتفون حول حضاراتهم القديمة، وسيعملون بكل قواهم على تحويل «آسيا للآسيويين». وينتهي الباحث إلى القول إن مقولة «صدام الحضارات» تضر كثيرا بالمصالح الأمريكية بشكل خاص، والغربية بشكل عام

في جميع بلدان جنوب وشرق آسيا التي تعيش مرحلة نهوض اقتصادي عارم في مواجهة الأزمات المتلاحقة التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي.

لا شك أن مقولة «صدام الحضارات» لم تكن جديدة من حيث المضمون لأنها تستعير مقولة أرنولد توينبي عن «التحدي والاستجابة» لتطلقها من جديد بأسلوب أيديولوجي فج ينبع من وهم الانتصار في الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفييتي السابق، ونشر روح الإحباط لدى الشعوب المذعورة بأن التاريخ شارف على نهايته بإعلان الولايات المتحدة قائدة منفردة للعالم، وإعلان الديمقراطية الليبرالية الغربية التي بشر بها هيجل بالفلسفة الوحيدة القابلة للحياة بعد انهيار منافستها التي عرفت عن نفسها باسم الاشتراكية العلمية.

نتيجة لذلك سارعت فئات واسعة من المثقفين، خاصة في البلدان النامية، إلى إعلان توبتها عن الاشتراكية، والمشاركة بحماس في عملية دفنها التي تتم يوميا على صفحات الصحف والمجلات، وعبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وإمعانا في إظهار البراءة من تهمة الاشتراكية انخرط بعض تلك الفئات، خاصة من المثقفين العرب، في التيارات الأصولية الدينية والمذهبية على قاعدة أن المعركة القادمة ستكون حتما صداما بين الحضارات فعليهم بالتالي أن يعززوا مواقعهم في التيارات الدينية ويعززوا تلك التيارات بمثقفين عفويين - على طريقة غرامشي - قادرين على معرفة ما يرسم في معسكر الخصم من مخططات للنيل من الحضارة العربية الإسلامية من جهة، وعلى رسم مشروع تحديثي توليفي جديد يكون الإسلام في قلبه لكنه يستمد غذاءه الثقافي من حضارات الغرب وغير الغرب، من جهة أخرى.

بعبارة أخرى، لقد أعطت مقولة هنتنجتون غير العلمية عن «صدام الحضارات» مفعولها الإيجابي في جميع البلدان الخائفة على تراثها

وحضارتها من التحديات المستقبلية التي لم تستطع حتى الآن أن تجد لها مشروعاً تحديثيا قابلا للحياة رغم مرور أكثر من قرنين من الزمن على بداية التحدي الحضاري الذي مثلته حملة نابليون بونابرت على مصر. واللافت للنظر أن الكثير من المقولات الثقافية السائدة الآن في الوطن العربي هي أقل جذرية وعلمية من بعض المقولات التي أطلقها جيل الرواد من النهضويين العرب لمواجهة تحدي الحضارة الغربية.

بالمقابل، فهم المثقفون اليابانيون وغيرهم من الداعين إلى الرد على التحدي الغربي بالأسلوب عينه أن كل مجتمع قادر على تحديث نفسه بنفسه إذا توافرت له القيادة الصالحة والإمكانات المادية. وأن التطور البطيء وغير القابل للارتداد هو الأسلوب الأفضل في مواجهة تحديات الغرب. فالتحديث عملية ذاتية تنبع من ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والإداري نفسها. وهي ضرورات تفرض الاستفادة من النماذج المتوافرة في العالم دون نسخها أو تقليدها. لأن التقليد ينتفي مع الحداثة أولاً ويقود إلى التغريب ثانيا، وقابل للارتداد في أي لحظة ثالثا، ويقود إلى تدمير الأصالة أو الذات بدل أن يحملها رابعا.

إن مقارنة ما أحدثته مقولة «صدام الحضارات» في العالم الإسلامي، خاصة العربي، من جهة، وفي جنوب شرق آسيا من جهة أخرى تؤكد بالملموس أن اليابانيين والصينيين والكوريين قد عرفوا كيف يردون على الأيديولوجية بالعلم، أي بالإيغال في عملية التحديث الذاتي وليس التغريب، وذلك على قاعدة اللحاق بالغرب أولاً ولتجاوزه ثانيا. في حين أن تلك المقولة أحدثت ذعرا في العالم العربي والإسلامي فانهالت عليها الردود العاطفية والأيديولوجية التي تفند بطلانها، وتظهر زيفها، وهي زائفة أصلا لأنها غير علمية. فقد أثبت باحثون غربيون عدم جدية مقولة «صدام الحضارات»، وتراجع

عنها صاحبها في العدد اللاحق من المجلة نفسها، التي أصدر فيها مقالته الأولى وذلك بعد ثلاثة أشهر فقط. والسبب في ذلك ليس الرفض الأيديولوجي لها كما ظهر في دول العالم الثالث، بل الدعوات التي ظهرت في الدول المتطورة في جنوب شرق آسيا، وعلى لسان قادة سياسيين ومفكرين بارزين وهي توصية بضرورة تطبيق شعار «آسيا للآسيويين»، و«الحضارة الآسيوية في مواجهة الحضارة الغربية»، و«آسيا أولا». وهي دعوات تضرب المصالح الأمريكية في الصميم في تلك المنطقة التي تسعى اليابان إلى تحويلها إلى منطقة تحتل فيها المصالح اليابانية دورا بارزاً، وذلك على حساب المصالح الأمريكية والأوربية.

وعلى عكس الكلام الأيديولوجي الذي لا تحميه قوى اجتماعية وسياسية ذات مصداقية على أرض الواقع كما هو الحال في الدول العربية والإسلامية، فإن دعوات القادة السياسيين والمثقفين الوطنيين في جنوب شرق آسيا ذات مصداقية كبيرة ولها فاعلية تهديد المصالح الأمريكية مباشرة. فاضطر هنتنجتون، كما أخطر فوكوياما من قبله، إلى سحب مقولته الأيديولوجية من التداول في مواجهة القوى القادرة على التحدي، لتبقى فاعلة في البلدان التي تكثر من الكلام تعبيرا عن النقص الهائل في الأفعال.

علاقة جديدة أم تبعية *

د. أمينة رشيد **

يقول فهمي هويدي، في مقال تحت عنوان حين تصبح السياسة لغزا: لم نفهم أيضا (ويشير الكاتب هنا إلى كل ما يحدث في مصر الآن والذي لا نفهمه) لماذا دخلت مصر في فلك الدول الفرنكوفونية، رغم أنها لم تكن يوما ما من الدول الناطقة بالفرنسية «للعلم: الجزائر ليست عضوا في المنطقة»، الوفد، ٢٧/٧/٢٠٠١.

مما يشير حقا إلى التباس المفهوم رغم وضوح المصطلح الذي يعني حرفيا: ناطق بالفرنسية. وهذا يطرح سؤالا حول هذا المفهوم بين المعنى الحرفي والثقافة والسياسة. فالفرنكوفونية تغزو اليوم الكثير من الكتابات، الصحفية والأكاديمية أو الآداب المكتوبة والعلمية. تنشر كتب عن البلاغات الفرنكوفونية أو الآداب المكتوبة بالفرنسية

---

* العربي - العدد ٥١٥ - أكتوبر ٢٠٠١م

** استاذة الأدب الفرنسي والمقارن بجامعة القاهرة.

خارج فرنسا، كما تتغير مقررات أقسام اللغة الفرنسية وآدابها لتحتوي هذا المجال، تكتب الرسائل في الموضوع، كما تقام المؤتمرات والندوات حوله، تهتم المراكز الثقافية الفرنسية بجوانبه الفنية الخاصة بتعليم الفرنسية للأجانب وتنشر مقالات وكتب لتقديم الخطوط العامة للفرنكوفونية وتفاصيلها المختلفة للجمهور، الذي مازال يتساءل: هل هو أمام ظاهرة شديدة الثراء الثقافي والتفتح على الآخر، أم يقع في فخ استعمار جديد؟ ويتساءل الأكثر وعيا سياسيا: هل تعتبر الفرنكوفونية بديلا للهيمنة الأمريكية أم غلافا أيديولوجيا لمصالح اقتصادية؟

ظهرت الكلمة في نهايات القرن التاسع عشر، في كتابات أونزيم ريكلو وهو عالم في الجغرافيا ابتكر طريقة جديدة لتصنيف الشعوب حسب اللغة التي تتحدث بها في الحياة الأسرية وفي العلاقات الاجتماعية. ثم نسيت الكلمة ولم تظهر من جديد إلا في عدد خاص من مجلة إسبري (Esprit) الفرنسية، حول موضوع «الفرنسية في العالم» نشر في ١٩٦٢ وجمع كتابا من جنسيات وتخصصات مختلفة، من صحفيين وسياسيين ومثقفين، ومن ضمنهم الرئيس والشاعر سنجور والأمير نورودوم سيهانوك. في هذا العدد تغنى ليوبولد سيدار سنجور بهذه الأداة الرائعة التي وجدت على أنقاض النظام الاستيطاني: اللغة الفرنسية. وكان الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة متحمسا آخر لمفهوم اللغة المشتركة جامعة للشعوب الناطقة بها، فكان اقتراحه في ١٩٦٥ بـ «كومنولث فرنسي»، يحترم سيادة كل من المشتركين.

لم تقع هذه النداءات في آذان صماء! ولم تغب عن المسئولين السياسيين أهمية وفائدة تلك النداءات بالتوحيد أو المشاركة من خلال اللغة. فتعاقبت المؤتمرات والندوات الخاصة باللغة الفرنسية في العالم وسرعان ما ظهر البعد السياسي للموضوع. ففيما بين

١٩٦٥ و١٩٦٩ كانت تبرز الصيغة اللغوية والتربوية، إذ تم في فبراير ١٩٦٥ التوقيع على برنامج تعاون في مجال التعليم بين فرنسا والكيبك الكندية، وفي ١٩٦٦ أنشأ الرئيس جورج بومبيدو، رئيس الوزراء في حكومة شارل ديجول، اللجنة العليا للغة الفرنسية، ثم في ١٩٦٧ أنشئ «المجلس الدولي للغة الفرنسية» واجتمعت في لوكسمبورج «الجمعية الدولية للبرلمانيين المتحدثين باللغة الفرنسية». ثم في تصعيد سريع، عقد في نياميه المؤتمر الأول للدول الفرنكوفونية (١٩٦٩) بحضور الوزير والكاتب أندريه مالرو، وفي ١٩٧٠ شهد المؤتمر الثاني لهذه الدول في نياميه ولادة «وكالة التعاون الثقافي والفني» للدول الفرنكوفونية والموافقة على لائحتها. بعد ذلك تعاقبت المناسبات المختلفة التي كانت تمزج بين الثقافي والسياسي تحت غطاء أهمية اللغة الفرنسية ودورها الإنساني/ الثقافي البراق لدى الشعوب. فيعلن الرئيس فرانسوا ميتران أنه «عاشق» لموضوع الفرنكوفونية في ١٩٨١، فور فوزه برئاسة الجمهورية الفرنسية بينما يدعو جاك لانج، وزير الثقافة آنذاك، الى عقد علاقات ثقافية قوية بين جميع الدول الأوربية ودول البحر الأبيض المتوسط، الفرنكوفونية واللاتينية، لمناهضة الإمبريالية المالية التي تكشط الهويات، هل نسي هنا السيد الوزير أو تناسى ما حدث للهوية الجزائرية تحت الاستيطان الفرنسي؟!

لن أدخل هنا في تفاصيل التاريخ غير المعلن للفرنكوفونية الذي كشفه ببراعة محمد حسنين هيكل في مقاله المهم، شديد الدقة والتوثيق، المنشور في مجلة وجهات نظر، عدد ٢٨، مايو ٢٠٠١، وسوف اكتفى بدلالة الترويج لهذه الدعوة في مصر اليوم، بالمعنى الذي يخصني، أي العلاقة بالآخر بأبعادها المركبة، الثقافية والأيديولوجية، الاجتماعية والنفسية، وسأحاول أن أربط هذه العلاقة بسياق الأزمة التي تتدرج فيها، هذه الأزمة المهددة لهويتنا عبر المراحل

المبتورة لنهضتنا العربية، التي انطلقت منذ قرنين بالتقريب ولم تكتمل أبدا.

أصبحت مصر عضوا في «وكالة التعاون الثقافي والفني» للدول الفرنكوفونية في ديسمبر ١٩٨٣، مما آثار دهشة الجميع وربما فضح البعد السياسي للمشروع، وكثيرا ما تتردد في الكتابات الفرنسية جملة بطرس بطرس غالي المشهورة: «تهمنا اللغة الفرنسية لأنها لسان قوم محايد». وتحاول السلطة المصرية أن تقوم بدور فعال في الاتصالات والمؤتمرات الجارية. ففي فبراير ١٩٨٥، استضافت القاهرة أول مؤتمر لوزراء إعلام الدول الأعضاء في الوكالة. ولنا أن نتساءل: لماذا كل هذا الجهد؟

كما قال فهمي هويدي في المقال المشار إليه سابقا، لم تكن مصر أبدا من الدول الفرنكوفونية. فهناك تاريخ قديم للعلاقات بين مصر وفرنسا التي انتقلت من علاقات تجارية في الأساس إلى محاولة الغزو الفاشل لنابليون بونابرت، ثم تصبح مصر رهينة بين الطموحات البريطانية والفرنسية في المنطقة، حسمت بالنسبة لمصر في الوقوع تحت الاحتلال البريطاني، بينما استمرت فرنسا في ممارستها لدور ثقافي ومحاولة جذب الصفوة المصرية إلى لغتها، ثقافتها.. وتؤثر بشكل غير مباشر - وأحيانا مباشر - في انزلاق هذه الصفوة تحت هيمنتها.

الكل يعرف مدى حضور فرنسا ونوعيته في الحياة الاجتماعية المصرية، وأتذكر بشكل خاص كيف نشأت في أسرة إقطاعية تتحدث الفرنسية في المنزل، وتكون مرجعياتها التاريخية والثقافية فرنسية، أذهب إلى مدرسة فرنسية وأدرس العربية مثل الإنجليزية كلغة أجنبية، أتعلم مثل تلاميذ بلاد المغرب والهند الصينية أن جدودى هم الجاليون وأنهي دراستي بثانوية عامة - أو بكالوريا - فرنسية وأتصور حتى السنة التاسعة أو العاشرة من عمري أن العربية هي

لغة الشعب في الخارج، وخدم البيت في الداخل!

كانت الفرنسية بالتأكيد فيما قبل ١٩٥٢ لغة صفوة تمثل ثقافة تابعة، رغم أن البعض من الوطنيين المصريين لجأ إلى فرنسا التي قدمت له المأوى أو السند الأيديولوجي.. ساهمت هذه الثقافة مع ذلك في خلق ثقافة مشوهة، أو على الأقل مزدوجة بين هدف وطني: تحرير مصر من الاستعمار البريطاني ومرجعية ثقافية فرنسية: مركزها باريس بموضاتها في الملبس والمسكن والسلوك والكتب والملاهي وأنظمة القيم.. وبعض القشور من الإيمان بالديمقراطية!

وفي ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر كانت القطيعة. كانت قد تغيرت أنظمة التعليم وتمصرت المدارس الأجنبية، واستبدلت بالصفوة المتفرنسة أنماط جديدة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة. كان يبدو في هذه الفترة أن الهيكل الطبقي في مصر قد تغير، وحدث ذلك بالفعل، إلا أنه مع عدم تجذر الثورة، وإلغاء القليل من الحقوق الديمقراطية التي اكتسبت على مدى الصراع الوطني ضد الاستعمار البريطاني والكفاح الاجتماعي من أجل مستوى أفضل من الحياة للكادحين، كانت الثورة المضادة تجمع أسلحتها لتقود البلاد نحو سياسة «الانفتاح» والدخول التدريجي في سياسات السوق الرأسمالي. وبعد فترة الفتور التي أصابت اللغات الأجنبية نراها تعود بقوة وهيمنة لم نعرفهما من قبل بهذا القدر من الانتشار منذ الحضانة حتى الجامعة، حيث تضاف إلى الجامعات الأجنبية، الأقسام الفرنسية لكليات الإعلام والحقوق، وتتحول اللغة الأجنبية إلى المثل الأعلى للتعليم.

وبالطبع لست ضد معرفة اللغات الأجنبية، ولكني أختلف تماما مع السياق والدلالات التي تحكمها في مصر اليوم. أي في غياب مشروع قومي وعلمي يحفز على تعليم اللغة الأجنبية كأداة للمعرفة وللتفتح على الآخر بما يمثله من تشابه واختلاف مع خبرتنا الإنسانية

والثقافية، يتحول تعليم اللغة الأجنبية إلى مجرد سلاح في سوق العمل وعلامة للوجاهة الاجتماعية، أو كما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، إلى «رأسمال رمزي» يكرس هيمنة الفئات العليا الجديد والنظام الاجتماعي التابع، حيث يتربع على رأسه رجال الأعمال ووكلاؤهم وأصحاب كل أنواع الصفقات في الخارج وفي الداخل.

ولا تنفصل حركة الفرنكوفونية عن هذا الإطار، فقد أدركت السلطات الفرنسية بعد ضياع مستوطناتها أن عليها إيجاد طرق أخرى للاستمرار في الهيمنة عليها. فكانت الفرنكوفونية، رغم كل الكلام الذي يغلفها من دعوة للأخوة والتفتح على الآخر واحترام سيادة وخصوصية كل مشارك في أنظمتها المختلفة، سلاحا قديما/ جديدا لاحتواء الآخر. قديما لأن فرنسا استخدمت دائما لغتها وثقافتها في احتلال البلاد، وجديدا بسبب استخدامها المؤسسي للفرنكوفونية، كأداة لاستعمار جديد. وفي العقد الأخير الذي شهد سقوط نظام الاتحاد السوفييتي وانفراد أمريكا بالسيطرة على العالم تشعبت الدعوة الفرنكوفونية ووجدت صدى لكل من رأى فيها بديلا غير شيوعي لأمريكا ووقاحتها على الساحة العالمية، كما رأى البعض الآخر أنها ربما تكون بديلا للعولمة وتهديداتها بتهميش الآخر، إفقاره، أو حتى نفيه!

أما مصر، فتتحول إلى مشاهد لا يرى شيئا في الصراع غير المتكافئ بين الإنجليزية والفرنسية، وتحاول أن تستفيد بفتات هنا وهناك! فبينما تتكون في المؤسسات الأجنبية صفوة وكوادر تجيد اللغات الأجنبية و«الحوار» مع «الآخر» أي أسياد العالم الجدد، يحاول، يائسا، جمهور غير قليل أن يتعلم الإنجليزية و/أو الفرنسية، آملا في تحسين فرصه في سوق عمل تابع، حيث أصبح المثل الأعلى للإنسان الكامل هو السكرتير متعدد اللغات في مؤسسة أجنبية!

منذ الحضانة يتعلم الطفل أن الشاي اسمه بالإنجليزية «تي» أو بالفرنسية «تيه» ونسمع أن أما احتجت لأن حضانة أبنائها تعلمهم العربية في الأساس. فهي لا تدفع المبالغ الضخمة المطلوبة منها كي يتعلم أبناؤها اللغة العربية! وعلينا بحق أن نقلق على مستقبل هذا البلد، على هوية حكامه وهوية ناسه، بينما القهر اليومي مازال ينهك شعبه.

لا نستطيع أن ننفي أن فرنسا تقوم حقا بجهود لتكتسب حضورا ثقافيا في مصر، في التعليم أولا، حيث تقيم أدوات أفضل لتعليم اللغة الفرنسية للأجانب انتشرت من المركز الثقافي الفرنسي إلى بعض أقسامنا الجامعية، وفي الحياة الثقافية ثانيا، حيث تهتم بالسينما المصرية وبالمسرح بإلقاء الشعر العربي والفرنسي وترجمته، بدعوة الكتاب إلى فرنسا، بالمساهمة في ترجمة نصوصهم، وأخيرا بمحاولة جذب جمهور أوسع في تظاهرة «الفرنسيون يعشقون القاهرة». لكن هنا أيضا لا تنال مصر إلا فتاتا لا تستفيد منه إلا فئة ضيقة لمن يعرفون أصلا الفرنسية، وحتى بالنسبة لهؤلاء فالثقافة الموسمية والمهرجانية (لكن ألم تنتشر هذه في أوساطنا أيضا؟!) لا تبني باحثا ولا مفكرا، كما لا تخلق فنانا، حتى إذا تجنبنا البعد الأكثر خطورة، وهو أنها تدمر كل بذور الثقافة الوطنية وتنشر قيما وسلوكا لا تبني في الأساس بل تشوه الهوية وتهتك الجذور.

لقد تغيرت اليوم العلاقة التقليدية بين فرنسا ومصر، رغم استمرارها في طريق التبعية للآخر، التي كانت تربط عضويا بين صفوة مصرية إقطاعية وباريس، مركزا للحضارة وللثقافة، سلوكا وفكرا، فنونا وآدابا، وفي إطار السياسة ما بعد الاستيطانية لفرنسا والسياسة الانفتاحية لمصر، تربط بين البلدين مشاريع اقتصادية مثل بناء المترو، تحديث بعض المستشفيات، وإقامة بعض المشاريع الثقافية كتلك التي أشرنا إليها سابقا.

ولنا أن نتساءل هل الفرنكوفونية غطاء أيديولوجي لانتشار هذه العلاقة الاستعمارية الجديدة؟ ونشهد الآن إعادة إنتاج علاقة غير متكافئة بين ذات مضطربة ومغربة، فاقدة للأسس اللغوية والتاريخية والعلمية التي تبني ثقافة وطنية ومستنيرة حقا، لتلهث وراء آخر ثقافي، دون أن تلحق بثقافته العميقة، القائمة على المبادئ الإنسانية للنهضة الفرنسية ونشرت في العالم نصوصها الثورية والتنويرية، قد نسيتها هي الأخرى لتعطي لنا فتاتا من الأوهام الثقافية والتنويرية! ولنا أن نتساءل: ألا نسقط في صلب العولمة ونحن نعتقد أننا نقاوم الهيمنة الأمريكية باللجوء إلى دعوة الفرنكوفونية؟ ففرنسا هي كائن وشعب أعطى للعالم العميق من الثقافة والكثير من الأمثلة للمعارك الاجتماعية، هذه الأسلحة السياسية والفكرية التي تبني ثقافة نقدية، فبدلا من الانزلاق وراء أوهام ثقافية ألم يكن من الجدير أن نمارس بدورنا سلاح النقد، نقد الذات ونقد الآخر، ونقد هذه العلاقة بيننا وبين الآخر التي تجعلنا دائما في وضع الأضعف والتابع!

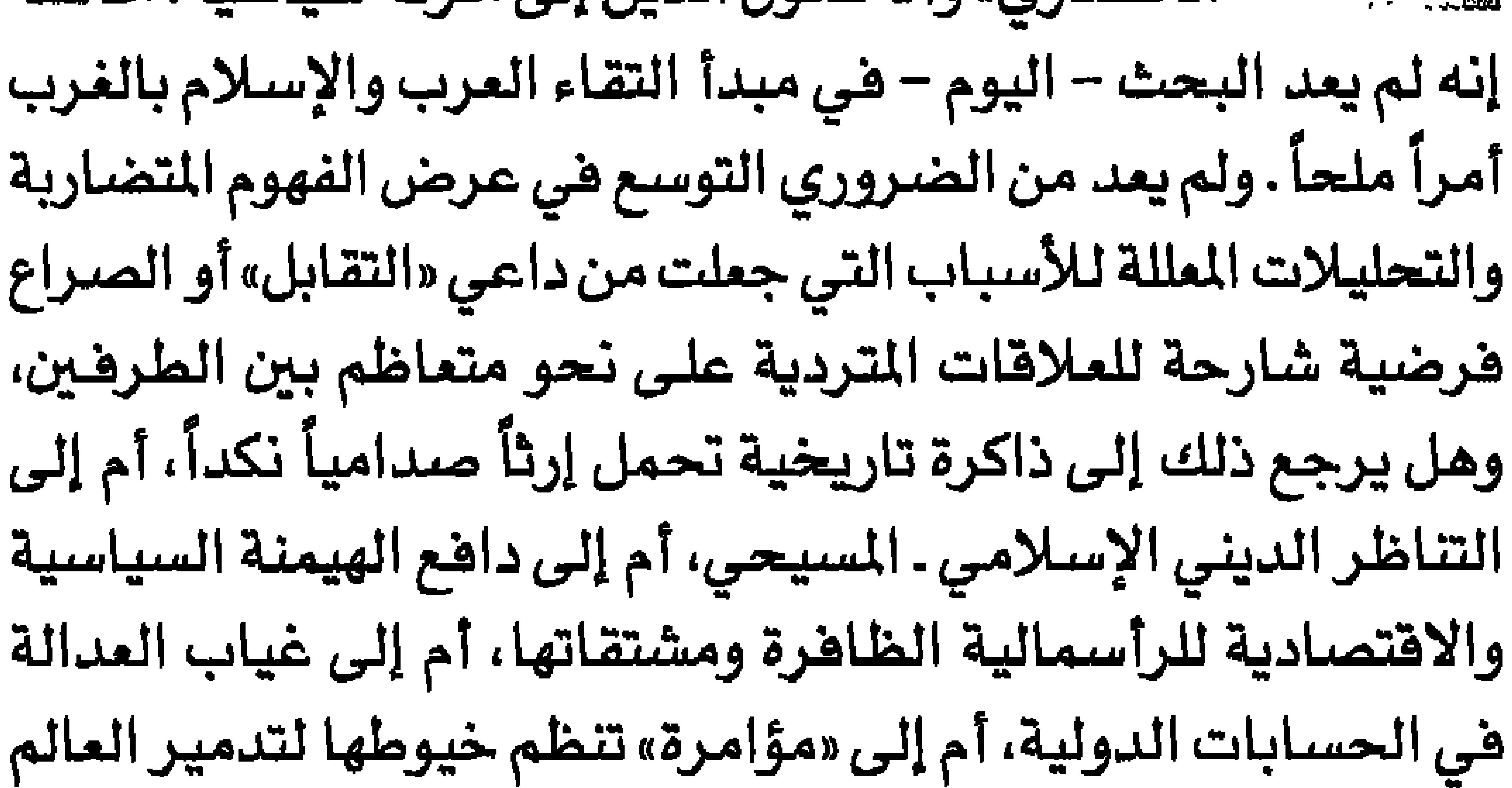


الفصل الرابع

العرب والغرب

متى تحين لحظة الحوار؟*

د. فهمي جدعان **



قبل أن نتحدث عن صدام الحضارات وتشويه صورة الإسلام، علينا أن نبحث في كيفية استخراج «الإسلام الحضاري» وألا نحول الدين إلى حركة سياسية، خاصة إنه لم يعد البحث - اليوم - في مبدأ التقاء العرب والإسلام بالغرب أمراً ملحاً. ولم يعد من الضروري التوسع في عرض الفهوم المتضاربة والتحليلات المعللة للأسباب التي جعلت من داعي «التقابل» أو الصراع فرضية شارحة للعلاقات المتردية على نحو متعاظم بين الطرفين، وهل يرجع ذلك إلى ذاكرة تاريخية تحمل إرثاً صدامياً نكداً، أم إلى التناظر الديني الإسلامي ـ المسيحي، أم إلى دافع الهيمنة السياسية والاقتصادية للرأسمالية الظافرة ومشتقاتها، أم إلى غياب العدالة في الحسابات الدولية، أم إلى «مؤامرة» تنظم خيوطها لتدمير العالم

---

* العربي. العدد ٥١٩ فبراير ٢٠٠٢

** كاتب ومفكر من الأردن.

الإسلامي، لخوف طاغ من قوة «إسلام سياسي» راديكالي صاعد، أم إلى توطين دولة إسرائيل في بقعة عزيزة من أرض العرب والإسلام، أم إلى نزعة المسلمين «الاستعلائية» وجنوحهم إلى التحدي والتحقير ودعوى امتلاك «البديل الحتمي» للحضارة الغربية ونعتهم لهذه الحضارة وقيمها «الديمقراطية والإنسانية» بالقيم المرذولة الضالة المتخلفة الفاسدة، أم إلى مجرد «حسد وغيرة» بإزاء رفاهية الغرب وتقدمه وانتظام أحواله.. أم إلى هذا كله جملة وتفصيلاً؟ فقد فعل الحدث المذهل الذي نجم يوم الحادي عشر من شهر سبتمبر من العام ٢٠٠١ فعله، وتمثل قطاع واسع من الوعي الغربي الحدث بما هو مظهر لصراع حضاري بين الغرب والإسلام، مصدقاً الدعوى التي ابتدعها برنارد لويس وشهر بها آخرون، حتى بلغت شدة الحال في المخيال الغربي مداها الأقصى في ذهاب بعض «المحرضين» إلى حدود التصريح بأن «الإرهاب الإسلامي» يمد جذوره في النص القرآني نفسه.

وبرغم ما عبر عنه قادة الغرب السياسيون وحكماؤه من أن «أولى حروب القرن» ليست حرباً على الإسلام والمسلمين وأن المسألة ليست مسألة «صراع حضاري» بين الغرب والإسلام، فإن وعيا «شقياً» ينتشر هنا وهناك ويصور الأمر على أنه كذلك، وهو في حقيقة الأمر يريده كذلك. وثمرة ذلك كله أزمة عميقة مريكة تجسدت، هنا وهناك، في فقدان الثقة وفي الخوف والحذر والتربص والكراهية. وهي جميعاً هواجس مدمرة. وإذا لم تتوجه الأنظار والبصائر والأفعال إلى تبديدها وإلى إقصاء الدواعي التي تبعث عليها، على نحو عقلاني حكيم سديد، فإن وعود المستقبل ستكون بائسة بكل تأكيد.

ذلك مطلب أقصى لحسن توجيه المستقبل، وبه أعني رد الأمور إلى نصابها وإنفاذ سياسات عملية تجعل العلاقات الآمنة لا إغراءات

المجابهة والاقتلاع هي الآمرة الحاكمة.

بيد أن هذا المطلب يحتم مراجعة مطلب آخر هو مطلب أول، ألا وهو رؤية الأمور على حقيقتها وتبين الحدود الواقعية للعلاقات بين الفضاءات المتقابلة أو المتداخلة.

والحقيقة أن واقع الأمور يوجه على نحو لا ريب فيه إلى الاعتقاد بأن قوة (القيمة) وقوة (الغايات) هما القوتان اللتان تحكمان العلاقة بين العرب والإسلام من جهة والغرب من جهة أخرى، وأن الظفر الحاسم الذي أحرزه الغرب غداة عصر النهضة - إذ حول طبيعة غائية المعرفة فوضعها في «القوة والسيطرة على الطبيعة» بعد أن كانت معرفة «تأملية» مجردة من المنفعة، على طريقة فلاسفة الإغريق، هو الذي وجه الأمور إلى ما أفضت إليه في القرن العشرين ومطالع القرن الواحد والعشرين. وهذان الوجهان من الظاهرة، أعني قوة (القيمة) وقوة (الغايات) هما اللذان حملتهما رياح الغرب الحديث إلى العالم كله.

و(القيمة) المقصودة هنا هي على وجه التحديد «الحرية» بتجلياتها الأساسية: السياسية والفكرية والاعتقادية والاقتصادية. ومنها اشتقت أو بها تعلقت قيم العقلانية والموضوعية والمساواة والعدالة والديمقراطية والمنفعة والرفاهية والخير العام.. وحقوق الإنسان. وهي القيم التي تمثل اليوم ماهية الثقافة الغربية وروحها، وتدعيها لنفسها ظاهرة «العولمة»، التي هي كما يصرح (جيدنز) ثمرة من ثمرات الحداثة.

بيد أن «ثقافة القيمة» المتمثلة في ثلة المعاني الكبرى التي تقوم عليها حضارة الغرب المعاصر وثقافته ليست هي وحدها التي تحملها رياح الغرب الجديدة لجملة العوالم البشرية المنتشرة على وجه الكوكب الأرضي في مطلع هذا القرن. فثمة بكل تأكيد وجه آخر لحضارة الغرب المعاصر، هو الوجه المتمثل في «غايات» كونية ذات طابع

نفعي خالص مشتق من الفلسفة الأداتية الفردانية التي تستند إليها طبيعة هذه الحضارة. والنفعية الفردانية سمة جوهرية للظاهرة الرأسمالية وما بعد الرأسمالية نفسها. وهي ذات طبيعة وعائية محددة: المنافسة والمنفعة. وهذان مبدآن لا يستقيمان إلا بفاعل الصراع - الآمن أو غير الآمن - والظفر المنشود فيما يفضي إلى نتيجة قاطعة هي طلب الانتشار القسري والهيمنة، الهيمنة الاقتصادية والهيمنة السياسية، إذ هما قرينان لا يفترقان مثلما أن السياسي لا ينفصل أبداً عن الاقتصادي.

كيف تتمثل الفضاءات العربية والإسلامية هذين المظهرين للقوة؟ وما طبيعة «التقابل» الشاخص الآن؟ وما أنجع الطرق وأجداها من أجل إدراك فضاء إنساني هنا وهناك، وعلى وجه أخص من أجل إعادة بناء الثقة وتبديل الخوف؟

ولا يخفى على أحد أن عالم العرب والإسلام قد شهد منذ مطلع القرن التاسع عشر حركة تنويرية بلغت ذراها في أواسط القرن العشرين. ولا يخفى على أحد كذلك، أن الحداثة الغربية قد وجهت على نحو بالغ العمق للثقافة العربية والإسلامية خلال هذه الفترة المتطاولة، وأن جهد التركيب المضني بين الحداثة من جهة والتراث والتقليد من جهة ثانية كان هو الهاجس الأساسي للعصر العربي «الليبرالي». ولعل أحد آثار الحداثة في فكر النهضة ما بدا لأهله من أن قيم الحداثة ليست غريبة عن التراث العربي الإسلامي، إذ قوبلت جملة هذه القيم بما يقابلها من المصطلحات العربية الثاوية أو البارزة في التراث: الحرية، والمساواة، والعدالة، والأخوة والكرامة الإنسانية - وذلك حين كانت الإحالة تتم إلى قيم الحداثة المتمثلة في مبادئ الثورة الفرنسية - أو الشورى والمصلحة حين كانت الإحالة تتم إلى مفاهيم الديمقراطية والخير العام ودولة الرعاية. وقد يسر التوافر «اللغوي» لقيم الحداثة في المصطلح العربي والإسلامي،

فضلاً عن الدلالات الظاهرية لهذه القيم، السبيل إلى قبولها وانتشارها في الفضاءات العربية والإسلامية، ولم يتم التخلي عن هذا الاتجاه، المتناغم مع اتجاه الحداثة، إلا غداة نجوم الحركة السلفية السياسية المعاصرة في العقد الثالث من القرن العشرين، حيث تفاوت الموقف منه في أوساط هذه الحركة بين النظر المشروط والنقدي والرفض المتعالي أو «الاستعلائي».

والغالب الأعم أن هذه القيم، قيم الحداثة، هي ذات أصول أو «شبه أصول» في التراث الإسلامي، وأن بعض قطاعات الثقافة العربية والإسلامية يحفل بها. بيد أن جميع القرائن النظرية والعملية تشير إلى أن هذه القيم لا تحمل دوماً الدلالات نفسها التي تحملها في الثقافة الغربية. ومن شأن بعض الدلالات التي يحملها بعض هذه القيم في الفضاء الغربي أن يعاظم من سوء التفاهم والفهم بين عالم العرب والإسلام وعالم الغرب. وفي الحالات التي تتطابق فيها المعاني تخضع هذه القيم في الآفاق والفضاءات العربية والإسلامية لعملية «تحديد» أو «تقييد» أو «تضييق» أو «محاصرة» لحدودها. ويتعلق هذا الأمر على وجه الخصوص بكبرى قيم الحداثة الغربية، قيمة الحرية. ومع ذلك فلا بد من القول إن شيئاً من «التقييد» يحدث أيضاً في الفضاءات الغربية نفسها، إذ لا يطلق جميع مفكري الغرب وفلاسفته قيم الحرية أو الديمقراطية أو العدالة بالمعاني نفسها أو بالحدود نفسها، والمسيحية القارة في أعماق الغرب لا تأذن دوماً لهذه القيم بأن تذهب بعيداً وشططاً في معانيها. غير أننا نستطيع مع ذلك، إذا ما وجهنا بصرنا وجهة الفضاءات العربية الإسلامية المستحدثة، أن نشهد على وجه العموم تقارباً فعلياً بين تمثلات القيم فيها وتمثلاتها في الفضاء العام والمتنوع للحضارة الغربية. وثمة تشوف لديها لهذه القيم وإقرار بها، بما هي حقائق شرعية ثابتة أو بما هي مطالب إنسانية طبيعية. ويظل التمثل

«الديني» في الصيغة التي تجسدها الحركات الدينية - السياسية السلفية والمتصلبة هو التمثل الذي ينأى بنفسه صراحة عن هذه القيم ويناصبها عداء متفاوت المعاني والأبعاد، إذ هو لا يجد أي وجه للمقاربة الإيجابية بين فضاءي القيم، ولا يتبين بين العالمين إلا وجوه التضاد والتناقض وأسباب الافتراق والتباعد، بحيث يمكن اختزال رؤيته للمسألة في الاعتقاد بأن «المعنى هنا» يفارق تمام المفارقة «المعنى هناك»، وأن لا مكان لالتقاء الطرفين على الإطلاق.

ويتعلق بهذا الوجه أن علينا أن نقر بأنه إذا كانت إحدى نتائج الحداثة الغربية إفراز ظاهرة العولمة على الصعيد الكوني، فإن إحدى نتائج الحداثة في الفضاءات العربية والإسلامية ابتداع ظاهرة «الإسلام السياسي» الراديكالي وإنفاذ عملية قسمة جوهرية في حسم «الدين الإسلامي» تم فيها فرز إسلامين اثنين - إن لم نتكلم مع الوزير الفرنسي جان بيير شوفينمان عن «إسلامات» عدة - إسلامين صارخي الهوية والمعالم والغائيات: إسم الأول منهما «الإسلام التاريخي الحضاري» والثاني منهما «الإسلام المتعالي». الأول يتعلق بجملة من المبادئ الاعتقادية والقيم الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تنشد الخير الأرضي والأخروي للفرد والمجتمع والإنسانية في إطار من الحرية والعدالة والكرامة والمساواة والسلم والتفاهم والأمن، وأتباعه هم الأغلبية الساحقة من أهل الإسلام. والثاني يتعلق برؤية متعالية للإسلام - وبعضهم يقول: استعلائية - الأصل فيها أن الإيمان العملي يفرض القسمة «الخارجية» القديمة للدار البشرية، إلى (دار إسلام) وأمان و(دار كفر) وحرب، وأن العلاقة بينهما هي علاقة صدامية. أما «القيم المدنية» المشتركة بين الإسلام والحداثة الغربية وحضارتها، فإن أتباع هذه الرؤية لا يأبهون بها، ويعتبرون أنها فرع ملتو للمسألة لا أصل لها. وبكل تأكيد فإن هؤلاء، وهم يمثلون الحركات الدينية - السياسية المتصلبة، أقلية لا ترى

فيها المجتمعات العربية والإسلامية ومؤسساتها الدينية والمدنية والسياسية خصيصة «تمثيلية» لعالم العرب والإسلام.

ويخلص مما مر أن ثلة القيم والمعاني التي تقبل بها القطاعات التمثيلية الأكثرية في الفضاء العربي الإسلامي: كالحرية، والعقلانية، والعدالة، والديمقراطية، والخير العام.. يمكن أن تقلص المسافة بين هذا الفضاء وفضاء الحداثة. وهذا لا يعني أبداً أن الفكر العربي والإسلامي مطالب بالاستسلام للمعاني والتحديدات نفسها التي تحملها هذه القيم في تلك الآفاق. فذلك كما قلت غير متوافر أصلا فيها هي نفسها - وإنما يعني أن أسباب التفاهم ودواعي الحوار وآليات التواصل تصبح، وفقاً لهذا الفهم، حقيقة واقعية واعدة. وههنا يمكن القول إن القوى الثقافية التي تنتسب إلى «الإسلام الحضاري» والفكر القومي، والتيارات المجتمعية الإنسانية، والعلمانية، والليبرالية - تستطيع أن تكوّن موقفاً عاماً مشتركاً في أمر عدد من القيم الأساسية، وأن تنهض بمهمة إشاعة هذه القيم والدفاع عنها، وأن تقدم، بها، «صورة» أخرى لعالم العرب والإسلام تحرره مما علق به من صور وأشكال منفرة وتنأى به عن طريق القطيعة الجذرية مع عالم الحداثة وتجنبه أسباب المجابهة والمقاتلة والصدام المدمر، وتسهم في تشكيل عالم آمن محلياً وكونياً.

نوهت في مطلع هذا القول بأن ريح الغرب الهجوم لا تحمل إلى الفضاءات العربية والإسلامية «ثقافة القيمة» فحسب، وإنما هي تحمل إليها – خاصة في هذه العقود الأخيرة – «غايات» الحداثة الجديدة، وهي مرتبطة بتحرير التجارة وبالتوسع الرأسمالي العالي، وباقتصاد السوق الحر. ومن مشتقاتها القوة التقنية والعسكرية. وليس يغيب عن البال أن الحركة الاستعمارية «الكلاسيكية» والبحث عن الثروات في «الشرق» وإخضاع البلدان الشرقية لسيطرة الغرب «الحديث» ونشر الحضارة الغربية والقيم الغربية في البلدان

المستعمرة، هي جميعاً من ثمار الحداثة. والتحول - اليوم - إلى اقتصاد السوق ونشر واقعة العولمة وفرضها على كل أجزاء المعمورة، كل ذلك ليس إلا استمراراً لهذه الحداثة. وسواء أكانت الغاية «تغريب العالم» أم «توحيده»، فإن كل شيء يفرض ضرباً من السيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية.

وإذا كانت فضاءاتنا قد ورثت أو تبنت بشكل أو بآخر معاني قيم الحداثة أو قدراً جليلاً منها، وكان في مكنتها، بفضل ذلك، أن تتفاعل مع الغرب الحديث وتضاهيه على سبيل الحوار والتفاهم والتمثل والتكيف والتواصل الآمن، فإن هذه الفضاءات لا تكاد تمتلك شيئا من هذا الضرب الآخر من «القوة»، قوة «الغايات». وما تملكه ليس خالصاً لها في جميع الأحوال. وبادئ الرأي هو أنها لن تكون، على المدى المنظور، إلا أسواقاً وأجواء مفتوحة لأذرع هذه القوة، وأن الهوة المادية بين العالمين ستتعاظم، وإن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ستزداد تأزماً وضيقاً وحرجاً وتفاقماً. وبالطبع، سيزداد الوضع حرجاً منذ وقائع سبتمبر المشهورة التي تتفاعل أحداثها وتتعاظم مخاطرها وتلقي بظلالها المكفهرة على أحوال المستقبل، وذلك، على وجه التحديد، بعد أن تم إشهار حرب طويلة على «الإرهاب».

وعلينا ههنا أن نشدد على الاعتقاد بأن حملة الغرب اليوم على «الإرهاب» ليست تجسيداً لصراع «حضاري» بين الغرب والإسلام، أو بين المسيحية والإسلام.

وبالطبع، أنا لا أغفل أبداً أن بعضنا يراها كذلك، وبعضهم يراها كذلك أيضاً. ولأقل بعبارة أخرى: بعضنا يريدها كذلك،، وبعضهم يريدها كذلك أيضاً. فالقطاع البشري من المسلمين الذي أظهر عطفاً على «أفغانستان الإسلامية» البائسة فعل ذلك لدواع إنسانية، ومن باب التعاطف الروحي، لا لأنه راض عن تنظيم القاعدة أو عن

أيديولوجية طالبان الراديكالية، أو أن ذلك كان من باب عطف «المغلوب المقهور» الغاضب على «المتغلب» السادر في تنكبه عن طريق العدل والعدالة وعن أداء دوره الكوني في إنقاذ قواعد هذا الطريق في مناطق أخرى تحتقر فيها هذه القيم. أما الإجماع الإسلامي الأغلبي فقد انعقد على إدانة العملية الإرهابية وشجبها شجباً قاطعاً. ومعنى ذلك أن «الحامل البشري» لما يسمى في الاصطلاح «الحضارة الإسلامية»، بما هي عقائد وأفكار وقيم ومبدعات أدبية ومادية ومواقف ونظرة شاملة إلى العالم، ينأى بنفسه وبحضارته نأياً صريحاً عما جرى وعما يجري. والغرب نفسه، خلا نفر محدود منه، يعلم ذلك حق العلم. فما هو إذن المسوغ الحقيقي للريح الهجوم الجديدة التي يراد لها أن تكون طويلة ممتدة، وكيف يمكن أن ننأى بعالمي الغرب والإسلام عن ارتكاساتها وآثارها «الجانبية» أو «العميقة» ونأذن للتفاهم والتواد والعلاقات المشتركة الآمنة بأن تكون، في المستقبل، هي المقوّمة المؤسسة الحاكمة لهذه الشبكة علاقات التواصل والتفاعل والعمل الإنساني الآمن المقصود؟

لست أشك أبداً في أن هاجس «الخوف» و«آمر الردع» هما المسوغان لهذه الأزمة. الخوف من ماذا؟ الخوف من تعاظم قوى سياسية أيديولوجية كامنة معادية للغرب وقادرة، هنا أو هناك، على اجتياز الحكم في هذا البلد أو ذاك، وعلى التزود بأسلحة مدمرة من شأنها أن تشكل خطراً حقيقياً على حاضر الغرب ومستقبله. ويكتسب هذا الوضع خطورة أعظم إذا ما نجم في فضاء بشري وجغرافي واسع يحمل طاقات ديموغرافية وطبيعية واقتصادية هائلة.. كالعالم العربي.. أو الإسلامي.. أو الفضاء الصيني. بالطبع، هناك هواجس الكرامة والهيبة السياسية وإعادة تعزيز «تقدير الذات» لدى القوة العظمى، فضلا عن اعتبارات الثأر والانتقام وغير ذلك. لكن الأصل هو الخوف الاستراتيجي. وهذا الخوف يتطلب رداً ردعياً

قوياً، هو الحرب القصوى، وملاحقة جميع «البؤر» المحلية والإقليمية والدولية التي يمكن أن توجد فيها أو تتشكل فيها قوى معادية تمثل، على المدى القريب أو البعيد، خطراً حقيقياً. ومن الطبيعي أن تكون هذه إحدى الوظائف الأساسية للدولة، إن لم تكن الوظيفة الأولى المطلقة، وبخاصة حين تكون الدولة هي «القوة العظمى» الوحيدة، صاحبة السيطرة والهيمنة الكونية المطلقة، المتطلعة على الدوام وبشكل متعاظم إلى «قيادة العالم».

ولقد بات واضحاً منذ عدة عقود أن العالم العربي والإسلامي لا يخلو من هذه «البؤر» المعادية للغرب وحضارته، وذلك في صورة الحركات الدينية ـ السياسية التي تجعل إقامة الدولة الإسلامية غاية قصوى وقصداً أول لها، وتصرح بأن المسلمين هم وحدهم المؤهلون لـ «قيادة العالم»، وبأن الإسلام هو «البديل الحتمي» للأنظمة السياسية والاجتماعية المحلية القائمة في بلاد الإسلام من جهة، ولحضارة الغرب وقيمها من جهة أخرى ـ سواء بسواء ـ وهو الطريق الوحيد لإنقاذ «البشرية الضالة»، وتختار من أجل إنفاذ هذه الغائية نهج «المقاتلة» والجهاد المادي العنيف. وليس ههنا موضع تعليل هذا النهج وبيان وجوهه، كما أنه ليس ههنا موضع التفصيل في علاقات هذه الحركات بالأنظمة والمجتمعات العربية والإسلامية القائمة ولا الإبانة عن سياسات بعض العواصم الغربية في منح قادة هذه الحركات الملاحقين سياسياً وقضائياً في ديارهم الأصلية، حق الحماية واللجوء السياسي والرعاية على أراضيها. وإنما الذي يتعين التنويه به هو أن هذه الحركات تمثل، في الوعي السياسي الغربي، بؤرا قابلة لتحويل البلدان التي توجد فيها إلى مناطق تمثل خطراً حقيقياً على مصالح الغرب وغائياته، فضلاً عن وجوده، أي بحسب المصطلح السائر: حضارة الغرب. وهذا، في تقدير الغرب، ما حدث في أفغانستان على وجه التحديد حيث أمكن، لـ «المشتبه الأول»

و«قاعدته» وفقاً للفرضية، أن يبدل طبيعة النظام الذي ابتدعه الغرب نفسه وعززه من أجل مقاتلة السوفييت، بحيث يصبح نظاماً يتحمل عبء المسئولية عن أفظع عدوان يصيب «صمام الأمان» وقلب الولايات المتحدة خلال تاريخها كله.

ليست المسألة مسألة صدام حضاري على وجه التحقيق، وإنما هي مسألة عوارض تاريخية ذات مخاطر وجودية وصدام مصالح وغايات، تبعث على الخوف وتتطلب الردع. تكمن مصلحة الغرب في حماية وجوده وضمان مصالحه والحفاظ على هيمنته الكونية قبالة أي مصدر من مصادر الخطر الكامنة أو الصريحة. وغاياته تحقيق السيطرة الكاملة على جميع «الأغيار». وفي عالم تسوده المنافسة والمنفعة وطلب الظفر تفعل هواجس الخوف وفقدان الثقة والحذر والريبة والخطر دوراً حاسماً في توجيه الفعل. وبالطبع تتدخل العوامل الأخرى التي ألمعت إليها في مطلع هذا القول، بما هي عوامل قوية مساعدة، لتعزز الأزمة أو تسوغها أو ترفع من وتيرتها وتحرض عليها. إن المسألة الغربية ـ الإسلامية الحالية لا تخرج عن هذا المنظور. والمستقبل رهين بجملة السياسات المشخصة التي يتعين على كل طرف إنفاذها ورعاية أحكامها، في سبيل إرادة عالم إنساني آمن مشترك.

ما الذي يتعين على عالم العرب والإسلام قوله وفعله قبالة جملة الأحوال المستحدثة هذه؟ وما الذي يُنتظر من الغرب، حامل ألوية الحداثة الجديدة، أن يدركه ويراجع وجوهه وينفذه، للمستقبل؟

لا يخفى على أحد أن عصر النهضة العربي والزمن الحالي قد عبرا، على وجه العموم، عن استجابة تكيفية وتمثيلية عالية لقيم الحداثة الفكرية والاجتماعية والسياسية. ومن الطبيعي ألا تستجيب جميع قطاعات الثقافة والمجتمع للظاهرة بالقدر نفسه وبالكيفية نفسها. إذ يظل للثقافات الوطنية والقومية خصوصيتها وأحكامها.

وقيم الحداثة نفسها قيم متحولة متبدلة غير نهائية. وكل أحد يعلم أن لكل حداثة «ما بعدها». لذا لا مناص من أن تنأى فرق هنا وفرق هناك عن «الخط» وتأخذ بمسار مباين بقدر أو بإطلاق أو بشبه إطلاق. وهذا هو حال بعض القطاع الثقافي «الديني». لكن من الواضح أن عالم العرب والإسلام لا يملك من المسوغات الوجيهة ما يجعله ينأى بنفسه عن ثلة أساسية من القيم المدنية التي يتطلبها العيش عيشاً «طبيعياً» كريماً في العالم الحديث. فالحرية والعدالة والديمقراطية الاجتماعية والخير العام والمواطنة والعقلانية وغيرها لا يمكن أن تكون مطالب أساسية للفرد والمجتمع في هذا العالم. ومن أجل إنفاذها يتعين أن تتضافر جملة القوى الثقافية والاجتماعية والسياسية فتعمل على إشاعتها وتجذيرها في المجتمع ومؤسساته لتصبح «صورة» لهذا المجتمع وللعالم الذي تنتمي إليه، «صورة» تضاهي «الصور» التي تجسد خطو العصر وتشوفاته. وليس يتحتم ذلك انصياعاً ضعيفاً لإرادة الحضارة الغربية وأحكامها، وإنما لأن هذه القيم، على النحو الذي تنتهي إليه الصياغة في ضوء الوقائع والمعطيات والتطلعات الثقافية النوعية الخاصة، تحمل في ذاتها مسوغات وجودها ودواعي طلبها، وهي التي تأذن بتحولات عميقة في أحوال الواقع المشخصة.

ويتعلق بهذه المسألة تحرير«الروح الإسلامية»، في مستوياتها المتباينة من عقدة «الخوف من الحداثة» وقيمها الإنسانية العليا. والذي ينبغي أن يكون بيناً هنا أن «الحداثة» لا تعني، ضرورة وحتماً، التحلل، التحلل من «الاعتقاد الديني» بكل أشكاله الممكنة. لا شك في أن بعض تيارات الحداثة يريد ذلك ويتعلق به تعلقاً وثوقياً. لكن البعض يظل هو البعض. وفي فضاء عربي وإسلامي ليس ثمة ما يمنع من الجمع بين اعتقاد ديني مستنير وبين القيم المدنية العليا التي تضعها الحداثة عنواناً لها: الحرية،

الديمقراطية، العدالة... الخ.

والاختلاف في الفهم هنا حق مشروع، لكن الخوف من هذه القيم ليس مشروعاً، ولا يجوز أن يزعم أحد أن «الإسلام يخاف من الحداثة».

ومما يترتب على التحرر من عقدة الخوف من الحداثة، في المقام الأول، طلب الديمقراطية مقدمة لغيرها من القيم الإنسانية العليا. وتشير جميع القرائن والمعطيات في المجالات الاجتماعية - الثقافية المخصوصة في عوالم الإسلام إلى أن نموذج «الديمقراطية الاجتماعية»، من بين نماذج الديمقراطية جميعاً، هو الذي يستجيب بشكل أنسب وأنجع للتطلعات التمثيلية في هذه العوالم. وبكل تأكيد، سيكون من شأن إنفاذ هذا النموذج وتجذيره وإشاعته إحداث قطيعة حقيقية مع إحدى ركائز التخلف في عالم الإسلام، ووضع هذا العالم على طريق التقدم والتواصل مع العالم الحديث.

ويحتاج المسلمون إلى تجاوز عقدة «الاختلاف» أو «الافتراق العقيدي» التي تشكو منها مناطق حرجة من عالم الإسلام. ولا بد من بذل جهود «اجتهادية» حقيقية وعميقة من أجل هذا التجاوز، إذ ليس مقبولاً أبداً أن يقول «أمير المهاجرين» إلى بلد من بلدان الغرب في إحدى شبكات التلفزة واسعة الانتشار أن «شهادة الشيعي في السني شهادة مجروحة»!

وقد بات أمراً خارقاً للعقل أن يحيا المسلمون في القرن الخامس عشر للهجرة المشكلة السياسية - الدينية نفسها التي خبروها بقسوة مريرة مطلع القرن الأول لهذه الهجرة.

وأقل ما يمكن أن يقال اليوم في أمر تجاوز هذا الافتراق هو أن يدرك المسلمون أن البديل الممكن للعزوف عن «العلمانية السياسية»، حلاً لهذه المشكلة، هو التعلق بمبدأ «حق الاختلاف» بما هو، على الأقل، واحد من حقوق الإنسان الطبيعية، وبالانصياع للإرادة التمثيلية

والنهج الديمقراطي الآمن. وبذلك يكون «حضورهم» الكوني قبالة المجال الغربي داعياً إلى التقدير والاحترام ومبدأ لضغط الهوة وإنفاذ التواصل الإيجابي.

ويتعين عليهم أن يدركوا أن عالم الحداثة الجديدة لا يأذن لهم أبداً بأن يقسموا الكون إلى عالمين أو «فسطاطين» متقابلين على سبيل الصدام والمواجهة والمقاتلة: (عالم الإيمان) و(عالم للكفر)، وأن الإسلام نفسه لا يدعوهم أبداً إلى مثل هذه «التهلكة»، وأن «التجربة التاريخية» الإسلامية نفسها لم تقبل أبداً هذه «النظرية». ويتعلق بذلك أن تقديم «دين الإسلام» في صورة «البديل الحتمي» الكوني لكل العقائد والديانات والحضارات، وإطلاق أحكام قيمية «مرذولة» على ثقافات «الأغيار» وحضاراتهم ومعتقداتهم، مما يشي في أعين هؤلاء الأغيار بموقف «عدواني صريح»، لا يمكن أن يترتب عليهما إلا أحوال «التقابل» و«المواجهة» والصدام، ومعركة «البدائل» التي لا ترحم. وبالطبع، سيقول كل الأغيار، والغرب في مقدمتهم، «لا ... نحن البديل... ونحن قادة العالم...». والتجربة أعظم شاهد على ذلك.

وإذا شاء المسلمون أن ترد لدين الإسلام صورته الحقيقية الطيبة، كونياً، في الغرب وعند الأغيار الآخرين، فإنه يلزمهم التعلق تعلقاً مطلقاً، نظراً وعملاً وقولاً، بصيغة «الإسلام الحضاري» وتأكيد القول إن ما يسميه الغرب «الإسلام السياسي» ليس إلا إفرازاً زمنياً عارضاً لعالم غاضب محتقن متفجر بسبب شروط وأوضاع تتطلب الدراسة والبحث والعلاج، وإن الإسلام في طبيعته وماهيته دين حضاري آمن رحيم. ومما يتعلق بهذه المسألة تعلقاً جوهرياً أن على المسلمين أن يحذروا كل الحذر من الوقوع في فخ تحويل دين الإسلام إلى مجرد «حركة سياسية» متفردة تقارب الأمور المحلية والكونية مقاربة «سياسية» وتقدم الإسلام للعالم بما هو «أيديولوجية سياسية» أولاً

وقبل كل شيء، لأن محصل مثل هذا «التحويل» سيتكثف في واقعتين خطيرتين: أولاهما تجريد دين الإسلام من ماهيته الأصلية وتعريته من سمة «القداسة الدينية»، وثانيتهما معاملته محلياً وكونياً بما هو «حركة سياسية» دنيوية فحسب يجري عليها ما جرى على الحركات الأيديولوجية الراديكالية في الغرب، حيث تم استئصالها أو اقتلاعها أو تدميرها.

ويقضي «الإسلام الحضاري» بأن يتنكب «الدعاة» المسلمون والعاملون للإسلام عن كل قول أو فعل يحمل أي قدر من الإساءة إلى مواطنيهم «المسيحيين» أو «النصارى»، إذ لهؤلاء الحقوق نفسها والواجبات نفسها التي لهم. ودين الإسلام لا يسمح بأي أذى أو عدوان يلحق بأي منهم. وما حدث في إحدى الكنائس في إحدى المدن الباكستانية من اعتداء على المصلين غداة أحداث الحادي عشر من سبتمبر أمر يندى له جبين الإسلام نفسه. ولا يجوز للدولة، سواء أكانت تنسب نفسها إلى الإسلام أم لا تنسب نفسها إليه، أن تتهاون في هذا الأمر بأي حال من الأحوال. وكل تحريض أو تعريض أو تشهير في هذا الشأن ينبغي أن يخضع للملاحقة القانونية والجزائية الصارمة.

أما المسلمون الذين اختاروا «الهجرة» و«الإقامة» في بلاد الغرب فمن واجبهم أن يحيوا وفق قوانين هذه البلدان وأنظمتها أو أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية لا أن يشبهوا أنفسهم بأصحاب رسول الله الذين طلبوا ملاذاً ووجدوه عند نجاشي الحبشة، فضلاً عن أن هؤلاء لم يناصبوا (دولة الحبشة) العداء والمقاتلة مثلما يريد أن يفعل (أمير المهاجرين) ومثلها فعل غيره في حق البلد الذي رضي بإقامتهم فيه.

وفي أمر الانتشار الرأسمالي العولمي والمشكل الاقتصادي ـ السياسي وغائية الهيمنة السياسية والاقتصادية، في الآن الحاضر

وعلى المدى المنظور، يتحتم على كل فضاء من الفضاءات العربية الإسلامية أن يراجع مشكلاته الخاصة العميقة وأن يرقى بأوضاعه السياسية والاقتصادية والتنموية مستنداً في ذلك إلى استراتيجيات معمقة يتوافر على تصميمها وإنفاذها مختصون تتوافر فيهم أقصى مزايا الكفاية والخبرة والنزاهة.

وما الذي يحكم به، من جانب الغرب، هذا «الترابط» الداخلي والكوني بين وقائع عالم الإسلام وبين وقائع عالم الغرب وقواه الاجتماعية والثقافية والسياسية؟

لست أشك، أولاً، في أن الغرب، سواء أتمثل في القوة الأمريكية وحدها أم فيها وفي القوة الأوربية كليهما، يدرك أنه لا يستطيع، على المدى البعيد، أن ينفذ بتعال فوق طبيعي وخارق سياسات محلية وإقليمية وكونية غائياتها مطلق الهيمنة الاقتصادية والسياسية المتفردة، وأن يغض الطرف، فوق ذلك وفي الوقت نفسه، عن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقض مضاجع الشعوب، والتي ثبت الآن ثبوتاً قطعياً أن احتقارها والاستهانة بها لا ينجم عنهما إلا التمرد والصدام والعنف. ويقع أمر إنفاذ قواعد العدل والعدالة ومتطلباتها في المركز من هذه المشكلات.

والغرب مدعو، ثانياً إلى ألا يرى صورة الإسلام «من خلال» الصورة الزمنية الطارئة التي شكلها الفعل العنيف - في (دار الإسلام) نفسها قبل (دار الغرب) - للحركات السياسية الدينية المتصلبة. ورد الأمور إلى نصابها الطبيعي يتطلب من جانب العقل الغربي إنفاذ عملية فك ارتباط قطعية بين «الإسلام الحضاري» - وهو فضاء إنساني رحيم بغير حدود، وهو الأكثري الأغلبي - وبين ما يسميه الإعلام الغربي بـ (الإسلام السياسي)، وهو إفراز زمني عارض كان للغرب نفسه يد طولى في نشأته وتطوره وفعله فضلاً عن «استخدامه»، وهو الأقلي على كل حال. ومن واجب الغرب، تبعاً

لهذا التمييز، أن يوجه فعله مع عالم العرب والإسلام وفقاً لصورة الإسلام الحضاري الإنساني وغائياته لا وفقاً لحال الإسلام الغاضب المحبط. ويتعلق بهذا الوجه من الأمر أنه ليس يجدر بالغرب بسبب هذا «الإسلام السياسي» العارض أن يحوّل «دين الإسلام» في جملته إلى مجرد «حركة سياسية» يجري عليها ما يجريه على كل الحركات السياسية الزمنية، ويجرد (دين الإسلام) بذلك من قداسته الدينية والروحية ومن سمته «الحضارية» الرفيعة، تمهيداً لاقتلاعه «تحت ذريعة النزعة العدوانية المتأصلة في الإسلام السياسي».

وتفرض «العقلانية» الغربية أن يظل لمبدأ «العلية» مكانته الخاصة في النظر وفي الفعل الغربيين. وهذا يعني أن الغرب مدعو، في فعله في المجال الإسلامي، إلى أن يتبين «العلل» التي تحرك عوالم الإسلام وتجعل العلائق بينه وبين الغرب علائق مشوبة بالشك والحذر والخوف وفقدان الثقة. فثمة ثلة من القضايا «المعلقة» والوجوه والأسباب القوية الملحة التي تكمن وراء حال هذه العلائق ويتعين على الغرب تقييمها وأخذها في الحسبان الشديد. وليس من «الحكمة العملية» أن يستهان مثلاً بمشكلات التنمية والعدالة والاستبداد وغيرها، وأن يستأثر «الفعل البرجماتي» بكل المجال، أو أن تهرأ العقلانية الأداتية أو الذرائعية من العقلانية الموضوعية ومبادئها الفلسفية وقيمها الإنسانية العليا، ما دامت حقوق الإنسان والشعوب والحرية والعدالة وغيرها من القيم العليا والمبادئ قد باتت هي القيم التي تطلبها «الثقافة الكونية» وتسعى إلى إشاعتها أو فرضها. ويلحق بهذا أنه يتعين على الغرب أن يعدل عن سياساته المزدوجة في دعم النظم الاستبدادية في العالم الإسلامي وفي تحقير هذا العالم والتهوين من قدره وقيمه بسبب سيادة هذه النظم نفسها في بعض أجزائه.

ويتعلق بهذا الوجه من الاعتبار أيضاً أن يقدّر الغرب أن «المسألة

الفلسطينية» ليست آخر المسائل في مشكل (الغرب ـ الإسلام)، وإنما هي صدر المسائل الكبرى العالقة.

وإذا لم يتدخل الغرب تدخلاً مباشراً نافذاً لحل «الصراع» حلاً عادلاً منصفاً، فإن إحدى بؤر التوتر الكبرى ستظل مبدأ للصدام والعنف ولن تتوقف دوامة الصراع العنيف أبداً وسيظل «سوء الفهم» قائماً والتفاهم عسيراً.

ومن وجوه إعادة بناء الثقة وتبديد أسباب الخوف والريبة المتبادلة وإرساء قواعد مستقبل مشترك آمن، ألا يشجع الغرب أو يدعم الحركات الطائفية أو الانفصالية أو التفكيكية السياسية في العالم العربي والإسلامي (الجزائر، السودان، مصر، العراق، لبنان، سوريا، أندونيسيا...)، وأن يظل أميناً على القيمة العليا التي تدعو إليها الحداثة الجديدة، وهي قيمة «التعددية الثقافية»، لا أن يحرص على إنفاذ الرغبة «السياسية» في التفكيك العرقي أو القومي أو المذهبي أو الطائفي استيفاءً لمتطلبات الهيمنة وإضعافاً لخصم متوهم.

وبكل تأكيد ثمة وجوه أخرى لمشكل «الإسلام ـ الغرب». لكن هذه الوجوه التي مررت عليها في هذا القول تبدو لي، في سياق الأزمة الراهنة، أكثر إلحاحاً من غيرها وأجدر بالتقديم. وليس يخالجني الشك في أنها قد تبدو، في بعض وجوهها، من باب طلب «ما لا يطاق»، ومما يتعذر إنفاذه على الوجه المقصود، لأنه إذا كان هذا الإنفاذ من الصعوبة بمكان عظيم، فذلك لأن المشكل نفسه يحمل من الصعوبات والتعقيدات والاختلاطات وعظائم الأشياء والعناصر ما يجعل الأمور على هذا النحو، ويرتب على كل فواعل الأزمة إفراغ الوسع من أجل إدراك القصور، كله أو بعضه.

علاقة شائكة وأسئلة ملتبسة *

بقلم: د. وجيه كوثراني **

درج الإنشاء العربي على اعتماد صياغات تضعنا أمام فعل خيار بين أحد طرفين في صيغة ثنائية بين ضدين: هذا أو ذاك، إسلام وغرب، حداثة وأصالة، علمانية ودين، شريعة ومجتمع مدني، وفي مسألة التفاعل الحضاري: حوار أو صراع بين الحضارات. هذا في حين أن الخيار في مثل هذه المسائل مستحيل من وجهين: من وجهة الاستحالة المتعلقة بفرد، فليس الأفراد هم الذين يختارون مسار الثقافات والأفكار، وطريقة اشتغالها بين الناس والمجتمعات وإن لعبت الإرادات لدى صنّاع القرار ومراكزه دوراً ما، ومن وجه الاستحالة المتعلقة بقدرة الباحث على تفريد العناصر الفاعلة في مجاري العلاقات ما بين الأفكار والثقافات.

---

* العربي - العدد ٥١٩ - فبراير ٢٠٠٢م.

** أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

ولعل الأرجح التأكيد بداية أن سير الوقائع، وخاصة على مستوى العقليات والذهنيات، هو أمر أكثر تعقيداً وتركيباً لدرجة يصعب (كي لا أقول يستحيل) على الباحث أن يفرد العناصر المتأتية عن سلم أو حرب، عن حوار أو صراع، عن حتميات أو ممكنات. فهل يمكن للمؤرخ أن يفرد مثلاً عناصر الثقافة الهلينية التي سادت في حوض المتوسط قبل أو بعد في سياق حروب الإسكندر أو أن يبيّن تأثيرات كل من اليونانية أو الفارسية أو المصرية أو المشرقية القديمة، في عملية التفاعل والتلاقح؟ وهل تم ذلك سلما أو حرباً؟

هل يمكن للمؤرخ أيضاً أن يُفرد عناصر الثقافة الإسلامية العالمية إبان ازدهارها، فيحدد مجاريها ومواقع التلقي والاستجابة فيها بين ما تم عن طريق التفاعل السلمي والحوار والدعوة، وما تم عن طريق الفتوح؟

والسؤال نفسه يطرح حول الوجه الآخر للحروب الصليبية التي لم توقف العلاقات التجارية والثقافية بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي.

أسئلة كثيرة من هذا النوع تطرح حول حروب القرن السادس عشر في المتوسط، وحول الحروب الاستعمارية في القرن التاسع عشر والحروب الكبرى بين الدول الأوربية نفسها، وحروب وحركات التحرّر الوطني في منتصف القرن العشرين، وصولاً إلى ما يمكن أن نسميه اليوم الحروب الصغيرة والكبيرة التي تتم في ظل العالمية الجديدة التي يُطلق عليها تعبير «العولمة». ذلك أن العالمية ليست جديدة كمسار تاريخي، وإنما الجديد هو في فواعلها الجديدة المتسارعة: الثورة المعلوماتية والإعلامية (الإلكترونية)، وتسارع وتيرة الاندماج الاقتصادي العالمي. وبالمقابل انفجار المجتمعات المهمّشة وسيولة الإرهاب العالمي.

السؤال الذي يشتق عن جملة تلك الأسئلة، هل أمكن للحروب أن

تطمس ما أنتج من أفكار، أو أن تمنع جريان هذه الأفكار في أماكن الحروب ومساحاتها وفي ما يتجاوز جغرافيتها السياسية؟

لنتذكّر أفكار الرشدية اللاتينية وكيف شقّت طريقها عبر إسبانيا المسلمة إلى العالم اللاتيني، وأفكار النهضة الأوربية التي ترافقت مع حروب الاكتشاف والاكتساح، وأفكار عصر الأنوار، ووضعانية علوم الإنسان والمجتمع، وصولاً إلى القفزات الإبستمولوجية في منتصف القرن العشرين. الأفكار والثقافات تقع داخل هذه الحروب، هي جزء منها أو تسير على موازاتها وعبر بشرها، في مسالك غير مرئية، أو بالأحرى هي مرئية على المدى البعيد، وبمنظار التأريخ للمدد الطويلة.

لذلك، فإن دراسة خبرات التاريخ ودراسة ما يجري اليوم في مسار تسارع العالمية الجديدة (العولمة)، قد تساعد في بلورة منهج للنظر إلى طبيعة العلاقة بين الثقافات وفضاءاتها، على أن نضع هذه العلاقة في قلب التاريخ العالمي، لا خارجه، أن نعي ديناميته، وحركة انتقال مركزه من مجال جيو - حضاري إلى مجال آخر، أن نتدارس عوامل هذا الانتقال أو الأفول أو الانبعاث أو التجدد. فثمة دروس من التاريخ يمكن أن تساعد على حسن النظر «وتلمّس أبواب» تخرجنا من الأنفاق التي أقفلنا أبوابها على أنفسنا بأقفال من المسلمات التي صغناها بمصطلحات هي أشبه «بطلاسم» تغلق ولا تفتح.

إن دروس التاريخ، هي دروس في المنهج وطريقة في النظر، وليست دروساً في الترشيد لحتمية تاريخية، أو في التطبيق لنماذج تاريخية من مراحل زمنية متباينة.

منذ مطلع القرن العشرين وحتى يومنا، أنتج العالم، ولاسيما العالم الغربي، كمّاً هائلاً من المعارف والدراسات التي تناولت مسار الحضارات والثقافات، يمكن للباحث العربي أن يفيد من مناهجها

وأسئلتها المجاب عنها أو المستمرّة بلا إجابة. ولعلّه من المفيد استذكار دروس ثلاثة:

الدرس الأول: في النصف الأول من القرن العشرين برزت من داخل الحضارة الغربية، وفي سياق حربين عالميتين مدمرتين، نظريات وفرضيات في نشوء الحضارات وأفولها، يقول بعض هذه الفرضيات «بأفول الحضارة الغربية» (شبنجلر)، ويقول بعضها الآخر «بالتردي الرتيب للتاريخ». ونعرف جميعاً أن أبرز من عبّر عن هذه الذهنية المتشائمة في النظر إلى حركة التاريخ هو توينبي. إلاّ أن توينبي كان يرى - وكما يوضح في كتابه «حرب وحضارة» أن سياسات الدول الكبرى أي سياسات القوة وتغليب منطق السيطرة وصراع العالم هي التي تفرغ الحضارة من مضمونها الثقافي الإنساني والروحي وتدفع بها إلى أن تصبح أحادية مادية يؤدي بها الأمر إلى التردي والأفول، لكن غني عن البيان أن هذا التوجس لم يكن في محله، إذ ما لبثت الحضارة الغربية أن جددت بنيانها ومناهجها من داخلها، في حين لا تزال أعداد من المثقفين العرب والمسلمين تنتظر تردّي الحضارة الغربية وتبشّر بذلك على غير طائل.

الدرس الثاني: في سياق تطور مناهج النظر إلى سمات الحضارات وخصائصها في منتصف القرن العشرين، تبلور منهج تاريخي مستثمر لعلم الاجتماع وعلم النفس والأناسة، والاقتصاد، ولما أنجز على هذا الصعيد من أعمال كأعمال ماكس فيبر ودوركهيم ومارسل موس، مضافاً إلى نتاج تجربة معيشة خلال حربين مدمّرتين.

ويستوقف في هذا المجال (مجال دراسة الحضارات وعلائقها)، العمل الكبير الذي أنجزه المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل (Braudel) حول تاريخ حوض المتوسط في القرن السادس عشر، أهم ما في منهج بروديل - وهو من أبرز أعلام مدرسة الحوليات الفرنسية (Le Annales)، تفكيكه للزمن التاريخي لحقبة طويلة من التاريخ،

حقبة شهد فيها التاريخ تحوّلاً عميقاً وتغيرات أساسية كالتغيرات التي نتجت عن تغيّر طرق المواصلات العالمية وتهميش المتوسط، يرى بروديل في الزمن التاريخي ثلاثة أزمنة تتقاطع بتفاوت وتأثر سرعتها وتغيرها.

- زمن جغرافي ثابت - (الجغرافية - التاريخية).
- وزمن حضاري - اجتماعي - ثقافي بطيء التغيّر.
- وزمن سياسي متقلّب وسريع.

ما يهمّني في منهج النظر هو التوقف عند المستوى الثاني

صحيح أن بروديل يعتبر أن لحضارات المتوسط الثلاث «الغربية - اللاتينية، العربية - الإسلامية، اليونانية - الأرثوذكسية (الكامنة)» قعراً عميقا، إلا أنه يرى في المسار البطيء لهذه الحضارات أوجها من التداخل، أي حيّزاً من الحركة الهادئة والتأثر البطيء المتبادل، ويلحظ على المدى الطويل (دراسة الحقبات الطويلة)، أما الصدامات والحروب والأحداث السياسية، فإنها تنتمي إلى المستوى الثالث: إذ تتحكم فيها مصالح الحكّام والتجارة والسيطرة على الطرق والممرات ومصادر الثروة، والتوترات الاجتماعية في داخل الدول.

ولابد من الإشارة إلى أن فترة الخمسينيات والستينيات شهدت أعمالاً بحثية كبرى في التاريخ العالمي أو التاريخ المقارن على غرار ما قام به بروديل من مثل عمل هدجسون، ولومبار، وأندريه ميكيل (وآخرين) وكان يمكن لهذه الأعمال أن تلعب دوراً إيجابياً في وعي التاريخ العالمي وفضاء العلاقة ما بين الحضارات في التاريخ، وهذا درس ينبغي مراجعته اليوم لأنسنة مناهج العلوم الإنسانية في تناولها لفضاء العلاقات ما بين الثقافات في عصر العولمة.

الدرس الثالث: الذي تبلور في مرحلة ما بعد الثمانينيات، نلاحظ بدءاً من الثمانينيات شيوع أسلوبين في الأوساط البحثية العالمية في النظر إلى حقول الثقافة والحضارة والتاريخ، وإلى مجال علاقة

هذه الحقول بالسياسة والعلاقات الدولية.

١- أسلوب تجزيئي في البحث يستغرق نفسه في دراسات حقلية وميدانية اثنوغرافية ومونوغرافية وتاريخية تتضخم فيها الخصائص الثقافية في المشاهد الثقافية في العالم: الحي، السوق المحلي، القبيلة، القرية، الطائفة، الاستقصاءات والاستطلاعات، وتتجزأ فيها صورة الهوية إلى أصغر فأصغر.

٢- أسلوب توليفي يعيد تركيب هذه العناصر المفردة في أعمال استراتيجية أشمل، والملاحظ أن أعمالاً من هذا القبيل قد تنتظم في علم استراتيجي جديد مواكب لمسار العولمة واستدعاءاتها.

هذه الأعمال إلى جانب استثمارها للأسلوب التجزيئي توظف فلسفات ومدارس فكرية ومفاهيم، كما توظف خبرات تاريخية ومعطيات إثنولوجية وانثروبولوجية لاستخلاص أنماط من العلاقات الدولية أو لاستشراف مسارات محتملة للعالم: فوكوياما، هنتنجتون، بول كنيدي، نيكسون.

هذه الأعمال ومثيلاتها وبغض النظر عن النوايا، تنتظم في وظيفة استراتيجية للبحث وللمعرفة، تخدم آلية بناء الإمبراطوريات الكبرى، أو منطق وفقاً لآلية الليبرالية الاقتصادية، أو وفقاً لمنطق إدارة الأزمات في علم السياسة.

ويمكن أن نسمي هذا النموذج من الباحث (الباحث الخبير) سواء مارس أسلوباً تجزيئياً أو أسلوباً توليفياً، ونموذجه معروف وشائع في التجربة الأمريكية كما تشير دراسات إدوارد سعيد، غير أن صورته تكاد تعمم في العالم اليوم بنسب تتفاوت على مستوى حجم العلاقة بصناعة القرار في البلد المعني ومدى استثمار فواعل العولمة وديناميتها وتداعياتها في اتجاه سياسات عليا.

السؤال الذي يطرح اليوم هو: أيّ باحث نتوخى في ظل هذه التحوّلات الكبرى ودروس تجارب التاريخ وخبراتها؟

بعضهم مازال ينعي على الحضارة الغربية «تردّيها» وينتظر انهيارها مستلهماً ومقلّداً كتّاباً أوربيين منذ توينبي وحتى جارودي، أو داعياً لدراسة الغرب في ثنائية معكوسة (الاستغراب لدى حسن حنفي)، وبعضهم يتوجّس الاقتباس المنهجي من باحثي التاريخ العالمي والحضارات المقارنة خوفاً على هوية مأزومة، وتوجساً من «عولمة» لم تدخل بعد في وعيهم، وبعضهم يضيع بين «باحث خبير» لا مكان له في صناعة القرار في بلادنا، و«باحث مناضل» لايزال يحمل عبء الإحباط، وقد يكون هذا مكمن اللبس في تعبيرنا عن التحوّلات التي لم نساهم فيها في التاريخ العالمي المعاصر.

نحن والغرب وحالة انفصام الشخصية*

بقلم: د. جورج قرم **

إن مناخ التشدد الديني الذي ساد في المنطقة قد أفاد إسرائيل. فقد سعى لتهييج العصبية المسيحية في الغرب لمساعدة الصهيونية ضد الإسلام فمنذ بداية القرن التاسع عشر تتميز علاقة العالم العربي بموجات من القلق والاضطراب المتواصلة، بالإضافة إلى المشاعر المزدوجة المتأرجحة بين الإعجاب بتفوق الغرب العلمي والتكنولوجي والخوف والكراهية من سياساته في المنطقة. منذ غزو نابليون بونابرت لمصر عام ١٧٩٨، مروراً بغزو فرنسا للجزائر واحتلال مصر من قبل القوات البريطانية في أواسط القرن التاسع عشر، ثم احتلال فلسطين في ١٩١٨ على يد القوات الإنجليزية أيضاً ولبنان وسوريا على يد القوات الفرنسية، ثم العراق على يد قوات إنجليزية أخرى في الفترة نفسها، ثم إنشاء

---

* العربي - العدد ٥١٩ - فبراير ٢٠٠٢م.

** باحث عربي ووزير مالية لبنان السابق.

دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ثم الهجوم الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ (إسرائيل، فرنسا، إنجلترا)، ثم الجسر الجوي الأمريكي لمساندة القوات الإسرائيلية عام ١٩٧٣، ونحن ننظر إلى الغرب مشدوهين ومترددين وبالكثير من انفصام الشخصية، بالريبة والحيرة في كثير من الأحيان، بالإعجاب بالقوة والمنجزات العلمية والمادية والحيوية الظاهرة في كل الميادين في أحيان أخرى، من الماكدونالدز إلى آلاف الأفلام والحلقات التلفزيونية والأغاني، والصحف والمجلات، وتسجيل أولادنا في مدارس وجامعات أمريكية.

ومما يزيد الطين بلة في مواقفنا المتناقضة، الغامضة، المجزأة، الباطنية أو المُعلنة، أن الغرب قد حمى البعض من أقطارنا في فترات معينة ضد الخطر الشيوعي مثلاً في أعين البعض، أو ضد أطماع أقطار عربية في أراضي وخيرات أقطار عربية أخرى، وأن الغرب ساعد شعوباً إسلامية من غير العرب مثل مسلمي يوغسلافيا والأفغان والألبان، وهو في الوقت نفسه يساعد إسرائيل مساعدة متواصلة، متماسكة، عملاقة. فنحن في حيرة لا تنتهي من أمرنا تجاه الغرب وتصرفاته ونفقد الثقة بالنفس، سواء سعينا إلى توطيد أواصر الصداقة معه أم أمعنّا في العداء له لشتى أنواع الأسباب، فيبدو وكأن لا الصداقة ولا العداء ينفعان في إقامة علاقات منطقية نرتاح إليها. نخاف من الذوبان في الحضارة الغربية المتألقة والقوية والواثقة من نفسها، إن استسلمنا إلى الصداقة والمودة، رغم ما نعيبه من سياسات مجحفة تجاه بعض القضايا الرئيسية في العالم العربي وعلى رأسها قضية فلسطين، ونخاف من قدرة إيذاء الغرب تجاهنا إذا عاديناه بشكل متماسك ومتواصل حتى يغير مواقفه المجحفة. وبطبيعة الحال، إن هذه المواقف المتناقضة والمتذبذبة - التي تتعايش وتتصادم أحياناً داخل كل واحد منّا - ناتجة عن عدم الثقة بالنفس، إفرادياً وجماعياً، قطرياً وقومياً. فنحن العرب نعيش

حالة تشرذم ووهن منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية. فلا نعلم ماذا نريد ولا نتفق بالتالي على أي شيء وحتى على المقومات الأساسية لهويتنا. ولذلك، نختلف باستمرار على الموقف الذي يمكن أن نتخذه من التغييرات والأحداث الدولية أو الإقليمية. اختلفنا على الموقف من السلطنة العثمانية بين من اعتمد الاستمرار في الولاء تجاهها بسبب الرابط الديني أو بسبب العداء للاستعمار الغربي أو الاثنين معاً، رغم ما كنا نعاني من السلطنة منذ أن بدأ الانحطاط يدب في جسمها، وبين من نبذ الولاء لها وتحالف مع الغرب ضدها لنيل الاستقلال، وهذا التشرذم قد أضعفنا إلى أبعد الحدود ومنعنا من نيل الاستقلال ومن إخراج الجيوش الفرنسية والإنجليزية من ديارنا على خلاف مصطفى كمال في تركيا الذي أسس مقومات جدية للهوية التركية، فاصلاً الرابط الديني عن الرابط القومي.

ثم اختلفنا، وأي اختلاف، في الموقف بين واشنطن وموسكو في مرحلة الحرب الباردة، فالبعض من أقطارنا دخل في التحالف مع الغرب (حلف بغداد) والبعض الآخر عقد معاهدات صداقة مع الاتحاد السوفييتي، ودبت الحرب الباردة بين العرب وتشرذموا مرة أخرى، والتشرذم لم يكن بين أقطار فقط، إنما بين القوى والتيارات الشعبية والثقافية، وكأن ليس لنا هوية أو نظام قيم جامع بيننا ومتماسك، يحول دون مثل هذه الحالة التشرذمية المضحكة التي استغلها الغرب كما الاتحاد السوفييتي لمصلحتهما. واختلفنا أيضاً في الحقبة نفسها من الزمن على الموقف من تحرير فلسطين بين من يؤيد الكفاح المسلح وسيلة أساسية ورئيسية للحصول على الحقوق الفلسطينية ومن يؤمن بمسار تفاوضي برعاية أمريكا. وكانت النتيجة انفجار لبنان على مدى خمس عشرة سنة واجتياح إسرائيل مرتين لأراضيه واقتلاع المقاومة الفلسطينية من لبنان ونفيها إلى تونس،

دون نسيان استبعاد مصر من الجامعة العربية بعد توقيعها على اتفاقات كامب ديفيد، لأننا اختلفنا أيضاً حول الموقف من هذه الاتفاقات.

واختلفنا أيضاً في هذه الحقبة من الزمن حول الثورة الدينية الإيرانية بين من أيدها وتحمس لها وبين من خاف منها وعاداها، بل دخل في حرب معها أدّت في نهاية المطاف إلى كارثة غزو الكويت وتدخّل الغرب العسكري وتشرذم عربي جدي. وإذا كانت الجامعة العربية تسعى إلى الحدّ من الخسارات في نظام التضامن العربي أو الخروج من الشلل الذي كان يصيبها عندما يستفحل الخلاف بين الأقطار المنتمية إليها، فهي تعرضت أيضاً إلى نوعين من التحديات.

فقد بادر بعض الأقطار العربية إلى إنشاء منظمة منافسة لها تشمل الدول الإسلامية كلها من جهة، كما بادر بعض الأقطار العربية إلى إنشاء منظمات عربية فرعية خارج مظلتها مثل مجلس التعاون الخليجي و اتحاد دول المغرب العربي، من جهة أخرى. وبذلك تشرذمت الهوية العربية من الناحية المؤسسية بعد أن تشرذمت مراراً في المواقف من التغييرات الدولية أو الإقليمية المهمة. واللافت للنظر أن العرب، أقطاراً ومثقفين، قد زادوا من صعوبة تحديد الهوية العربية عندما قبلوا بتوظيف واستغلال الدين في السياسات المحلية والدولية والإقليمية لمحاربة التيارات الشيوعية والقومية العربية الثورية والجذرية، كما كان يفعله الغرب باستغلال الديانتين اليهودية والمسيحية لزعزعة الأنظمة الاشتراكية أو بعض الأنظمة ثورية الطابع والقريبة من الاتحاد السوفييتي في العالم الثالث. وبدلاً من التركيز على فلسطين، القضية الأولى للعرب، تشتتت الجهود العربية وذهب آلاف المقاتلين إلى أفغانستان ومن ثم إلى البوسنة ودخلت السودان في فتنة فتاكة داخلية بسبب المغالاة في

الدين وتطبيق نظام الشريعة بشكل متشدد على كل من المسلمين والنصارى السودانيين، كما عانت مصر من عدم الاستقرار واغتيل الرئيس السادات على يد الجماعات الدينية المتطرفة ومرّت كذلك سوريا بفترة قلاقل مذهبية وتوتر داخلي كبير.

أما الغرب، فقد استمرّ في ازدهاره واستقراره وقوته ونحن نتشرذم ونضعف في النظام الدولي ولا نحظى بالحد الأدنى من الاحترام، بل أصبحت رموز هويتنا العربية المشتتة والمتناقضة هدفا لعداء الغرب تجاهنا أو عدم مبالاته بحقوقنا المشروعة، فلا القومية العربية التقليدية على النسق القومي الحديث تحظى بالاحترام ولا القومية الدينية، بشكلها الأصولي والمتشدد أو بشكلها الوسطي المنفتح، تتأقلم بالمناخ الدولي والإقليمي وخاصة مع صعود تيارات دينية متشددة في كل من المسيحية واليهودية والهندوسية والتي استمرت فاعلة بالساحة حتى بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. ومن الجدير بالملاحظة، أن مناخ التشدّد الديني الذي أطلقه الغرب في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة لإزعاج الاتحاد السوفييتي والأنظمة التي كانت تدور في فلكه في أوربا والعالم الثالث، هو مناخ مساعد للغاية بالنسبة إلى إسرائيل، وهو الكيان الديني العنصري المغتصب لحقوق الشعب الفلسطيني، والذي شرعيته الزائفة لا تعتمد إلاّ على القراءة الشكلية المتشددة والأصولية للتوراه. ولذلك، فإن كل من يساهم في تقوية المناخ الديني في الشئون الدولية والإقليمية وكل من يدخل في المتاهات السخيفة لمن يدعي أن هناك صراع حضارات وأديان في العالم وخاصة في الشرق، فهو من حيث لا يدري يساهم في تدعيم الشرعية الزائفة للكيان الإسرائيلي الذي يسعى بدوره إلى تهييج العصبية المسيحية ضد الإسلام لمساعدة الصهيونية.

ومما لا شك فيه أن الحرب الأخيرة ضد الإرهاب التي يقوم به

الغرب منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد تمّ التمهيد لمناخها منذ سنين وبشكل خاص منذ صدور كتاب صموئيل هنتنجتون (Samuel Huntington) «حرب الحضارات» وزجّ الشبان العرب في حروب متعددة خارج حدود الوطن العربي وإيواء الغرب لممثلي حركات التشدد الديني، عربية كانت أو غير عربية، بل حمايتها من الملاحقات القضائية من قبل الحكومات العربية. ويبدو أننا كنّا في غفلة مما كان يحدث من تهيئة الأرضية لموجة الكراهية والهستيريا ضد العرب. فكيف الخروج من المأزق الحالي وعدم الوقوع في شرك المغالاة الدينية والتقوقع في الهوية المبهمة، المتذبذبة التي لا تبعث على الثقة بالنفس ولا تدحض حجج العدو الصهيوني ومناصريه العديدين في الغرب؟

لا يمكن هنا الإجابة المطوّلة عن هذا التساؤل الخطير، لكننا سنكتفي ببعض الملاحظات التي من شأنها إضاءة الطريق:

أولا: إنهاء حالة التشرذم السياسي العربي وإحياء الجامعة العربية لكي تكون الممثل الوحيد في النظام الدولي الذي يتكلم باسم العرب، ويتطلب ذلك تجميد الخلافات العربية التي أصبحت تتراجع. والحمد لله ـ في السنين الأخيرة، كما يتطلب ذلك تجميداً فعلياً لعلاقات بعض الأقطار العربية المعدودة العدد التي تقيم علاقات مع إسرائيل وانسحاب العرب من أي نزاع إقليمي ودولي لا علاقة له بتعدّ على حقوق عربية ثابتة في أراضينا ومياهنا، فقد حان الوقت أن نهتم بالدفاع الجماعي عن أنفسنا وحقوقنا المشروعة بدلاً من التشتت في قضايا لا علاقة مباشرة لنا فيها، تنزف قوانا وتجرّنا إلى الظهور بمظهر الشعب الضائع لا يعلم ماذا يريد وإلى من ينتمي في النظام الدولي.

وهذا بطبيعة الحال لا يعني أننا يجب أن ننتمي إلى الغرب، بل يعني أننا يجب أن نصبح أسياد أنفسنا لا نحتاج إلى الحماية أو

الإرشاد الخارجي.

ثانيا: لا يمكن الاستمرار في اعتبار أمريكا حكماً في النزاع العربي - الإسرائيلي، فهي حامية وراعية لإسرائيل ولن يتغيّر موقفها بسهولة، ومن دون معاداة هذا العملاق بشكل استفزازي، فإن موقفنا تجاهها يجب أن يصبح أكثر وضوحاً وإن وقوفاً عربياً جماعياً يرفض الطروحات الحضارية الدينية للتركيز على الطرح القانوني الصرف للقضية الفلسطينية هو المدخل إلى الخروج من الدهاليز التي نحن فيها، ومن أجل ذلك لا بدّ من التخفيف من اتكالنا الاقتصادي والمالي على الولايات المتحدة وتكثيف علاقاتنا مع الدول الأخرى الأقل انحيازاً لإسرائيل. هذا مع الإشارة إلى أنه من حق الولايات المتحدة اختيار إسرائيل كحليف أساسي لها في السياسة الدولية، إنما لا يمكن لنا كعرب أن نستمرّ في استرضائها على أمل أن تغيّر من موقفها بالكلام الجميل فقط. وإذا لم يظهر في الأفق روح تضامن عربي جديد يتجسّد في رفض مفهوم الإرهاب كما تحدده الولايات المتحدة، فإن الموقف العربي من أمريكا يجب أن يزيد صلابة، كما يجب رفض مفردات ومقولات أضاعت جوهر القضية الفلسطينية، مثل مقولة «مسار السلام»، فالسلام ليس مساراً بل هو حدث نهائي مكرس باتفاقات واضحة لا لبس فيها ولا تحتاج إلى مزيد من المفاوضات لإيضاح عبارات مبهمة وغامضة. فقد كفانا مسارات ومفاوضات ولجان تظهر وتختفي. فإما حصول السلام فعلاً وإما استمرار حالة التوتر وعدم الاعتراف بالكيان الغاصب، وفي هذه الحالة يجب أن نهيّئ أنفسنا لتحمل هذا الوضع الصعب ومساعدة الانتفاضة الفلسطينية بكل الوسائل.

ثالثا: لن يحظى العرب باحترام أكبر في النظام الدولي إلاّ بإنهاء حالة التشرذم والميل إلى الاختلاف على كل كبيرة وصغيرة في الشئون الدولية والإقليمية وبتأكيد مقومات هوية جماعية ونظام قيم متجانس

يراعي خصوصيتنا وتراثنا، إنما لا يبعدنا عن القيم الحديثة الحقيقية وليس القيم الزائفة الجديدة حول صراع الحضارات. وفي هذا المضمار، لا بدّ من أن نتغلّب على انفصام الشخصية الذي نعاني منه تجاه الغرب، فالسياسات الاستعمارية التي مارستها بعض الدول الغربية وتصرفات الحكومة الأمريكية في السياسة الدولية شيء. وحقنا أن ننتقدها دون تردد. أما قيم العمل الخلاّق، ومبادئ الديمقراطية، وأنظمة التربية والبحث العلمي ونظم الأداء الاقتصادي العالي في القطاع الخاص، فهي شيء آخر يجب ألا نخجل من اقتباسها كما فعلته بنجاح كبير شعوب شرقية أخرى مثل اليابان وكوريا وماليزيا، ناهيك بالصين وخصوصيتها وتراثها العملاق. ونحن في الحقيقة عندما نهاجر إلى ديار الغرب ونرسل آلافا من أولادنا لاكتساب العلم فيها نعترف بشكل ضمني بتفوّق الغرب في هذه المجالات كلها وهي جوهرية. ولا شيء يمنعنا من اقتباس أنظمة غربية في الاقتصاد والنظم الدستورية دون أن نسلك السياسات الغربية الدولية أو أن نتنازل عن مقومات هويتنا القومية، إلا النقص في الثقة بالذات وعدم القناعة أو عدم الاتفاق داخل مجتمعنا حول مقومات هويتنا.

رابعاً: على الثقافة والفكر في المجتمعات العربية أن يتحركا في حوار رصين وصادق وهادئ حول هويتنا وعلينا أن نؤسس مرجعية فكرية مستقلة ومتكيّفة مع العالم الحديث الذي نعيش فيه، نبني عليها تراكماً معرفياً وثقافياً ينقصنا تماماً رغم كل جهود رواد عصر النهضة. كما يجب أن ندرس الظاهرة الدينية في مجتمعاتنا دون تشنّج ودون الخوف والخضوع إلى أنواع شتى من الإرهاب الفكري في هذا المجال، ودون أن ندخل في سجالات عقيما مع الغير. فالحوار المطلوب ليس مع الغرب بل مع أنفسنا للتخلص من العقد النفسية وانفصام الشخصية واكتساب الثقة بالنفس، أنّ الإيمان والروحيات

هي موجودة في كل المجتمعات منذ بداية الإنسانية وهي تأخذ - شئنا أم أبينا - أشكالاً مختلفة ومتغيّرة على مرّ العصور، ولكنّ الإيمان والروحيات لا يمكن أن تختصر كل الحياة المجتمعية وهي ليست المفتاح السحري للتماسك المجتمعي، بل يمكن أن تكون أيضاً مصدر فتن فتّاكة متواصلة، كما يدلّ عليه تاريخ الأديان كلها بما فيها الدين الإسلامي الحنيف. فعلينا أن نجد ما يريح فعلاً مجتمعاتنا العربية في ترتيب هويتنا الغنية، المركّبة من حضارات قديمة مختلفة، دون أن تحكم على فكرنا وتصرفاتنا العقدة من الغرب وأديانه وهويته المركّبة أيضاً من تراث حضارات قديمة مختلفة والبعض منها أثرت أيضاً في تركيب حضارتنا العربية بمكوناتها المختلفة. فهلمّ إلى الحوار الداخلي الهادئ بعيداً عن مخلفات الحرب الباردة التي دخلت الولايات المتحدة في صدام معها عنيف بعد أن كانت تحالفت مع القوى ذاتها التي تحاربها اليوم. إن الحوار الناجح في وطننا العربي سيكون الحوار الذي سيبعد عن الانفعال، سلباً وإيجاباً، بالخطاب السياسي الغربي ليركّز بقواعد المنطق والرشد على أمراض مجتمعاتنا العربية، ليس فقط في المجال السياسي والاجتماعي، إنما أيضاً في المجال الاقتصادي حيث أداؤنا العام دون سائر الأمم. ويجب في هذا الحوار ألا نكترث بصورتنا كعرب في الغرب، لأن هذه الصورة ستتغيّر تلقائياً نحو الأفضل حينما نتمكن من الوصول إلى هوية جامعة متفق عليها ونظام قيم متكيّف مع مقتضيات العصر ومتماسك وحينما نفرض على الآخر احترام حقوقنا ومواقفنا كما نجحت في ذلك أمم أخرى مثل الصين واليابان والهند.

والمهم على كل حال ليست صورتنا في الغرب، بل مستقبل أولادنا من خلال استعادة الثقة بالنفس وجعل مجتمعاتنا مجتمعات منتجة سلعياً وعلمياً وفكرياً وروحياً.

جدلية التاريخ ونظرة للمستقبل*

د. أنور عبد الملك **

من الغريب والمستغرب أن يتمّ طرح القضايا الوطنية والحضارية والقومية التي هي منّا ولنا وملكنا بدءاً من رؤية الغير، مستعملين المفاهيم والعبارات والمقابلات والشعارات نفسها، وكأنه مكتوب علينا أن نظل في مقام ردّ الفعل، دون الفعل السيادي.

نقول هذا بمناسبة استمرار طرح موضوع «الإسلام والغرب»، وكأنه يمتّ إلى واقع موضوعي، أو إلى تصوّر علمي، فهل يمكن أن نقيم مقابلة بين دائرة جغرافية - حضارية - الغرب من ناحية، ودين سماوي عالمي! المقابلة بطبيعة الأمر، يمكن أن تقوم بين المسيحيّة والإسلام أو بين اليهودية والبوذية، أو بين الديانات السماوية الثلاث والديانات المغايرة، أو حتى بين الدين بوصفه دائرة حضارية متميزة

---

* العربي - العدد ٥١٩ - فبراير ٢٠٠٢.

** كاتب ومفكر من مصر.

ودائرة حضارية أخرى لا تدور حول دين محدد، وإنما حول فلسفة حضارية، كما هو الحال بالنسبة للكونفوشية والتاوية في الدائرة الحضارية الصينية.

بديهيات، ولكنها لا تغير الأمر. ما زلنا نتجاوب مع رؤية الغير لنا. والغير هنا هو مجموعة الأمم والقوميّات والدوائر الجيو- ثقافية التي منها تتكوّن الحضارة الغربية بأوسع المعاني والتي تجمع قارتي أوربا وأمريكا الشمالية في الأساس: الغير، الغرب، الذي رفع في أيامنا مفهوم «الغرب والباقي» (أي بقية العالم)، وشعار «صدام الحضارات. ثم يبدأ مسلسل التضليل. كلما تساءل هذا «الغير» عن حقيقة الأمر، ترتفع الأصوات تشجب احتقار العالم اللاغربي بأنه مجرد «الباقي»: أليس هذا «الباقي» هو الذي يمثل ثلاثة أرباع سكان المعمورة؟ أليس هو الذي يجمع بين دائرة الحضارة الصينية ودوائر الإسلام الحضاري بالمعنى الأوسع - وبينهما مجموعة الدوائر الجيوثقافية الهندوسية - وبين الامتداد الرئيسي للدين والحضارة المسيحية في أمريكا (الهندية) اللاتينية؟ ترتفع الصيحات من الغرب تندد بأقوال الغرب، تتصايح: أنه على «الغير» ألا يصدق الغرب، أو بالأحرى: ألا يصدق أبواق لا يعبّرون إلا عن نظراتهم المصطنعة. أي أن الغرب يرفع الشعارات، ويطلب منّا أن نتنكّر لها ولا نقيم لها وزنا. حسناً.

إلى أن تقوم الحرب يوم ٨ أكتوبر ٢٠٠١، بدءاً من الحوادث الدامية يوم ١١ سبتمبر. يقال إن الحرب موجهة ضد المفهوم الجديد «الإرهاب العالمي». حسناً. الغريب أن هذا الإرهاب يكاد لا يتخّذ إلا صورة العالم الإسلامي والعربي. هذه مثلا سلسلة قوائم البلدان والمواصفات الإرهابية أوالمتعاونة معها تحدد قائمة المتهمين وكأن الأمر لا غبار عليه ولا تساؤل: العراق، إيران، سوريا، لبنان، البقاع، ليبيا، السودان، الصومال، الحركات الإسلامية في جنوب شرق آسيا

وخاصة في الفلبين. القائمة تمتد بطبيعة الأمر إلى الدول التي يطلق عليها «المارقة» وهي تجمع عادة بين كوريا الشمالية والعراق وإيران وكوبا، وتمتد أحياناً إلى القائمة الأوسع المتهمة حديثا بالإرهاب.

إلا أن الجديد الأوحد في هذه القوائم، إلى جانب كوريا الشمالية وقد بدأ اليأس يدبّ في قلوب الولايات المتحدة بعد الإيقاع المتعجل للتقارب بين الكوريتين صوب الوحدة ـ الإضافة الوحيدة يبدو أنها تقوم في كولومبيا التي تعتبرها الولايات المتحدة المصدر الأول للمخدرات إلى شبابها الذي يهرع ٨٢٪ منهم إلى الإدمان. ثم تأتي سلسلة «الفلتان» اللفظية منذ ١١ سبتمبر تؤكد «الإرهاب» المستهدف يوماً بعد يوم: عبارات مثل «الحرب الصليبية»، «التفوق الحضاري». ولعل ما هو أهم من هذا وذاك الجهد المكثّف لأشد المنادين بالتشدد والتدمير، رئيس وزراء إنجلترا الاشتراكي، بأن لا مزج بين الإرهاب والإسلام، وبين الإسلام السمح والتوجه الإرهابي في القطاعات المتطرفة منه.

إن العمل الحربي ضد العالم الإسلامي يأتي من الغرب وحده، بينما تتكاثر صيحات تبرئة الإسلام من كل سوء في العالم الغربي، وكأن سحق أفغانستان وشعبها في حاجة إلى تأكيد أن المستهدف هو شيء آخر يطلق عليه «الإرهاب العالمي» لا جنسية ولا وجهة ولا هوية ولا مركز ولا خيار له.

ثم يطالع المسلمون والعرب يوما بعد يوم التصريحات والتحليلات التي يقدمها المسئولون وكذا المفكرون والكتاب، في معظم قطاعات الغرب وخاصة الولايات المتحدة، فتزداد قناعتهم أنهم هم المستهدفون عبر مأساة أفغانستان.

أي أن الدعوة إلى التفرقة والاستكبار ومحاصرة العالم الإسلامي، ثم ضرب قطاع عزيز منه، تتم وراء ستار من الدخان: التبرئة،

التنكّر، «اللامعقول»، عملية «النصب السياسي» حسب تعبير عمرو موسى الدقيق. من أين، ولماذا، هذا كلّه؟

يصبح لزاماً علينا هنا أن نسعى إلى الأصول وإلى الصياغة القديمة لما هو قائم، وما يقوله الواقع ولو باختصار شديد.

إن المدخل الأول عبر بوابة التاريخ الأكثر شهرة هو عملية صياغة صعود أوربا، ثم العالم الغربي إلى المركزية في التاريخ الحديث للبشرية بدءاً من القرن الخامس عشر بعد عصر حضارات الإمبراطوريات الثلاث: وهي مصر الفرعونية، الحضارة الفارسية ودولتها، الحضارة الصينية والكونفوشية، وقد دخلت هذه الحضارات رحلة الانزواء تدريجيا.

كان ظهور الدعوة المسيحية على أرض فلسطين بداية لمحاولة تجميع للمؤمنين بالمساواة والمحبّة والتوحيد في قلب الإمبراطورية الرومانية المتغطرسة... وقد تم ذلك خلال قرون ثلاثة، حتى أصبحت الكنيسة وخاصة الكنيسة الكاثوليكية الغربية، في مقابل الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ومركزها مصر القبطية، هي القوة الرئيسية لتحريك الأمر في دائرة حوض البحر المتوسط، وقد حلّت محل ما تبقى من رموز الحضارات القديمة.

ثم تلا هذه المرحلة ظهور الدعوة الإسلامية وانتشارها بشكل واسع عبر قرن ونصف القرن من المغرب إلى آسيا حول محور مصر - الشام. كان طبيعيا أن يحدث تلاحم أو صدام أو تواكب - في دائرة حوض البحر الأبيض المتوسط - على كل حال عملية كبرى للجدلية التاريخية، وقد تمت بالفعل.

اتخذت هذه الجدلية التاريخية شكل التبشير، ومن ورائه الحروب ذات الطابع الديني، أي الحروب الصليبية وتسميتها حروب الفرنجة.

وفي هذه المرحلة بالغة الأهمية - العالم بين القرن الثالث والسادس عشر الميلادي - التي ظلت بعيدة عن إدراكنا حتى وقت قريب،

ظهرت دوائر أربع يمكن أن يطلق عليها دون مبالغة أنها دوائر إقليمية للمجتمع الدولي المتصاعد:

أ ـ دائرة الإسلام التقليدي العربية الفارسية في شمال إفريقيا وشرقها، وكذا جنوب غرب آسيا.

ب ـ دائرة نصف القارة الهندية وكانت ثقافاتها دائما هندوسية بينما كان الحكم السياسي فيها للإسلام.

جـ ـ دائرة آسيا الوسطى من جبال أوراس إلى المحيط الهادي، وهي الدائرة المنغولية في الأساس، والتي اتجهت بعد القرن السادس عشر إلى القيادة الإسلامية.

د ـ دائرة الحضارة الصينية الشامخة بشكل متصل في شرق وشمال شرق وجنوب شرق آسيا.

لقد قامت دول أوربا الرأسمالية بعمليات عسكرية لإخضاع العالم إلى إمرتها بعد إنهاك الأمة الإسلامية ونهاية الأندلس (١٤٩٢): أمريكا الوسطى والجنوبية أولا، ثم استنزاف الطاقة البشرية لأفريقيا السوداء (بين القرنين السادس والتاسع عشر)، وأخيراً آسيا العملاقة من القرن السادس عشر (الجنوب) إلى القرن التاسع عشر (جنوب شرق آسيا، ثم شرق آسيا حول الصين، وأخيراً اليابان عام ١٨٥٨).

وبينما قامت هذه العمليات الكبرى للاختراق والسيطرة الغربية وإقامة نظام عالمي أوربي المركز، واجهت أوربا ظاهرة غير مرتقبة. ذلك أن مجموعة الشعوب والمجتمعات والدول الإسلامية ظلّت غير راضية بالسيطرة الأوربية وذلك حتى بعد نهاية غرناطة وانهيار الخلافة الأموية ثم العباسية في العالم العربي وانتقالها إلى تركيا.

وكذا لاحظت أوربا أن أشد المناطق مقاومة للاختراق الأوربي في آسيا وكذا في إفريقيا، كانت وما زالت هي القطاعات الإسلامية، وذلك بفضل انصهار معاني التوحيد من ناحية والمركزيّة السياسية من ناحية أخرى. وقد تجلى ذلك بوضوح في المغرب والجزائر وليبيا

والسودان، وكذلك مصر والشام والعراق في عالمنا العربي، وكذا في آسيا الوسطى وشمال الهند وإندونيسيا وماليزيا. ومعنى ذلك أن الاختراق ومحاولة السيطرة والاحتلال الاستعماري - ظل محصورا في دوائر الحكم والمال ولكنه لم ينفذ إلى كسر الإرادة الشعبية وأصبح من الواضح أن هذه الإرادة قامت على أساس ديني - حضاري قومي لم تستطع أوربا الرأسمالية أن تتغلب عليه رغم الموجة تلو الموجة من الحملات الاستعمارية ثم الإمبريالية.

ثم جاءت ثورات القرن العشرين. تفجرت ثورة ١٩١٧ في روسيا القيصرية وأقامت أول دولة اشتراكية في التاريخ. كان من المأمول أن تواكبها مجموعة من الثورات للطبقة العاملة الأوربية المضطهدة. ولكن أوربا الرأسمالية استطاعت أن تستوعب الكثير من الموجات الثورية لجماهير الشعب العامل وذلك بفضل ما تراكم بين يدي قادتها من «فائض القيمة التاريخي» وحصيلة سلب ونهب وتدمير حضارات ودول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وعلى وجه التخصيص الدائرة العربية الإسلامية ثم الآسيوية وهو المفهوم الذي حددناه في مطلع الستينيات. وعلى هذا الأساس، كان من الواضح أن القوى الكامنة لرفض الهيمنة الغربية، أي القوة الثورية إنما توجد في الساحات الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، حيث توجد مجتمعات ثابتة وقوميّات واضحة وخصوصيات لم تتكسر عبر التاريخ: دائرة آسيا الشرقية حول الصين من ناحية، ثم مجموعة ساحات العالم الإسلامي، أي دائرة الحضارة الإسلامية الآسيوية - الإفريقية في الأساس حول المحور العربي الإيراني من ناحية أخرى.

أصبحت هذه هي ساحة الثورات التحريرية الكبرى التي بدأت منذ منتصف القرن الثامن عشر وبلغت أوجها في القرن العشرين، وتمثلت الحصيلة في انشقاق الصين وخاصة في النصف الثاني، خمس المعمورة، أولا وإقامة نظامها الوطني الاشتراكي وانطلاقها

إلى تنمية لم يعرفها التاريخ من قبل. ثم جاء اجتياح الحركات الثورية الوطنية التحريرية، وكذا التقدمية، على عموم ساحة العالم الإسلامي في آسيا وإفريقيا ودائرة المتوسط، وكذا آسيا الوسطى، إلى حد أن ثاني كبار مسئولي المسألة القومية في الاتحاد السوفييتي، ألا وهو أمير سيد سلطان علي رفع شعاره التاريخي في مؤتمر شعوب الشرق في باكو ثم في قلب الدولة الثالثة ألا وهو: أن قاعدة الثورات العالمية ضد الإمبريالية إنما هي مئات الملايين من الفلاحين المسلمين المعدمين في الشرق.

إنه الجو الذي ساد الثورات التحريرية الشعبية، وكذا التقدمية، في عموم عالمنا الإسلامي العربي والإيراني والآسيوي وكذا امتداده إلى قطاعات من إفريقيا. من هذين الرافدين ـ الآسيوي حول الصين والإسلامي حول المحور العربي ـ الإيراني جاءت بوادر المواجهة الجديدة واتخذت صورة مؤتمر التضامن الآسيوي ـ الإفريقي في باندونغ (أبريل ١٩٥٥) حيث اجتمع قادة الشرق الحضاري بشكل ساطع كان له دوي لم ينسه الغرب، حتى ولو انصرفنا عنه إلى حد ما قبل الصحوة هذه الأيام والحمد لله.

أي أنه لم يعد أمام مركز الهيمنة أوربا، ثم العالم الغربي على مصائر العالم إلا مقاومة الصين في الأساس، ثم العالم الإسلامي. وقد بلغت قوة الصين وانطلاق معدلات التنمية، في الاقتصاد والاستراتيجية والسياسة والتنمية الشاملة حدا جعل منها الغريم الذي يصعب محاصرته ولا نقول اختراقه. بينما بقيت جبهة عالم وشعوب ودول الدائرة الحضارية الإسلامية، وفي قلبها ثروات البترول، تبدو وكأنها الساحة الممكنة المثلى لتوغل قوى الهيمنة الغربية وسيطرتها. ومعنى هذا أنه يمكن كسر جبهة المقاومة في أضعف حلقاتها، الحلقة العربية ـ الإسلامية بحيث لن يتبقى بعد هذه العملية قوة تمنع حصار تصاعد الصين الشامخ. أي أن الهيمنة العالمية

الكامنة لمركزة الغرب أصبحت وشيكة المنال.

من هنا كان تصاعد صيحة الصدام بدل التواكب، والمغايرة بدلا من العالمية. من هنا ظهرت الإشكالية التي نحياها، والتي نحن بصدد بيان إمكان تطورها بشكل متعقل واقعي.

كان لا بد من توضيح بعض النقاط المهمة سعياً إلى البحث عن الأصول التاريخية. فالمنهج كان، ولا يزال وسيظل، إدارة عملية الصياغة التاريخية للظاهرة محل الدراسة - بدلا من وصفها من السطح - لو فعلنا، وهو ما بدأنا فيه، لاستطعنا أن نمسك ببعض النقاط المهمة لبناء مستقبل معقول:

١ - هناك مساحة واسعة من المشاركة في الجذور التاريخية، بحيث يمكن، لو أردنا، أن نقيم ساحات واسعة من التلاقي دون جهد كبير.

هذا مثلاً موضوع صياغة الطابع الحضاري المشترك لكل من الغرب والعالم الإسلامي.

كانت هذه الجذور توصف حتى الخمسينيات من القرن العشرين بأنها «الجذور اليونانية الرومانية» للحضارة الأوربية، بكل ما في ذلك من اعتراف بالمشاركة: فاليونان القديمة هي وريثة ريادة مصر الفرعونية في العديد من القطاعات والمعاني، بينما روما أقامت قوتها المركزية بدءاً من التفاعل بين مختلف مكونات حوض البحر الأبيض المتوسط.

وبالفعل كانت مرحلة العصور الوسطى الأوربية مرحلة مظلمة اعترفت بها أوربا في عصر نهضتها بأستاذية العالم العربي والحضارة الإسلامية في مختلف المجالات وخاصة العلمي والتكنولوجي والسياسي، الأمر الذي دفع بإرهاصات النهضة الأوربية إلى الأمام بقوة، بينما ظلت أوربا والغرب بعيدة عن إدراك تفوق الصين عليها في القرن السادس عشر.

وفجأة، وبدءاً من ١٩٤٨، أي منذ إنشاء الدولة اليهودية على أرض فلسطين، بدأ الحديث عن «الجذور اليهودية ـ المسيحية» للحضارة الأوربية ـ دون تفسير لهذه النقلة في المفاهيم. وبديهي أن التسمية الجديدة أدخلت الدولة اليهودية في صلب الوجدان والفكر الأوربي بوصفها الوريثة الشرعية لليهودية، قبل ظهور المسيحية والإسلام. وبذلك، أصبحت الدولة اليهودية الصهيونية المعارضة جزءاً لا يتجزأ من خصوصية الشخصية الحضارية الأوربية الغربية.

٢ ـ ولعله من المفيد هنا توضيح أن الديانات التوحيدية الثلاث كلها شرقية. وقد نشأت على التوالي من سيناء، وفلسطين، والحجاز ثم انتشرت المسيحية في الأساس في أوربا ثم أمريكا. بينما كانت آسيا وإفريقيا، أي الشرق الحضاري، ساحة انتشار الإسلام وظلت اليهودية هي الأقلية المضطهدة في العالم المسيحي والتي وجدت في كثير من الأحيان الملاذ والإنصاف في دائرة الإسلام.

إن إدراك هذا المعنى وتلك النقلة يعين على تفهم الكثير من الظواهر الغربية التي تستفز الوجدان العربي والإسلامي، كما أنه يفسّر عددا من الظواهر غير المفهومة. وعلى سبيل المثال، فسجل ألقاب الطبقة الأرستقراطية الحاكمة في أوربا الإقطاعية، وامتدادها في أسر البيوتات الغربية حتى اليوم يعبران حقيقة عن إرث أسر الضباط وصف الضباط الذين استبسلوا في ساحات القتال ضد المجتمعات الإسلامية أيام حروب الفرنجة، وقد أصبحوا بعد ذلك من صفوة من أراد ملوك وأمراء أوربا المقاتلة أن يميزوهم عن ذويهم. أي أن أرستقراطية اليوم هي وريثة أشد محاربي الأمس ضد حضارتنا وديارنا. وفي هذا ما يفسّر ذلك التوجه الغريب من شريحة واسعة من القوى السياسية المحافظة في أوربا إلى التحالف مع الأقليات التي طالما اضطهدوها، أي الأقليات اليهودية ـ تجاه غريم أو عدو مشترك ألا وهو صحوة العالم الإسلامي والعربي بعد ١٩٤٨.

٣ ـ النظرة السائدة في الغرب لعالمنا الإسلامي تتّسم بالشعور بالمغايرة والمنافسة، وفي أحيان كثيرة بالعداء لهذا «الغير» الذي هو نحن. ومن ثم فإن أساس التلاقي بين الطرفين يجب أن نسعى إليه في ميدان المعاملات والمصالح والقيم المشتركة ـ بدلاً من الجدل حول أفضلية هذا أو ذاك من العوامل الفكرية والتاريخية ـ دعنا من ساحة الأديان نفسها ـ إنها عملية تحتاج إلى نوعية جديدة من الكادر السياسي يجمع بين إدراك الأبعاد الحضارية والتاريخية التكوينية من ناحية وبين الواقعية، في ترتيب المصالح الآنية من ناحية أخرى. وهو أمر يبدو بعيد المنال إلى حد ملحوظ على ضفتي النهر الأوربي والعربي على حدّ سواء.

٤ ـ ونخطو خطوة جديدة في تحليل عملية الصياغة التاريخية للطلائع الغربية، الأوربية خاصة. فقد ظلّت هذه الطلائع ذات طابع كاثوليكي بروتستانتي وهو الطابع الحضاري المسيحي نفسه ـ حتى القرن الثالث عشر في الأساس. ثم بدأ ظهور الطبقات البورجوازية منذ ١٤٩٢ بدءاً من الاكتشافات البحرية، واتجهت إلى إقامة دولة من نوع جديد، هي دولة الرأسمالية المتحررة، أي متحررة في مواجهة النظام الملكي الإقطاعي الذي اعتنق الأيديولوجية الكاثوليكية والبروتستانتية المسيحية حتى هذا الوقت. وكانت الثورات الثلاث ـ العلمية الصناعية، في ظل الديمقراطية ـ هي التعبير عن هذا التحرك. وقد وجدت الطلائع الجديدة أنه لا مناص من اقتلاع الأيديولوجية المسيحية وإقامة ساحة أيديولوجية جديدة تؤمن بمعاني هذه الثورات الثلاث. هكذا بدأ عصر التنوير ودخلت أفكار الحضارة المسيحية في صراع مع أفكار جديدة لم تعترف إلا بالفكر العلمي ثم الوضعي والناتج الاقتصادي والعقل دون مداخل الفهم الأخرى، معاني التنوير هي التي ألهمت حركة التحديث والتطوّر المتعجل للمجتمعات الرأسمالية حتى في القمة.

كان من الطبيعي أن يصاحب هذا التمايز الأيديولوجي والتنوع الفكري صعود نوعيات جديدة من الطلائع.

وقد استمرت هذه العملية منذ القرن الثالث عشر وبلغت أوجها منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم. وها نحن أمام عالم غربي تقوده طلائع هي في معظم الأحيان لا مسيحية، ولكن علمانية، تميل إلى دعم صعود الجماعات الرأسمالية المالية الجديدة ومعظمها على صلة بالأقليات اليهودية المالية في مختلف القطاعات الوسطى صعوداً إلى القمة.

ومن هنا كان لزاماً على العالم الإسلامي والعربي أن يدرك أنه ينبغي عليه الدخول في حوار بنّاء مع القوى الإيجابية، أو على الأقل اللا - معادية له، في الطلائع الغربيّة، ومن هنا وجب الاهتمام بصحوة المسيحية وخاصة الكاثوليكية، في عصرنا بدءاً من تجديد الكاثوليكية الذي قام به البابا يوحنا الثالث والعشرين، ثم انطلاق هيئة اليسوعيين (الجزويت) إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحرير الشعوب في المقام الأول كما حدث في لاهوت التحرر في أمريكا اللاتينية. وفي مقابل هذه القوة الهائلة، نرى القطاع الآخر من كوادر العالم الغربي يتجه إلى تفكيك جميع أنظمة القيم القائمة (الدينية، الأيديولوجية، الأخلاقية، القومية، العائلية)، بهدف عزل الحاضر، وكذا هيمنة الفكر الوضعي المسطح على حساب الصياغة التاريخية.

هكذا تمت صياغة الفكر الغالب، الفكر السالب، فكر العدمية في القطاعات الأوسع من الحياة الفكرية والثقافية في الغرب الرأسمالي المعاصر.

وكذلك يجب الالتفات إلى قوى أخرى لا تقل أهمية من حيث تفاعلها الإيجابي مع العالم العربي خاصة، والإسلامي بوجه عام، ألا وهي ساحة القوى الاشتراكية الأوربية بعد نجاح عملية التجديد والتعصير - إن جاز التعبير - التي تمّت منذ عام ١٩٩١.

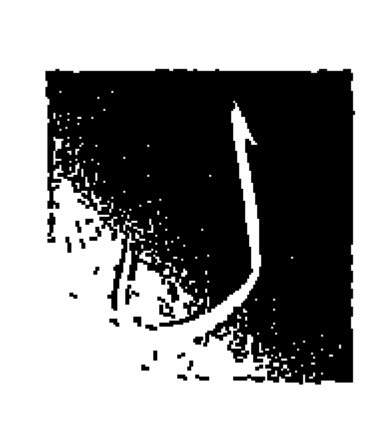
وقد عادت الأحزاب الشيوعية إلى رئاسة الدولة والحكومة في جميع دول أوربا الشرقية الاشتراكية سابقاً. هكذا أصبح الحزب الحاكم في ألمانيا الديمقراطية سابقاً ثالث أحزاب ألمانيا الموحدة، وأخيراً وليس آخرا، فإن الحزب الشيوعي بزعامة زيو جانوين الروسي هو أول أحزاب روسيا الجديدة، وله أكبر كتلة برلمانية برئاسة سيليز نييف. وقد أكدت جميع هذه القيادات الاشتراكية الجديدة موقفها ضد موجة العدوان الأمريكي الصهيوني المرة تلو المرة وكذلك حرصها على مواجهة سياسة التفاهم والدعم والتحالف مع شعوبنا ودولنا العربية.

إذن، يصبح التحرك من أجل إقامة الجسور للقيام بعمل فاعل يهدف إلى نزع فتيل الصدام بين العالمين أولا، ثم الاتجاه إلى التنقيب عن مساحات التواكب والمشاركة بدءاً من المعاملات، إلى مستوى المصالح المجتمعية الموضوعية القائمة والكامنة.

أي أن الأولوية المطلقة هنا إنما هي: صياغة السلام العالمي. هذا جنباً إلى جنب مع تكوين الكادر الإنساني والمؤسساتي المؤمنة بإمكان تغلّب الواقعية في السياسة على الهمجية، بغية التنقيب عن إمكان صياغة عالمنا الجديد. لا ضمان إذن، ولا حتمية، وإنما أولوية العمل السياسي ـ الحضاري الريادي المتّصل ـ طريق المستقبل.

تصاعد الإرهاب... وصدام الحضارات *

محمد سيد أحمد **



لقد كان سقوط حائط برلين (١٩٨٩)، ثم انهيار الاتحاد السوفييتي (١٩٩١)، هو بداية النهاية «للنظام العالمي الثنائي القطبية».

الحدث جلل... وصفه مفكر أمريكي، فرانسيس فوكوياما، بـ «نهاية التاريخ»، غير أن الصراعات استمرت، وتعذّر بالتالي القول إن التاريخ قد «انتهى»، وبعد سنوات معدودة من ظهور نظرية فوكوياما، ظهرت نظرية صامويل ب. هنتنجتون عن «صدام الحضارات»، بديلاً عن نظرية فوكوياما عن نهاية الصراعات، وعن النظرية الماركسية عن «صراع الطبقات» في مقال أثار ضجة كبيرة بمجلة «شئون خارجية» الأمريكية عام ١٩٩٣، تلاه كتاب بالعنوان ذاته نشر عام ١٩٩٦.

يقول هنتنجتون: «العالم منقسم إلى قطاعين: قطاع غربي، وقطاع

---

* العربي - العدد ٥١٨ - يناير ٢٠٠٢.

** كاتب ومحلل سياسي من مصر.

يضم أطرافاً كثيرة أخرى غير غربية»، أي، إلى جانب الحضارة الغربية، هناك حضارات عدة حددها هو بالتالية: حضارة أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، والإسلام، والحضارة الصينية، والهندية، والأرثوذكسية، والبوذية، واليابانية... (لماذا تلك بالذات دون سواها؟ سؤال لم يجب عنه هنتنجتون بطريقة شافية).

ويستدرك قائلاً: «أن يوافق أتباع هذه الحضارات على بعض أنماط الاستهلاك الشعبي الغربي والاقتصاد الرأسمالي لا يعني أن هؤلاء يحترمون القيم الغربية»، فإن ألد المنافسين للرجل الأبيض، في رأي هنتنجتون، هم أتباع الثقافات الآسيوية والإسلامية»، ويصف هنتنجتون هذا التحدي الثقافي بأنه «خطير»... يقول: «إننا بصدد دخول حقبة جديدة من الهمجية»، سببها المافيا، والحروب، ونفي قيم الغرب (لا يورد كأسباب لها الفقر، ولا افتقار النظام الدولي إلى العدالة الاجتماعية، والتمادي في عدم المساواة الذي يولده النموذج الاقتصادي الغربي الممعن في الليبرالية».

والإسلام يقلق هنتنجتون بوجه خاص، لدى المسلمين، على حد قوله، معدلات نمو سكاني مرتفعة جدا، ويذكر هنتنجتون، كصفات أخرى مميزة لعالم الإسلام في رأيه، «الإرهاب، والأصولية، والهجرة، والتمرد»، علاوة على سعي الأنظمة الإسلامية للحصول على أسلحة نووية، هذا كتبه هنتنجتون في عام ١٩٩٣، وأوحى ما كتبه في هذا الصدد بأن النظرية قد تكون صحيحة، على الأقل في نظر الغرب، وبالذات في ضوء الأحداث الإرهابية التي هزت أمريكا في ١١ سبتمبر الماضي، لقد بدا أن هنتنجتون قد تنبأ بهذه الأحداث سلفا، الأمر الذي قد يعطي لنظريته، في نظر غربيين كثيرين، قدرا من المصداقية... (علما بأن نظرية ما من الممكن أن تبدو صحيحة في مرحلة تاريخية معينة، وفي ظل ملابسات معينة، ثم تأتي شواهد على عدم صحتها في تطور لاحق).

كلمة الحضارة هلامية، إنها في تعريف هنتنجتون تتسع لتشمل «اللغة، والتاريخ، والدين، والعادات، والمؤسسات، ومسائل الهوية (كيف يعرّف الإنسان نفسه)»، إنها مجموعة عوامل متداخلة ومتفاعلة، يصعب التنبؤ سلفاً بمحصلتها النهائية، ذلك أن الوزن النسبي لمكونات الحضارة يختلف من حضارة إلى أخرى، وبالتالي فإن الحكم على حضارة معينة، عن طريق مقارنتها بأخرى، عملية فيها الكثير من المجازفة.

إن اتخاذ «الحضارة» بدلاً من «القومية» أو من «الدين»، كأساس لتقييم مجتمع معين هو تصوّر حديث نسبياً، إنه البديل العلماني لاتخاذ «الدين» أساساً للقياس، كان الدين هو المرجع لدى المؤرخين الأوربيين طوال القرون الوسطى، وحتى القرن الثامن عشر، كانت الأحداث تقاس بإرجاعها إلى ما قبل أو ما بعد ميلاد المسيح، ولم يكن هناك التفات إلى ما يتعلق بأديان وثقافات أخرى، إلا بصفتها أموراً مثيرة للفضول، أو لتيسير مهام المبشرين.

أما عن النظرة القومية، فلقد بدأت مع عصر النهضة في القرن السادس عشر، وقد كان لها مفكّروها، من أكثرهم تميّزاً المفكر الإيطالي نيكولو ماكيافيللي، الذي ركّز دراساته على دور الدولة في المجتمع.

أصبح هناك اهتمام بالثقافات الأخرى ابتداء من عصر التنوير (في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحديداً) لقد برز اتجاه لمتابعة التطور التاريخي من وجهة نظر علمانية مبنية على مبادئ النقد العقلاني، وهكذا تجاوز المفكر والأديب الفرنسي فولتير (ومعه زميله الفيلسوف والفقيه القانوني مونتسكيو) النظرة إلى التاريخ من وجهة نظر مجتمع بعينه، إلى نظرة تنطلق من تاريخ الجنس البشري ككل، لقد أرادت هذه النظرة ألا تكون مقصورة على تاريخ مجتمع بعينه، غير أنها ظلت مع ذلك مشبعة بثقافة هذا المجتمع.

أما في القرن التاسع عشر، فكانت الحركة الرومانتيكية مدعاة لإبراز ما يميّز كل حضارة على حدة، بدلاً من الانطلاق من افتراض

مفكري القرن الثامن عشر أن المجتمعات جميعاً تخضع لنسق واحد، وأن الجنس البشري بالتالي قد تميّز في كل مكان وزمان بتماثل في الصفات والخواص، لقد ركز الفيلسوفان الألمانيان جوهان فون هردير وجورج فيلهيلم فردريك هيجل على الفروق البارزة في فكر وسلوكيات أبناء الحضارات المختلفة، وهكذا أرسيا أسس الدراسة المقارنة للحضارات.

ثم ترتب على اكتشاف آثار للحضارات القديمة الإدراك بأن الحضارة ليست تقدما يجرى كخط مستقيم من الماضي إلى المستقبل، وإنما هي عرضة لمنعرجات وانتكاسات، وهكذا أصبح الحديث عن الحضارة، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، بصيغة الجمع... سلم بأن الثقافات والحضارات متعددة، ومع ذلك استمرت الفرضية أن الحضارة، بوجه عام، تتقدم ولو تدريجياً، وتحدث لويس هنري مورجان عن ثلاث مراحل أساسية في تاريخ البشرية: مرحلة الهمجية SAVAGERY، فمرحلة البربرية BARBARISM فمرحلة الحضارة CIVILIZATION.

وقد حرص مؤرخو الحضارات في القرن العشرين على تأكيد أنه من المستحيل كتابة تاريخ متسق للأحداث دون أن يؤخذ بعين الاعتبار السمات الثقافية المميزة لكل مجتمع على حدة، وبهذا المعنى يتعين الاستناد إلى كيان أوسع من «الدولة»، أو حتى ربما «الأمة»، كأساس لتمييز مجتمع معين، ومن هنا كانت الاستعانة بفكرة «الحضارة» لا «الدولة» كمرجع أساسي، ولكن كيف تم تعريف الحضارة؟ أي نهج وجب اتباعه لتكشف ماهيتها؟

هل يتعين تبني نهج «تاريخي» لتحديد عتبة معينة من التقدم الاجتماعي والسياسي والديني... إلخ، للقول إن مرحلة الحضارة قد حلت؟ أم يتعين انتهاج نهج «الدراسة المقارنة» التي تنطوي على تحليل المكونات المختلفة المشكلة للحضارات؟ ما المعايير التي يتعين الاستناد إليها لتقرير هل وصل مجتمع معين إلى مرحلة الحضارة؟ استقر رأي

الخبراء على أن أفضل سبل التعريف هو إعمال النهجين معا: «التاريخي» و «المقارن»، وحسب العلامة الفرنسي فرنان بروديل، فإن فكرة الحضارة تنطوي على معنيين، إنها تفترض تحقيق مستوى «أخلاقي» معين، وأيضاً إنجازات «مادية» معينة، وقد عرّف العالم البريطاني إدوارد برنيت تيلور الحضارة في كتابه «الحضارة البدائية» (١٨٧١) بأنها تشمل «المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل المؤهلات الأخرى التي تمكن الإنسان من أن يكون عضوا في مجتمع معين» الحضارات إذن ظواهر معقدة، تضم مختلف أوجه النشاط الاجتماعي: وسائل الإنتاج، العقائد الدينية، المؤسسات السياسية، الضوابط الأخلاقية، ومما يميز كل مجتمع هو كيفية ترابط وتمفصل هذه العوامل بعضها بالبعض الآخر.

إن بعض الخبراء لا يميّزون بين الحضارة والثقافة، وإن كان أغلبهم ينسبون إلى الثقافة الجوانب الفكرية، وإلى الحضارة الجوانب المادية.. يقولون، مثلا، «الحضارة اليونانية» بينما يقولون «الحضارة الصناعية» وبوجه عام، ينظر إلى الحضارة على أنها أكثر شمولاً من الثقافة.

إن بعض الخبراء الآخرين لا يميّزون بين الحضارة والدين، كانت الحروب الصليبية، في نظر هؤلاء، صراعات دينية وصراعات حضارية في آن واحد، غير أن النضال من أجل الدين، وتحديداً الاستيلاء على بيت المقدس، وقد بديا وقتذاك المحرك وراء هذه الحروب، قد اتخذا ذريعة لحروب حركتها في الحقيقة دوافع أخرى غير معلنة، أهمها الحيلولة دون تعرض طرق التوابل الوافدة من الشرق الأقصى للانقطاع، فلقد كانت التوابل سلعة أساسية لحفظها الأطعمة من التعفّن قبل اكتشاف «الثلاجة الكهربائية العصرية»!....

وقد توحي عوامل عدة: نظرية هنتنجتون، فاكتساب الصراع العربي - الصهيوني صفة دينية بكيفية متعاظمة، فملاحقة أمريكا لأسامة بن لادن عقب عمليات ١١ سبتمبر الإرهابية ضد نيويورك وواشنطن، بأن

الاقتتال باسم الدين قد تجدد من جديد، فهل في ذلك ما يعزز التطابق بين الحضارة والدين، أم ما ينفيه؟

الحقيقة أن عوامل كثيرة ذات تأثير في تقرير ما يندرج تحت باب «الحضارة» مع إكسابها صفات تميّزها عن الثقافة والدين، هناك مؤثرات الطقس، ومدى توافر المياه، ونوعية الموارد الطبيعية، هناك كثرة أو ندرة الأيدي العاملة، هناك صور تنظيم العمل الجماعي، ونوعية الآلات والتقنيات المستخدمة.

ثم هناك اللغة وتأثيرها في تحقيق تماسك الحضارات، وبوسع الحضارات المتقدمة أن تجمع حضارات تتحدث بلغات مختلفة، حالة الاتحاد الأوربي مثلاً، هل أخذ بهذه التجربة وهل من المتصور مستقبلاً ظهور «حضارة عالمية»؟... هل ظاهرة «العولمة» هي تعبير عن خطوة أولى في هذا الاتجاه؟ ثمة مفكرون يسلمون، شأن المفكر المصري محمود أمين العالم مثلا، بأننا بصدد التوجه صوب «حضارة عالمية واحدة»، مع بقاء العالم منقسماً إلى «ثقافات متعددة»، هل صح هذا التوجه؟

إن نظرية «صدام الحضارات تفترض أن الحضارات تتصادم بالضرورة، الأمر الذي يتعارض مع توجهها نحو «حضارة عالمية واحدة»، إلا إذا قضت حضارة بعينها على كل الحضارات الأخرى، وأصبحت هي وحدها القائمة على سطح كوكبنا... أي نجحت، دون منازع، في فرض هيمنتها عالمياً، وهذا يتعذر تصوّره دون وقوع كوارث لا يمكن أن تمت إلى «الحضارة بصلة!...

والحقيقة أن النظرية تنطوي على أوجه تناقض وعدم اتساق متعددة، جدير بنا تأملها بشيء من الإمعان:

إنها تقوم، أولاً، على إحلال فكرة «الحضارة» محل فكرة «الدولة» كمرجعية أساسية، وهذا معناه إحلال مرجع هلامي، غير محدد المعالم، لا يمكن قياسه بدقة، وليس من السهل تفكيكه إلى مكوناته الأصلية، محل مرجع الدولة، المحدد المعالم، والمتسم بخواص تقبل القياس بدقة.

ثم إنها تعني، ثانياً، إضفاء صفتي الثبات والدوام على ظواهر هي أقرب إلى الظواهر الانتقالية، ذلك أنه لو كانت فكرة صدام الحضارات هي الأصل، كان ينبغي لها أن تسود في كل العصور، وليس في عصر غير عصر آخر، وثمة عيب منهجي في افتراض أننا بصدد «صدام الحضارات»، واعتبار أن الظاهرة مستقرة في مرحلة تاريخية معينة دون مراحل تاريخية أخرى، إننا إذن بصدد خلل بنيوي يمس النظرية ذاتها.

ثم هناك، ثالثاً، تناقض في افتراض رفض التفاعل بين الحضارات في عصر يوصف بعصر «العولمة»، ذلك أن عصر «العولمة» هو في الأساس عصر التفاعلات على نطاق الكوكب كله، بل عصر التخلي عن فكرة «السيادة المطلقة» لكل دولة على حدة، عصر الحديث عن «حق» - وربما أيضاً عن «واجب» - التدخل «الإنساني» في حالات ارتكاب «جرائم حرب»، أو «جرائم ضد الإنسانية» تمس «حقوق الإنسان/المواطن» في الصميم، كيف الجمع بين ذلك وبين رفض التفاعلات بين المجتمعات بدعوى صدام الحضارات؟

إنها - باختصار - نظرية تعني محاولة التعلق بثوابت لصعوبة ملاحقة التغيير السريع الذي بات يتجاوز القدرة - نفسياً وسيكولوجياً - على الملاحقة.

ثم تقوم النظرية، رابعا، على إهمال الاقتصاد بصفته «المحرك الرئيسي للتاريخ»... (هل من الممكن إغفال التوابل عند الحديث عن الحروب الصليبية، والنفط عند الحديث عن حرب أفغانستان المجاورة لنفط بحر قزوين؟)، إن النظرية تغلب العوامل «العلوية» (اعتبارات الثقافة والفكر والقانون والدين والحالة النفسية...) على العوامل التحتية (الاقتصاد، الواقع الاجتماعي، والسياسي المعيش...) في تقرير مجريات الأحداث.

ثم إنها، خامساً، نظرية تقوم على قدر لا يستهان به من اللاعقلانية،

واللاشفافية، واللاديمقراطية، ذلك أن الحضارات تقوم على عناصر كلية، المفترض فيها أنها منفصلة، ولو بصفة نسبية، بعضها عن البعض الآخر، وأن التفاعلات بينها أقل بكثير من التفاعلات داخلها، إنها بالتالي نظرية تقوم على تمييز قطاعات البشر حسب اختلافاتهم الحضارية، الأمر الذي قد يسفر في بعض الأحوال عن نوع من التمييز العنصري.

إنها، سادساً، وبهذه الصفة، نظرية رجعية، تفترض العودة بنا إلى حتمية المواجهة العدائية، إلى الهمجية، إلى زوال القوانين التاريخية، إلى الفوضى، إنها نظرية تقوم على التمادي في اتجاه عكسي لاتجاه «الجبرية التاريخية»، وربما كرد فعل لشيوعها في مرحلة القطبية الثنائية السابقة.

إنها، في النهاية، على حد قول البعض، نتاج تغيرات سياسية وبنيوية في النظام الدولي القائم ذاته، وجدت تعبيرها الأبرز في اتفاقات دايتون والبوسنة، وبشأن كوسوفو ومقدونيا، أي من خلال تعميم التجارب التي كانت البلقان مسرحاً لها في السنوات الأخيرة، إنها ترسيخ لنهوض أمريكا بدور الدولة المقررة لمجريات الأمور عالميا، بدور الشرطي العالمي، بل إنها نظرية محبطة تعني استحالة حل الصراع العربي - الإسرائيلي، نظرية تبرر استمرار الحرب إلى غير أجل، وضرورة أن تسلم الأطراف العربية باستحالة مناهضة إسرائيل في النهاية.

بل جاز لنا القول إن نظرية صدام الحضارات وثيقة الارتباط بمرحلة تصاعد الإرهاب، وهيمنته على الوضع الدولي، والقول باستمرار القطبية الثنائية في صورة مستحدثة، لا في صورة مواجهة بين الشيوعية والرأسمالية، بين الشرق والغرب، بل بمواجهة بين قطبين أحدهما في إطار «شرعية» النظام تتزعمه أمريكا، وقطب «إرهابي» خارج «شرعية» النظام تتهم أمريكا بن لادن بتزعّمه.

إن الحديث عن صدام الحضارات كأساس، إنما يعني استمرار

مرحلة تعاظم شأن الإرهاب إلى غير حد، وهذا بطبيعة الحال غير ممكن وغير صحيح، إن نظرية صدام الحضارات نظرية تبرر وجوب استمرار الإرهاب وظهوره بمظهر الظاهرة الأكثر أهمية على الساحة الدولية، والحقيقة أننا بصدد فريقين في هذا الصدد: فريق بن لادن من جانب الذي يدعي أنه يخوض جهاداً باسم الإسلام، جهاداً لا يتميز عن الإرهاب، بل ينطلق من أن الإرهاب لا يتعارض مع الجهاد، وفي مواجهة ذلك الفكر المحافظ الغربي الذي ينطلق من أن الإرهاب وثيق الارتباط بالإسلام، وبالتالي فإن الصدام لا مفرّ منه وحتميّ.

أما نحن، فلا نسلم بهذه الحتميات، ولا نسلم - كما يدّعي الفريق المحافظ في الغرب - بأن الإرهاب ذو ارتباط عضوي بالإسلام، بل إن المستقبل لحوار الحضارات، لا لصدام الحضارات، ولا لحتمية استمرار المواجهة بينها، وهذا نؤسسه على ما يلي...

يتميز عالمنا المعاصر بأنه مشكّل من قوى على طرفي نقيض، منها ما يسهم بدور في اتجاه التفاعل والتواصل والتداخل بين الحضارات، ومنها ما يسهم بدور في اتجاه التنافر والتصارع والتضاد بينها، إن الأولى تنهض بدور في طمس الصراعات، والثانية في تأجيجها، والمحصلة النهائية لهذه القوى المتفاعلة أو المتصادمة هي التي تقرر مجريات الأحداث.

وثمة أمثلة عن المجموعة الأولى من القوى، وثمة أمثلة عن الثانية.

إن ثورة المعلوماتية على سبيل المثال، أي إنجازات التكنولوجيا في مجال الإلكترونيات (الراديو - التلفزيون - الفاكس - الأقمار الصناعية - الموديم - التليفون المحمول - إلخ...) قد أفضت إلى إسقاط الحواجز بين الناس، وإلى الإحساس باختزال المسافات، بل بإلغائها تماماً في أحوال كثيرة، هذا نموذج واضح لدور التكنولوجيا العصرية في التقريب بين البشر.

وربما نهض بأثر مماثل ما جرى خلال مرحلة الحرب الباردة من

إنجازات في مجال مختلف نوعياً، هو مجال أسلحة الدمار الشامل، مجال تكنولوجيا التدمير لا تكنولوجيا البناء والتعمير وتوطيد الاتصالات، لقد أوجد سباق التسلح ما عرف بـ «معادلة الرعب النووي» الأمر الذي ألزم الكتلتين الغربية والشرقية، رغم عدائهما، بالسعي إلى استراتيجيات تعايش، تحاشياً للإفناء المتبادل، هذا إنجاز تكنولوجي آخر كان له أثره في الحيلولة دون وقوع صدام أكثر - ربما - مما كان له أثر في تشجيع الصدام، وبوجه عام جاز القول إن قوة التكنولوجيا في إحداث أوجه تقارب، كثيراً ما بات أقوى من قوى اليأس في إحداث تفرقة، مجرد بروز ظاهرة «العولمة» بإنجازاتها الكثيرة في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد (بروز الشركات المتعدية الجنسية مثلا، ذات دور في توطيد أركان «العولمة» يفوق قدرات العديد من الدول)، وحتى في مجال التسلح، هي تعبير عن بلوغ أوجه التواصل بين البشر حدا تجاوز في أحوال كثيرة عوامل التفرقة والتضاد.

تلك عوامل بات لها دور في تحريك أوجه التقارب، غير أن هناك أيضاً عوامل لها دور في تنشيط أوجه التفرقة والتصارع، منها، على سبيل المثال، أن مواجهة الشيوعية في عصر القطبية الثنائية قد طمست الخلافات بين العالمين الإسلامي والمسيحي - اليهودي، ثم عادت هذه الخلافات لتحتل مقدمة المسرح مع انزواء شبح الشيوعية، هكذا أسفر الصراع العربي - الإسرائيلي عن حقيقة لم تكن في الحسبان، وهي أنه أكثر صموداً في وجه بلوغ تسوية من الصراع بين الشيوعية والرأسمالية! وأنه كفيل باستعادة بعد ديني (المواجهة بين الإسلام واليهودية)، آخذ يزاحم بعده السياسي - الأيديولوجي - العلماني (المواجهة بين القومية العربية والصهيونية).

إن ما جرى في أفغانستان نموذج ناطق للعملية برمتها، لقد استعان الغرب بالإسلام الراديكالي ضد السوفييت، ثم تفجّر الإسلام الراديكالي في وجه الغرب.

إن «صدام الحضارات» هو تعبير عن أن عوامل التنافر أقوى من عوامل التقارب والتكامل... و «حوار الحضارات» هو تعبير عن تغلب عناصر التواصل والتكامل على عوامل التنافر والتضاد، إننا، في التحليل الأخير، بصدد قطب «إرهابي» في مواجهة قطب «العولمة»، قطب يرمز للعصيان على النظام الدولي القائم في مواجهة قطب - بزعامة أمريكا - ينسب لنفسه فضل إكساب هذا النظام «شرعيته».

وفي الدوائر التي يسود فيها منطق رفض النظام ومحاربته، بلغ اليأس حد المراهنة على لعبة الإفناء والموت، لعبة العمليات الانتحارية - الاستشهادية، بدلاً من لعبة الحياة، إن لسان حال الإرهاب هو: قدري هو أن أموت جوعاً أو اضطهاداً أو إهمالاً أو تهميشاً، رغم أنني لم أرتكب جرماً، ولذلك فإن سلاحي الأكثر مضاء، سلاحي الذي يكسبني زخماً، هو تعريض أبرياء مثلي لمصيري!»، إن تعاظم شأن الإرهاب إنما يعني بلوغ الاقتتال حد عدم الالتزام بقواعد التآخي الإنساني بين البشر، حد عدم الاعتراف بحق الآخر حتى في الوجود الجسدي، وعودتنا إلى مراحل الهمجية والبربرية السابقة على الحضارة.

وأصبح السؤال الكبير هو: كيف جعل عوامل التواصل والتكامل أقوى من عوامل التنافر، بل وتردي هذه الأخيرة إلى حد بلوغ عتبة اليأس، وعتبة الإرهاب، والرجوع بالبشرية إلى الهمجية؟ كيف تغليب الحوار الحضاري على الصدام والفوضى؟ كيف إشعار أهل كوكبنا جميعاً بأنه قد توافر لهم جميعاً قدر من العدالة وتكافؤ الفرص، يغني عن الحاجة إلى المراهنة على لعبة الموت والإفناء؟

لقد أثبتت أحداث ١١ سبتمبر في أمريكا أن موازين القوى الظاهرة كانت مغلوطة، وأن ما أمكن تكشفه من خلال «مشروعية» النظام لم يكن إلا جزءاً من الصورة، إن الصراع المكشوف ممتد في حقيقته إلى صراع خفي يجري خوضه خارج نطاق «مشروعية» النظام، وهو الصراع المنسوب إلى الإرهاب، والإرهاب المضاد من قبل الدولة ضد الإرهاب.

وكخطوط عريضة للإجابة عن السؤال، أطرح العناوين البارزة التالية:

- وقف الحرب، والحيلولة دون زيادة انتشارها، واستخدام التفوق التكنولوجي في مختلف جوانبه، قبل الردع العسكري، كسلاح رئيسي في إبطال مفعول الأعمال الإرهابية.

- إصلاح النظام الدولي لإجهاض مبررات اللجوء إلى الإرهاب، ويتطلب ذلك حلا عادلاً لمشاكل عويصة كشفت عن أوجه غبن صارخة، على رأسها القضية الفلسطينية، لقد نجح بن لادن في اختطاف القضية الفلسطينية، أو على الأقل، في الظهور بمظهر من يحرص عليها أكثر من أي طرف دولي آخر داخل إطار «شرعية» النظام، وليس مهما في هذا الصدد أن تعلم القيادات والنخب أن تأييده للقضية الفلسطينية هو لعلمه بأن أمريكا وإسرائيل لا تستطيعان تسوية هذه القضية الفلسطينية، وليس لأنه هو ذاته حريص على تسويتها، بل ربما كان العكس هو الصحيح، إلا أن العملية هي في حقيقتها ابتزاز، هي استغلال نقاط ضعف أصيل في النظام الدولي القائم، ولن يكشف بن لادن في هذا الصدد إلا بعمل حاسم في خدمة هذه القضية، وقد أصبح النظام الدولي مواجهاً بتحد، هو إثبات قدرته على إفساد صور الابتزاز التي لا يتردد الإرهاب في اللجوء إليها.

- نقل كل مكونات الصراع إلى العلنية والشفافية والديمقراطية - وإتاحة فرصة المشاركة في صنع القرار للجميع.

- دعم هيئة الأمم المتحدة بهيئة للمنظمات غير الحكومية، تمثل وجهات نظر المجتمع المدني في القضايا الكبرى المصيرية، لا هيئات المجتمع العالمي ومؤسساته الرسمية فقط، سواء قصد بذلك المؤتمرات الدولية، أو النوعية، أو الإقليمية.

هل نحن في «علاقة مشوّهة» ... مع النفس؟ *

د. محمد جابر الأنصاري **

أستميحكم العذر. أود تعديل السؤال إلى ما هو أعمق من العلاقة مع غرب أو شرق. إن سؤال ملف «العربي» بصيغته المحددة سؤال مطروح وملح، لكن الأكثر إلحاحا هو إشكالية «العلاقة المشوهة مع النفس». نعم إنها «علاقة مشوهة». والتعبير دقيق ونافذ - لكن خطورتها الأشد أنها مع النفس لذلك فهي تنعكس على العلاقة مع «الآخر».

هي إذن قبل كل شيء لحظة المواجهة مع النفس أولا، المواجهة مع النفس، من أجل المصالحة مع النفس، بكل أبعادها الجمعية والفردية، التاريخية والحضارية، المجتمعية والسياسية، وذلك ما حاول كاتب هذه السطور التنبيه إليه في كتاباته منذ عقود.

«إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...»، لنكن قادرين

---

* العربي - العدد ٥١٨ - يناير ٢٠٠٢.

** مفكر من البحرين، عميد الدراسات العليا بجامعة الخليج العربي.

على الاعتراف بأننا نعيش «علاقة مشوهة» مع أنفسنا قبل أن نعيشها مع الغرب، إننا نعيش الصراع الحضاري الذاتي مع الموروثات المتعارضة المتراكمة عبر عصور تاريخنا المزدهر والمنحدر على السواء ضمن خليط من النقائض والأضداد في صميم تكويننا المجتمعي والحضاري، دون حسم، ودون أن نجرؤ على ترك ما هو تاريخ للتاريخ، وإبقاء ما هو حاضر ومستقبل للحاضر والمستقبل. إننا نعيش اليوم خليطا نشازا من عصور المماليك والعصور الحديثة وشخصيتنا الجماعية المعاصرة متحف متحرك لكل المعروضات بلا تمييز أو هوية.

لماذا وصل الآخرون من هند وصين ويابان في قارتنا الآسيوية وفي شرقنا الواسع إلى ما وصلوا إليه ولم نصل نحن... بعد؟ سؤال طرحه أستاذ التاريخ العربي المرحوم شاكر مصطفى في ندوة أزمة التطور الحضاري العربي التي عقدت بالكويت عام ١٩٧٤ وما زال من الأسئلة التي تتحدى قدرتنا على الإجابة.

إن البيت المنقسم على نفسه لا يمكن أن يواجه الآخرين. نحن «نعظ» الغرب ليكون إنسانيا عادلا، و«نناشد» إسرائيل لتكون قوة مسالمة... ولكن ماذا فعلنا لأنفسنا؟ وماذا أعددنا لهم من «قوة»... ليستمعوا إلينا بالفعل.

أعني القوة اللازمة لهذا العصر بأبعادها الشاملة، غير شجاعة الانتحار الذاتي، المعبرة عن منتهى الاستعداد للتضحية، بلا ريب، لكن المعبرة في الوقت ذاته عن بالغ اليأس.

كيف نتجاوز هذا اليأس إلى الفعل... الفعل الحضاري والتاريخي في هذا العصر، بمنطق العصر، وبكل أدوات العصر ذات الفعالية الدائمة... التي تمكننا من الانتصار بدل الانتحار... وتجعلنا شركاء حضارة في واقع العالم. لا مجرد ضحايا إثارة على شاشاته.

أمريكا قوة إمبريالية؟ إسرائيل قوة عدوانية؟ بطبيعة الحال...ولكن لماذا معظم جهدنا الذهني والخطابي متركز في أن نفسر الماء بعد

الجهد بالماء، ونراوح في نقطة الصفر؟ خطاب فكري وشعبوي كهذا إلى أين يقود الأمة؟! هل أمريكا وإسرائيل جمعيات خيرية؟ لا توجد قوى زاهدة ورعة وقوى طامعة شريرة في العالم. كل القوى ذات مصالح ولا تفهم غير لغة القوة... فلماذا نحن، أعني العرب والمسلمين المعاصرين، رغم كل التضحيات، لم نعرف بعد كيف نسلك الطريق إلى مثل هذه «القوة» الرادعة والفاعلة... المنصوص عليها في كتابنا القويم الذي علمنا أيضاً ألا نلقي بأنفسنا إلى التهلكة.

إن القدرة على التضحية بالنفس إذا لم تصحبها القدرة على إعادة بناء النفس ستبقى مجرد حالة انتحارية إلى ما لا نهاية،وهذا ما يريد عدونا أن يدفعنا إليه كي نبقى محاصرين في خنادق اليأس ومتمسكين بذلك النوع من المقاومة التي لا تعبر إلا عن اليأس... لا يجوز أن يتحول عالمنا الإسلامي الواسع، بموقعه المنفتح، بحضارته وتراثه، بشعوبه الحية وبوعود المستقبل المتاحة أمامه إلى «غيتو» آخر، إلى قلعة «مسادا» محاصرة، فهذا ما تريده إسرائيل لنفسها، فلنتجنب عدواها القاتلة، ولنقاوم استنساخها المشوه.

علينا أن نحول القدرة على الاستشهاد - وأمتنا تملك الكثير الكثير منها - إلى قدرة على إعادة البناء... وقدرة على الحياة المنتجة الفاعلة المؤثرة في عالمها كما تعامل المسلمون الأوائل في صدر الإسلام مع عالمهم فكانوا شركاء فاعلين في صنعه، بل كانوا سادته بالإبداع العلمي، والتفكير العقلي، والتسامح الديني والانفتاح الحضاري.

اللافت أن قدرة أمتنا على التضحية بالأنفس عظيمة، لكن ماذا عن قدرتها على البناء في معركة الحضارة التي عليها المعول في نهاية المطاف؟أليس لافتا أن اليابانيين لجأوا إلى المقاومة الانتحارية (الكاميكاز) ضد الأمريكيين عندما تيقنوا من الهزيمة ووصلوا إلى يأس الاستسلام، فلم يجدوا أمامهم إلا هذا الخيار اليائس والبائس!

غير أنهم عندما حسموا أمرهم من جديد وقرروا أن يبنوا اليابان

القوية المعاصرة، يابان المعجزة الاقتصادية التكنولوجية، كفوا عن عادة التضحية الانتحارية، رغم عمقها في تراثهم، ورغم شجاعتهم المؤكدة، واتجهوا إلى تضحية من نوع آخر... تضحية النَفَس الطويل، تضحية العمل المنتظم والإنتاج المنتظم وإعادة البناء الشامل، رغم المحرقة النووية التي أصرت أمريكا على عقابهم بها، أطفالا ونساء وشيوخا، وهم في لحظة الهزيمة المتحققة، لم يكن من الضروري إطلاقا تدمير اليابان بالقنبلة النووية فقد كان استسلامها مؤكدا. لكن أريد عقابها و«الثأر» مما فعلته في بيرل هاربر، وتقديم الدرس للقوة الروسية السوفييتية الصاعدة حينئذ. واللافت أن ألمانيا النازية التي بدأت الحرب لم تعاقب بذلك واقتصر العقاب على جنس آخر، وعرق آخر... في آسيا!

لكن اليابانيين لم يخطفوا طائرات... لم يقتلوا مدنيين بل واصلوا العمل المنتج على مدى عقود... وتحملوا عار الاحتلال من أجل إعادة البناء إلى أن ثأروا منه بأن أصبحوا «شركاء» في الإنتاج والحضارة لا يستغني عنهم عدوهم... بل ينافسونه بإنتاجهم المتقدم في عقر داره... وها هو ذا «عدوهم» يطلب مساندتهم العسكرية له بما يتعدى كل القيود المجحفة التي فرضها عليهم ليرسلوا سفنهم الحربية من جديد إلى بحار آسيا حيث دُمرت سفنه في معارك الأمس على يد آبائهم وأجدادهم المحاربين.

إذا صح أن الفاعلين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانوا عربا، أليس مؤلما أن يقارن المرء بين «الحضور» الياباني في الولايات المتحدة، والغرب بعامة المتمثل في التقنيات المتقدمة وأجهزة الكمبيوتر ومختلف الأجهزة الصناعية المتقنة، وهذا «الحضور» المنسوب للعرب والمسلمين؟ صحيح أن ثمة ظلما واقعا من الغرب على العرب والمسلمين، ولكن أليس ضرب اليابان بأول قنبلة نووية في التاريخ وقتل المدنيين الأبرياء فيها جريمة لا تغتفر؟ المحك والاختبار الحقيقي ليس كيف «تنفعل» ولكن كيف «تفعل» وحان الوقت ليخرج العرب والمسلمون من

مهاوي الانفعال إلى مستوى الفعل.

عندما شاهدت قبل سنوات متحف الدمار النووي الأمريكي في هيروشيما وما ألحقه من إهلاك للحرث والنسل تملكتني حالة من الغضب وسألت مرافقي الياباني: كيف تشعرون أنتم حيال هذه البشاعة؟ ابتسم مرافقي ابتسامة يابانية ولم يجب، لكنها كانت كافية.

لقد «ثأرت» اليابان بإعادة بناء نفسها إلى أن احتلت المكانة التي أرادتها... أما نحن فنثأر لا بإعادة بناء النفس... ولكن بتدميرها!

ألا نكرر في خطابنا، ومن تراثنا، أن الغاية لا تبرر الوسيلة. وأن الغاية الشريفة تحتم الوسيلة اللائقة بها؟ فهل تدمير النفس مع آلاف النفوس البريئة الأخرى هو الوسيلة اللائقة بغاياتنا النضالية الشريفة وبشرف قضيتنا العادلة؟ وإلى أين نريد أن نصل من خلال منطق «عليّ وعلى أعدائي»؟ ماذا بعد؟ وما الإنجاز الكبير الملموس الذي حققناه لأنفسنا؟

من الغريب أن الداعين إلى إحياء التراث في عالمنا الإسلامي يقتصرون على مذهبهم الجزئي الضيق في هذا التراث الشامل وينكرون عناصره ومكوناته ومدارسه الأخرى برغم ترديدهم اللفظي لصفة «الشمول» في الإسلام. بل إن بعض الثورات الإسلامية المعاصرة فرضت في دستورها مذهبها الخاص بها في وقت تتجه فيه جهود الإصلاح في مجتمعات إسلامية أخرى كانت تعاني من هذا الفرز المذهبي لإشراك جميع المسلمين في الحياة السياسية والحياة العامة وتجاوز ترسبات العصور الماضية في تقسيم أهل القبلة الواحدة وأهل الوطن الواحد إلى طوائف ومذاهب.

لا يجوز أن يتأسس مسلم معاصر تربويا وثقافيا على إنكار وازدراء ما في التراث الإسلامي من مدارس وتفاسير واجتهادات عدا مذهبه الموروث في نصوصه الحرفية الضيقة التي انتهى إليها. هذا ما يعاني منه المسلمون على جانبي التفرقة المذهبية هنا... وهذا ما يجب أن

يتجاوزوه... لأنه من أسباب هذا التشويه للإسلام في سلوك بعض المسلمين ومن أسباب هذه العلاقة المشوهة التي يعيشها أكثر المسلمين مع النفس؟

بين المسلمين اليوم كثرة تعادي نتاج العقل الإسلامي المفكر المؤمن في عصور ازدهارنا الحضاري كما تعادي أي فكرة وثنية مادية.

وبين المسلمين اليوم من يعادي مدارس الاجتهاد في الفقه الإسلامي كما يعادي الصهيونية والشيوعية... فأي إحياء لتراثنا الحضاري هذا الذي يدعوننا إليه والحظر مفروض على أجمل ما في تراثنا من فكر واجتهاد؟ أي علاقة صحية وطبيعية يمكن للمسلم أن يقيمها مع تراثه الإسلامي ووعاظ الغوغاء (نعم هناك اليوم وعاظ للغوغاء إلى جانب وعاظ السلاطين!) يشنون حربهم الشعواء في المدارس والجامعات والمساجد والاجتماعات والفضائيات على أرقى عطاءات للعقل أنتجها العقل المسلم المؤمن عبر العصور.

من يقرأ كتاب «معالم في الطريق» للمرحوم سيد قطب يهوله هذا العداء لدور العقل الإسلامي في الحضارة الإسلامية... وإذا علمنا أن هذا الكتاب أسس لجيل الرفض في حاضرنا فيجب ألا نندهش أو نفاجأ بطبيعة «الطريق» الذي انتهينا اليوم إليه.

قبل محاورة الغرب أو الشرق علينا أن نؤسس لحوار جديد ومختلف مع أنفسنا على الأسس التالية:

أولا : تربية العربي المسلم على تقبّل العربي المسلم الآخر. وكذلك مواطنه الآخر غير العربي أو غير المسلم. إن تقبّل «الغير» من المواطنين في الوطن - تعايشاً وتحاوراً وتسامحاً - هو الشرط الأول لأي مشروع حوار حضاري أو سياسي مع الغرب أو الشرق. ومن يلغ أويضطهد مواطنه «الآخر» فكيف يمكنه أن يحاور ويعايش الآخر المنتمي إلى قوميات وديانات وحضارات أخرى؟

إن العصبيات والمذهبيات والطوائف والإثنيات لا يمكن أن تكون

«القاعدة» والمرجعية لأي مجتمع يواجه تحديات العصر الحديث. وإذا بقيت هي المرجعية في التعامل الوطني فلا منجى من «خيارين» أحلاهما مر: إما استبداد عصبية على غيرها بالقوة لبعض الوقت، وإما الحرب الأهلية في النهاية بين مختلف العصبيات وتحلل الدولة والوطن. فلا مفر إذن من التعايش مع الآخر في الوطن، قبل التوجه لمحاورة الآخرين في العالم الكبير، وإلا فإن حوار الحضارات الذي أصبح صيحة العصر سيبقى بلا مضمون بل سيكون نفاقاً وتضليلاً للنفس... وسيظل من الباعث للسخرية تحاور بعض المسلمين مع رجال «الفاتيكان» وإخفاقهم في محاورة «النجف» أو «الأزهر» أو «قم».

ثانيا : أن تضع السياسات التربوية في المجتمعات العربية في مقدمة أهدافها تقديم مقررات في الثقافة العامة تشرح مختلف عناصر التراث الإسلامي والحضارة الإسلامية بصورة موضوعية رصينة ومسئولة إلى الأجيال الجديدة. أعني تحديداً أن يعرف السنّة عن الشيعة والشيعة عن السنة والزيود عن الشوافع، والشوافع عن الزيود... إلخ، ثم كل هؤلاء عن المعتزلة والأشعرية والمتصوفة... إلخ، ما يوفر أساساً علمياً حقيقياً للفهم والتفاهم بمنأى عن التفسيق والتكفير بين الفرق والمذاهب.

فالناس أعداء ما جهلوا كما قال الإمام علي بن أبي طالب، ولا بد أن يتعارفوا ليتعايشوا. وإذا كان الله سبحانه - كما في محكم التنزيل - قد خلق الشعوب والقبائل لتتعارف، أليس جديراً بأهل القبلة الواحدة أن يعرفوا أنفسهم؟

ومن قديم قيل في الفلسفة: «اعرف نفسك» وتساءل السيد المسيح: ما فائدة أن تكسب العالم وتخسرنفسك؟!

فكيف يمكن للعرب والمسلمين أن يعرفوا أنفسهم - بالمعنى العميق للذات الجماعية والهوية الحضارية - إذا ظلوا يقطعون أوصال هذه الذات والهوية بين فرق ومذاهب لا ترى إلا تقزّمها، وتلغي أو تقصي وجوهها الجدلية الأخرى في صيرورة التاريخ والواقع؟

أستغرب من دعاة «إحياء التراث» الذين لا يتقبلون إلا فرعاً مذهبياً منه هو ما ورثوه ونشأوا عليه، مع إصرارهم على «إماتة» وقطع كل ما عداه من أعضاء وشرايين الكائن التراثي المتكامل ذاته... فأي تقطيع وتشويه... للنفس الكبرى!

لن يتجاوز العرب والمسلمون مذهبياتهم وعصبياتها ويعودوا إلى أصالة الذات وجوهرها إلا إذا رأوا تلك المذهبيات والعصبيات - علمياً - في ضوء الحقيقة التاريخية كما نشأت وتطورت بلا تضخيم وأوهام وخرافات أفرزتها القوقعة المذهبية العصبوية الضيقة حول نفسها في معركة بقائها مع القوقعات الأخرى في مستنقع التاريخ ووحل الانحطاط.

ثالثا : التنوير الثقافي العام بشأن المعطيات الحضارية الإنسانية المختلفة التي صبت في كيان الحضارة العربية الإسلامية سواء من حضارات الشرق الأدنى القديم من بابلية وسومرية ومصرية قديمة... الخ، أو من الحضارات الفارسية واليونانية والهندية والصينية التي اقتبس منها العرب والمسلمون باختيارهم ومن موقع القوة والثقة بالنفس.

ثم يبقى الاختبار الأكبر، فكرياً، للعرب والمسلمين المعاصرين بتجاوز مرأى الغرب الاستعماري الطامع وغير المنصف، لاستيعاب ما لديه من عناصر القوة الحضارية اللازمة للبقاء في هذا العصر. فالإخفاق المستمر في هذا الاختبار القائم والمتصل هو الذي يفرز باستمرار النسيج العنكبوتي لهذه «العلاقة المشوهة» مع الغرب ويتسبب في خسارتنا للمواجهات الحضارية والسياسية معه، إذا أردنا العودة إلى الصيغة المحددة لسؤال «الملف».

تلك هي «اختراقات» معرفية ونفسية لا بد لنا من اجتراحها لنقيم علاقة صحية مع النفس تساعدنا على مواجهة الآخرين ومحاورتهم بما يتعدى العلاقة المشوهة سواء مع النفس أو مع الآخر، وبما يمكننا أيضاً من إدارة الصراع السياسي مع الغرب أو الشرق بأسلحة العصر ولغته دون الاضطرار للانتحار بديلا عن الحوار!

تاريخ من العلاقات المشوّهة *

بقلم: مسعود ضاهر **

في السنوات القليلة الماضية، نشرت عشرات الدراسات المعمّقة حول علاقة العرب بالغرب، والمثاقفة والاختلاف الثقافي، وحوار أو صراع الحضارات، ومستقبل الثقافات الوطنية والقومية في عصر العولمة، وغيرها. وبدا من خلال المؤتمرات والندوات العلمية التي عقدت من أجل تلك الغاية أن صورة الغرب التي تبلورت سابقاً لدى العرب من خلال انطباعات الرحّالة، والترجمة التي لم تكن دقيقة في غالب الأحيان، والمقولات المجتزأة عن الفلسفات الغربية، وقضايا الحريات الفردية والعامة، ومشكلات بناء الدولة الحديثة، وكيفية استيعاب العلوم العصرية وتوطين التكنولوجيا ثم تطويرها، وغيرها باتت بحاجة إلى إعادة نظر جذرية في عصر العولمة والنظام العالمي الجديد. لكن اللافت

---

* العربي - العدد ٥١٨ - يناير ٢٠٠٢.

** مؤرخ من لبنان.

للنظر أن الصورة المتبادلة بين الغرب والعرب، وبشكل خاص في الصحافة، والكتب المدرسية، ووسائل الإعلام، كانت مشوّهة إلى حد بعيد في الدول العربية والغربية معاً.

مع ذلك، فقد صدرت في العقد الأخير من القرن العشرين دراسات مهمة جداً حول الشراكة المعرفية بين العرب والغرب، والتعريف بمقولات الحداثة وما بعد الحداثة، التمركز على الذات، وقضايا التفاوت والاختلاف، وحوار الحضارات، ومحاولة تصويب الصور المتخيلة بين الغرب والعالم العربي - الإسلامي - في مختلف الحقب التاريخية. وأصر الباحثون المتخصصون لدى الجانبين على ضرورة فتح حوار معمّق بينهما لتقريب وجهات نظرهم حول القضايا الخلافية لكي يكون الحوار بين «الأنا» و«الآخر» مفيداً.

كان الحوار الثقافي بين العرب والغرب يسلك سبلاً وعرة للغاية بسبب غياب الندّية أو التكافؤ ما بين كلا الطرفين المتحاورين، وبدا واضحاً أن المجتمعات الغربية قد قطعت أشواطاً بعيدة من التقدم السياسي، والثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، في حين بدت المجتمعات العربية تكرر مقولات النهضة الأولى التي لم يتحقق منها إلا النزر اليسير رغم مرور أكثر من قرن ونصف القرن على إطلاقها، لذا استمر الحوار متعثّراً ولم يتوقف طوال العقود المنصرمة.

لكن انفجار ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن أحدث صدمة كبيرة في الأوساط الغربية لدرجة بدا معها كل عربي أو مسلم متهما حتى تثبت براءته الدامغة من «الإرهاب الدولي»، علما أن ملايين العرب والمسلمين يعيشون في الدول الغربية منذ عقود طويلة، وهناك عدد كبير منهم نال جنسية البلاد التي يعيش فيها، وقد اكتسب العلوم العصرية والتكنولوجيا المتقدمة من مصادرها، وبلغاتها الأصلية، وبالتالي لا علاقة له لا بالإرهاب ولا بالإرهابيين.

لذلك أثارت ردود الفعل الغربية ضد مواطنيهم من العرب

والمسلمين استهجاناً شديداً لدى أوساط الرأي العام العالمي، والذي لم يتوقع أن يقتل مواطنون غربيون من أصول إسلامية أو عربية لجرائم لم يرتكبوها، وفي بلدان تدّعي الحضارة. هنا تبرز أسئلة منهجية حول طبيعة ما جرى، نكتفي بالإشارة إلى بعضها:

- هل كانت ثقافة الرأي العام الغربي عن العرب والمسلمين ضحلة إلى هذا الحد لدرجة عدم التمييز بين الفرد المتهم بالإرهاب والجماعة التي ينتمي إليها دون أن تكون لها علاقة بما يخطط له أحد أفرادها؟ ومتى كانت الثقافة الديمقراطية التي يفتخر بها الغرب تحمل الجماعة مسئولية أعمال يقوم بها أفراد منها؟

- ما الأسباب الحقيقية التي جعلت النظام الأمريكي يصرّ على تبنّي نظرية خاطئة تماماً حول «صراع الحضارات»، في حين أن النظرية العلمية السليمة في هذا المجال هي «حوار الحضارات» الذي أثبته تاريخ البشرية منذ نشأتها حتى الآن. فالحضارات تتفاعل أما من يقود الحروب والمعارك فهم الناس وليس الحضارات، ولأسباب سياسية واقتصادية وليس لنشر الحضارة بالقوة المسلحة.

- لماذا استخدم الرئيس الأمريكي، عندما زلّ به اللسان، مصطلح «الحروب الصليبية» لوصف حربه ضد الإرهاب القادم من العرب والمسلمين؟ وهل بدت الإدارة الأمريكية على دراية كافية بالمخاطر الكبيرة التي ستجرّها حربها العسكرية ضد أفغانستان على مصالحها الأساسية في العالمين العربي والإسلامي؟

- أخيراً، لماذا تأخرت الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها بريطانيا، طوال نصف القرن الماضي للاعتراف بضرورة قيام الدولة الفلسطينية العتيدة وذلك في غمرة القصف المدمّر على أفغانستان من جهة، والهجمة الإسرائيلية الشرسة على الشعب الفلسطيني من جهة أخرى؟ وهل مازال الأمريكيون ينظرون إلى الفكر العربي كفكر ساذج يسهل خداعه، فتقدم وعودا كاذبة للعرب كما فعل

الإنجليز مع الفلسطينيين حين أصدروا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ بهدف ضرب الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٩ بعد أن عجزوا عن ضربها عسكرياً طوال ثلاث سنوات؟ أليس منتظراً عندما تنتهي الولايات المتحدة من حربها ضد أفغانستان أن تعود فتتجاهل وعودها الراهنة كما تجاهلت عشرات الاتفاقيات التي وقّعتها إلى جانب الإسرائيليين والفلسطينيين ولم ينفذ أيّ بند من بنودها؟ أليست هي التي تقدم النصح اليومي بوقف القتال فتساوي بين الجلاد الإسرائيلي والفلسطيني الضحية؟

ليس من شك في أن انفجارات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية كشفت عن مأزق العلاقة الثقافية بين العرب والأمريكيين، وبدا واضحاً أن الرأي الأمريكي، ومعه الغالبية الساحقة من كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية لا يعرفون الحد الأدنى عن الثقافات العربية والإسلامية، ولا يميّزون بين مبادئ الدين الإسلامي وقوى سياسية تستخدم الدين الإسلامي استخداماً خاطئاً وتوظّفه لأغراض سياسية مدانة أساساً من العرب والمسلمين قبل أن تكون مدانة من الأمريكيين بشكل خاص والعالم الغربي بشكل عام، دليلنا على ذلك أن المتهم الرئيسي بتفجيرات نيويورك وواشنطن، أي أسامة بن لادن، مطرود من موطنه الأصلي السعودية، وقد انتزعت منه جنسيته السعودية في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمه مع جماعته في «تنظيم القاعدة» في الجهاد ضد الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان.

لقد كشفت توجهات الإدارة الأمريكية في الرد على «الإرهاب الدولي» عن منحى خطير في العلاقة بين الدول والجماعات الدينية والقومية. فهناك نقص فادح في ثقافة أصحاب القرار الأمريكي حول تاريخ الشعوب العربية والإسلامية، وثقافاتها، وحضاراتها، هذا إذا كنا من أصحاب النيات الحسنة في هذا المجال، علماً أن

الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية حول العرب والمسلمين لا تكاد تحصى، وهناك مؤتمر سنوي يضم غالبية الباحثين الأمريكيين والمقيمين في أمريكا حول تطور بلدان الشرق الأوسط مما يعني وجود نيات خبيثة، وتجاهل، وليس جهلاً لدى أصحاب القرار الأمريكي مما قد ينعكس بشكل أزمات متلاحقة بين العرب والأمريكيين بسبب التوجهات الخاطئة لتلك الإدارة في سعيها للقبض على «الإرهابيين» بعد أن تصنفهم جميعاً من العرب والمسلمين.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الشعوب الغربية أنتجت عشرات المنظمات الإرهابية، كالنازيين الجدد، والفاشيين الجدد، وجماعة الجيش الأحمر الياباني، وجماعة الألوية الحمراء، وجماعة الباسك، والمافيات الأمريكية، والإيطالية، والروسية وغيرها، فلماذا الإصرار على إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين دون سواهم؟ وذلك يتطلب تحليلاً معمّقاً لأهمية البعد الثقافي في تصويب العلاقات المستقبلية بين العرب والغرب، وبشكل خاص الولايات المتحدة.

إن علاقة المجتمعات العربية بالغرب تحتاج مجدداً إلى تضافر جهود جميع الباحثين لدى الطرفين، مرد ذلك أن آخر المقولات الغربية في عصر العولمة تجلّت بشكل خاص في مقولتي فوكوياما حول: «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، وصموئيل هنتنجتون حول: «صدام الحضارات»، وفسر العرب هاتين المقولتين الأيديولوجيتين أيضاً بشكل أيديولوجي انتهى إلى القول باحتمال توجيه معركة الغرب ضد العرب والمسلمين، وجاءت حرب أفغانسان لتقدم الدليل القاطع على أن خوف العرب والمسلمين كان مشروعاً حيث صنّفوا جميعاً في خانة الإرهاب الدولي. وتناست الإدارة الأمريكية أن الغالبية الساحقة من الأنظمة العربية، إن لم نقل جميعها، تدين بالولاء شبه التام للأمريكيين، وهي تشتري السلاح من الغرب، وترسل أبناءها للتعلم في مدارسه وجامعاته، وتشتري سلعاً غربية بمليارات

الدولارات سنويا، وتودع مالها في بنوكهم والذي يذهب غالبيته لشراء أسلحة لا تستخدم في المعارك، فلماذا يتهم العرب إذن بالإرهاب الدولي ويؤخذون بجريرة قوى أدانوها قبل سواهم واستنكروا عملها الإجرامي في قتل أبرياء في نيويورك وواشنطن بطريقة تحظرها تعاليم الدين الإسلامي ويرفضها كل إنسان يؤمن بحرية الروح البشرية التي لا يجوز التفريط بها كما لا يجوز قتل البريء، أو الاعتداء عليه لأي سبب كان؟ علماً أن الغرب نفسه، الأوربي ومن ثم الأمريكي، قد ساهم فعلاً في حماية القوى التسلطية والأنظمة الديكتاتورية على امتداد الوطن العربي، وهذا ما جعل صورة الغرب ملتبسة جداً في الندوات والدراسات العربية التي ميّزت بين كلام الغرب عن الديمقراطية، ودعم نقيضها في العالم العربي والإسلامي.

لم تعد صورة الغرب تجسد أفكار الثورات التحررية الأوربية والأمريكية حول حقوق الإنسان، والعدالة، والإخاء، والمساواة، بل حملت بصمات السيطرة الاستعمارية على الدول العربية والتي كان آخر تجلياتها قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، ومرابطة قرابة نصف مليون جندي أمريكي في المنطقة العربية بالاضافة إلى عشرات القواعد العسكرية، وعدد لا يحصى من قطع الأساطيل الأمريكية التي تجوب جميع البحار المحيطة بالأراضي العربية.

وأدرك العرب أن الحداثة هي أولا نتاج مقولات يصوغها المثقفون العرب لتعبر عما يريده العرب لأنفسهم حتى يلحقوا بركب الحضارة العالمية من موقع الفاعل فيها، وليست اقتباسا سهلا لمقولات يصوغها الفكر الغربي لإلحاق العرب بالعولمة الغربية من موقع التابع لها. وهذا ما عبر عنه هشام شرابي بقوله: «إن علاقتنا بالغرب، وخاصة بأمريكا، مازالت علاقة تضاد واختلاف. الغرب اليوم وأكثر من أي وقت سابق، ما زال يريد لنا غير ما نريده لأنفسنا. نحن نريد

الحداثة، وهو يريد لنا التحديث. نحن نريد السيادة والاستقلال وهو يجبرنا على التبعية. نحن نصبو إلى التحرر والوحدة، وهو يدعم الأنظمة التي تقف في وجه التحرر والديمقراطية وتمنع الوحدة».

تجدر الإشارة هنا إلى أن كثيراً من الباحثين الغربيين يعتبرون أن الجانب الديني أو الغيبي هو المكون الأساسي للتراث العربي، وفي ذلك ظلم وتشويه لهذا التراث في مختلف حقبه. فهناك كوكبة كبيرة من المفكرين العرب كانوا على درجة عالية جدا من العقلانية، ولم تستطع آلة القمع السلطوية الحد من تأثيرهم في الفكر العربي والإسلامي. يكفي التذكير بأن دعاة العقلانية يشكلون تراثا عربيا على درجة عالية من التكامل ولا يجوز وصفه بالتمرد على التراث السائد فحسب بل باعتباره التراث المضيء والأكثر رسوخا، والأكثر تأثيرا في تطور الفكر العربي. أما عدم استفادة القوى السياسية من هذا التراث وتوظيفه لبناء دول عربية عصرية فمسألة أخرى تسأل عنها القوى الاستبدادية التسلطية في العالم العربي ولا يسأل عنها دعاة التراث العربي العقلاني. ولا تستقيم مسيرة النظم السياسية في الدول العربية على قاعدة العدالة والحرية والمساواة إلا إذا وضع التراث العقلاني العربي والإسلامي في موقعه الطبيعي الذي يستحق، أي بتحويله إلى تراث حي، وقادر على تثقيف العرب والمسلمين، حكاماً وشعوباً، بثقافة عقلانية أصيلة هي من نتاج مفكريهم الكبار الذين اختزنوا في أعمالهم أفضل ما في التراث الإنساني من مقولات عقلانية، تأثروا بها وطوروها.

رغم الأحداث الأليمة التي تشهدها الآن الساحة الدولية، وانعدام الثقة في العلاقات العربية ـ الأمريكية بشكل خاص والعلاقات العربية مع الدول الغربية بشكل عام، لا بد من حوار ثقافي مسئول وطويل الأمد لإعادة الاعتبار للحوار بين الثقافات والحضارات وليس للصراع

في ما بينها لكي يعيد الثقة المفقودة بين الجانبين.

فالغرب ليس واحداً وليس مطلقاً بل يمتاز بالتنوع والتناقضات والصراعات. كما أن المجتمعات العربية بدورها ليست واحدة بل تمتاز أيضاً بالتنوع الثقافي والديني والاجتماعي. وبالتالي، فقد آن الأوان لمراجعة معارفنا عن الغرب ولإعادة النظر في المسلمات الراسخة في أذهاننا عنه وبناء صور جديدة تساعد على تقديم معرفة عقلانية وليس عاطفية أو انفعالية عن صورة المجتمعات العربية في الغرب. فالسائد لدى العرب هي صورة الغرب الاستعماري البشع الذي أشاع مناخاً من الصدام والمواجهة مع الشرق. وصورة الغرب هي دوماً صورة الغرب المنتصر كما عبّر عنها فوكوياما وهنتنجتون. فهو انتصار الأقوى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ومعرفياً. لكن على المثقفين العرب نقد مقولتي «صراع الحضارات» و«ما بعد الحداثة» وغيرهما لأنها تعبر عن جديد أيديولوجيا العولمة الأمريكية، دون أن تحمل أي تجديد ثقافي.

إن صورة «الآخر» ليست حقيقة إذ لا يظهر الشرق على حقيقته ولا الغرب على حقيقته بل صورة كل منهما معكوسة في مخيلة الطرف الآخر. صحيح أن الغرب اخترع شرقه، ولكن من الصحيح كذلك أن الشرق اخترع غربه: كل من موقعه، وكل بطريقته وآلياته. وإذا كانت السمة الغالبة في الخطاب العربي المعاصر هي رفض الصورة التي يحملها الغرب، تحديدا، عن العربي والمسلم، مع البحث لها عن سياقات ودوافع، فإن هذا الرفض لا يوازيه تساؤل عن الصورة التي يبنيها العربي عن الغرب وعن علاقتها بواقع هذا الغرب. إنه يتشكى من تشويه الغرب لصورته، لكنه لا يتنبه إلى أن صورة الغرب ليست أقل تشويها لديه.

إن تبادل صور التعارف المتخيلة بين الغرب من جهة والعالم الاسلامي من جهة أخرى هي وليدة تاريخ طويل من المجموعة

التخيلية من الأفكار. فثمة عوامل سلبية كثيرة لدى الجانبين تقود إلى فهم خاطئ للآخر. كما أن سؤال العلاقة بين الحضارات سؤال تاريخي، ولا ينبع إلا من واقع سيرورة التاريخ. أما الاختلاف الثقافي، فليس سببا للنزاع بين الدول لكن من الممكن استغلاله لتأجيج نزاع محتدم لأسباب غير ثقافية، بل اقتصادية في معظم الأحيان. والمطلوب تطوير الحوار البناء حول علاقة المجتمعات العربية بالغرب بمقدار تطوير هذا الحوار مع الباحثين الغربيين حول الموضوع عينه.

أما علاقة الأنا بالآخر، أي علاقة العربي بالغربي عبر ما يوصف في الأدبيات الراهنة بالمثاقفة فتحمل في طياتها سمات إيجابية وسلبية معا. لكن أحداث التاريخ ليست سببا وحيد الجانب لفهم علاقة العرب بالغرب بل لا بد من البحث عن مظاهر التفاعل بينهما عن طريق رصد المشكلات ذات الطابع الإيجابي أو السلبي، لقبول حضارة الآخر أو رفضها، والاقتباس عنها أو الانكفاء على الذات تحت ستار الحفاظ على الأصالة ومحاربة التغريب. ورأى بعض الباحثين أن ثنائية القبول التام أو الرفض المطلق ما زالت سائدة في كثير من الدراسات العربية حول الغرب، وهي عاجزة عن توليد معرفة دقيقة بالمشكلات القائمة، ودعوا إلى القطع المعرفي مع مقولة حب الغرب أو كرهه، ومد جسور علمية للتعاطي الواقعي معه.

فالآخر ليس مجرد عنصر للحوار وإنما هو عنصر تكويني من عناصر الذات. كما أن دمج مفهوم الحداثة بمفهوم الغرب لا يمكن أن يقود إلى دراسات علمية معمقة.

هناك إذن واقع ملتبس في علاقة العرب بالغرب الذي يثير فيهم مشاعر متناقضة من الحرية والقمع، من الديمقراطية والديكتاتورية، من العلوم العصرية والعنصرية القاتلة. ولا بد من قراءات نقدية مستمرة لعلاقة المجتمعات العربية بالغرب، مع سعي حثيث لتجاوز المقولات الاستشراقية السائدة عنه. «فبعد أن تلاقى الشرق مع

الغرب لن يفترقا أبدا»، هذا ما توقعه الشاعر الألماني الكبير جوته. لذا، بات عليهما أن يتحاورا ليتفاعلا بعمق. وأفضل حوار هو ما كان من موقع الندية لحماية المصالح المشتركة في جميع المجالات، وبناء نظام عالمي جديد بعيد كل البعد عن نزعات الهيمنة الثقافية، والتسلط العسكري، والشوفينية أو الاستعلاء العنصري.

يشعر العرب اليوم، ومعهم جميع دول الأطراف، بأنهم يتعرضون للتهميش المتزايد على المستويات كافة يوما بعد يوم، ويحس المواطن العربي باغتراب شبه تام عن الواقع الذي يعيش فيه. وزاد في مأزق العرب في المرحلة الراهنة للعولمة المنتصرة ماظهر جلياً طوال العقود المنصرمة من تجاهل ملحوظ للثقافة العربية، وللغة العربية، ولمراكز البحث العلمي شبه الغائبة أو المغيبة عن الفعل الثقافي على امتداد العالم العربي. دليلنا على ذلك هزال الإنتاج الثقافي المنشور باللغة العربية لدرجة بات معها التداول اليومي بالتراث العربي شبه معدوم على المستوى العالمي. هذا في وقت يتحول فيه العرب إلى كتلة بشرية تقاس بالتراكم الكمي الذي يزداد بالملايين عاما بعد عام. هكذا بدا وكأن العرب خرجوا نهائيا من تاريخ الحاضر والفعل فيه على المستوى الكوني ليرتموا واهمين في أحضان تاريخهم القديم مبتعدين بشكل إرادي عن مواجهة مشكلات الحاضر ومتطلبات بناء غد أفضل يعيد للعرب دورهم في الحضارة الكونية الشاملة من موقع الفاعل فيها وليس من موقع المستهلك لثقافات الغير.

إن الحوار المسئول، واحترام الرأي والرأي الآخر، والدعوة إلى تطبيق القوانين والقرارات الدولية تطبيقاً موحداً وغير منحاز شروط لا غنى عنها لبناء غد أفضل تنعدم فيه الرغبة في حل المنازعات بالقوة العسكرية الدولية، أو عن طريق إشعال حروب ومنازعات أهلية تدمر شعوباً وجماعات بشرية بكاملها. فالحوار الثقافي هو النقيض العملي لنبذ ثقافة العنف الذي يهدف إلى تغليب مصلحة

دولة أو جماعة على مصالح باقي الدول والجماعات الأخرى. والتاريخ مليء بالدروس والعبر التي تؤكد على عجز الحرب عن حل أي من المشكلات الكبرى بل تزيدها تأزما.

أخيراً، إذا ما استمرت الولايات المتحدة بتنفيذ مخططها في «الحرب ضد الإرهاب» في إطار مقولة «صراع الحضارات»، فقد تمنى بهزيمة ثقافية كبرى قبل أن تصاب بهزيمة عسكرية، وإفلاس اقتصادي. وهذا ما يتيح الفرصة أمام العرب لاستعادة دورهم من طريق تطبيق سياسة الممانعة وعدم المشاركة في حرب ليست حربهم الوطنية ولا القومية. ناهيك بأن الأمريكيين لا يخفون نيّاتهم المبيتة بأن العرب والمسلمين هم من سيدفع الثمن الأكبر لتلك الحرب. كما أن سياسة الممانعة يمكن أن تجبر الأمريكيين وحلفاءهم على فتح حوار ثقافي بين الحضارات وقطع الطريق على حقبة طويلة من الحروب الدامية المتنقلة من فلسطين إلى الخليج العربي، ويوغسلافيا، والشيشان، وإفريقيا، وأفغانستان، وكشمير وغيرها.

فحوار الحضارات وليس الصراع في ما بينها هو الطريق الوحيد لبناء فضاء حضاري يؤسس فعلاً لنظام عالمي جديد.

الغرب وأزمة البحث عن عدو *

د. حسن حنفي **

الإسلام والغرب، تقابل مفتعل يحل المشكلة قبل تشخيصها، ويثبتها قبل أن ينفيها.

وهو تقابل خاطئ، بين دين وحضارة وثقافة من ناحية وهو الإسلام، ومنطقة جغرافية تحولت إلى صورة أو رمز أو مثال من ناحية أخرى وهو الغرب. الإسلام حضارة يعيش فيها النصارى واليهود كأحد روافدها والمكونين لها، ساهم فيها العرب والعجم والروم والهنود والصينيون والآسيويون قديما كما ساهم فيها الغربيون والأمريكيون والأفارقة حديثا.

ومن الخطأ أيضاً وضع هذا التقابل «الإسلام والغرب». فالإسلام في الشرق وفي الغرب، في آسيا وأوربا، في اليابان وأمريكا. والغرب كنموذج ومثال موجود في الغرب والشرق، في أمريكا واليابان، في

---

* العربي - العدد ٥١٨ - يناير ٢٠٠٢.

** أستاذ الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة

الشمال والجنوب. فهو تقابل غير صحيح نظرا للتداخل الحضاري والجغرافي بين الاثنين، الإسلام والغرب. وهو تداخل سكاني وعمراني وثقافي في آن واحد. فالإسلام هو الدين الثاني في الغرب بعد المسيحية. ونصارى الشرق هم الذين وضعوا النصرانية قبل أن يضعها المسيحيون في الغرب، مسيحية الغرب. والكنيسة الشرقية أكثر امتداداً في التاريخ من الكنيسة الغربية. ويفوق عدد المساجد في الغرب عدد الكنائس في الشرق. والمهاجرون المسلمون في الغرب بالملايين في حين أن المهاجرين الغربيين في الشرق بالآلاف.

لم يكن «الإسلام والغرب» على التقابل أو التناقض عبر التاريخ. فقد انتشر الإسلام غرباً وشرقاً، من الأندلس حتى خراسان. ووردت الحضارات القديمة غرباً عند اليونان والرومان وشرقاً من فارس والهند. ونقل الفلسفة اليونانية وشرحها ولخصها وعرضها وألف فيها وزاد عليها. «فابن رشد» مسلم وذو ثقافة يونانية. ثم نقلها الغرب عنها إبان العصر الوسيط الأوربي، في العصر المدرسي. فكانت وراء نشأة العقلانية والتجريبية والإنسانية قبيل العصور الحديثة في الغرب في علوم الرياضيات والطبيعة. و«سيجر البرابنتي» أوربي ذو ثقافة إسلامية. بدأ التنقل من شمال البحر الأبيض المتوسط إلى جنوبه أولاً، ثم من جنوبه إلى شماله ثانياً. كما بدأت في العصور الحديثة من الشمال إلى الجنوب أولاً. وقد تبدأ من الجنوب إلى الشمال في المستقبل القريب أو البعيد ثانياً. و«الطهطاوي» عربي مسلم ذو ثقافة أوربية، و«آن ماري شيميل» ألمانية ذات ثقافة إسلامية.

إنما يدل هذا التقابل «الإسلام والغرب» على مستوى آخر من التحدي والصراع، مسكوت عنه مرة، ومعلن عنه مرة أخرى حتى أصبح البحر الأبيض المتوسط بشاطئيه في الشمال والجنوب أقرب إلى فارسين متبارزين عبر التاريخ، فقد احتل اليونان والرومان المنطقة

العربية في نزاعهما مع الفرس. ثم فتح الإسلام هذه البلدان، وورث الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية غرباً بل والفارسية والهندية شرقاً. ورث «السلام الإسلامي» «السلام الرومي». وانتشرت اللغة والثقافة العربية حول البحر الأبيض المتوسط شمالاً وجنوباً. وأقام حوار الحضارات الذي ازدهر واكتمل في الأندلس، في غرناطة وقرطبة وأشبيلية وطليطلة، وفي صقلية وجنوب إيطاليا وشمالها في جامعة بادو، بالإضافة إلى مدارس القيروان والقاهرة وبغداد والبصرة والكوفة، وبلخ ونيسابور وسمرقند.

ثم عاد «السلام الروماني» للغزو من جديد إبان الحروب الصليبية من الشمال للاستيلاء على جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب، فرنسا وإنجلترا إلى الشرق للاستيلاء على قلب العالم الإسلامي في فلسطين، والقدس تحت ذريعة تحرير الأراضي المقدسة بالرغم من عهد عمر وأمان النصارى. أتى الغرب غازياً وعاد متحضرا. هزم عسكرياً وتعلم حضاريا علم المسلمين وثقافتهم. وانتصر المسلمون عسكريا ولكن الدورة الحضارية كانت قد أوشكت على النهاية. فبعد أن قضى الغزالي على العلوم العقلية، وكفر المعارضة، ودعا للسلطان، وشرع سلطته بالشوكة وليس بالبيعة، واختار الأشعرية في العقيدة، والشافعية في الفقه، وأبرز حديث الفرقة الناجية، فرقة السلطان، والفرق الهالكة الضالة، فرق المعارضة من المعتزلة والخوارج والشيعة استتب الأمر للسلاجقة وللأتراك. وبدأ عصر السلطنة العثمانية على مدى أربعة قرون أو يزيد. انغلقت في الداخل وغزت في الخارج. ضعفت في الداخل وقويت في الخارج. وأعادت الحرب مع فارس، وفتحت البلقان، ووصلت جيوشها حتى أبواب فيينا. فظهرت صورة أخرى للإسلام التركي في الثقافة الأوربية، للمتعصب الوحشي للجاهل المتخلف القاسي، إسلام الحريم والجواري والسراي في الأدب والشعر والموسيقى الغربية والذي

حوله الاستشراق إلى موضوع للدراسة وكما صور مونتسكيو في «رسائل فارسية» وكما وضح ذلك إدوارد سعيد في رائعته الأولى «الاستشراق».

وبعد أن قوي الغرب بالعلوم الإسلامية وانتشر خارج حدوده فيما يسمى بالكشوف الجغرافية استولى العالم الحديث على العالم القديم. وعبر الغرب البحار غرباً إلى الأمريكتين، واستأصل شعوبهما الأصلية. ثم عبر البحار شرقاً حول جنوب أفريقيا إلى جنوب شرقي آسيا. ونجح في الغزو البحري عبر المحيطات بعد أن فشل في غزوه البري في فلسطين. وبدأت مرحلة صدام الحضارات، القضاء على هويات الشعوب المستعمرة المتمثلة في ثقافاتها ولغاتها وعاداتها وتقاليدها باسم الحداثة والثقافة العالمية الواحدة.

وتكلمت الأمريكتان الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية.وقضت بريطانيا على إمبراطورية المغول الإسلامية، وجعلت اللغة الإنجليزية لغة التخاطب بين القوميات الهندية. وانقسمت إفريقيا إلى أنجلوفونية وفرانكفونية. وحاولت فرنسا محو اللغة العربية والثقافة الإسلامية في الجزائر. ولم يستعص الأمر إلا على آسيا التي حافظت على هوياتها اليابانية والكورية أو البوذية والكنفوشوسية، أو العربية الإسلامية.

لم يعرف الغرب على مدى عشرين قرنا حوار الحضارات منذ اليونان قديما حتى أمريكا حديثاً. كان هم الإسكندر تحويل العالم كله إلى أرض يونانية، لغة وثقافة ونظما وأثرا باسم «التنوير». وامتدت غزواته من الغرب إلى الشرق عبر مصر حتى الهند وأواسط آسيا. وورثه قياصرة الرومان. بل لقد ورثت الثقافة الرومانية الثقافة اليونانية كما ورثت إسبارطة أثينا. وانتشر الرومان غرباً قدر انتشار اليونان شرقاً. وتحول البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية في أوربا والجنوبية في إفريقيا، وبقطبيه الغربي الأطلنطي عند مغارة

هرقل والشرقي في آسيا في فلسطين إلى بحيرة رومانية لغة وثقافة وحصونا وحاميات وتجارة. وقاومت إفريقيا الهيمنة الرومانية فيماعرف باسم الصراع بين روما وقرطاجنة. وقاوم «دوناتوس» الراهب الإفريقي الذي كان مسيحيا وطنيا يفرق بين مسيحية روما واستعمارها. ولم ينعم بحوار الحضارات إلا بفضل الحضارة العربية الإسلامية حيث أقام أسقف طليطلة ديواناً للترجمة من العربية إلى اللاتينية مباشرة أو عبر العبرية، وفي بلاط فردريك الثاني ملك صقلية في حواراته مع ابن سبعين. وظلت طليطلة تتكلم العربية، لغة العلم والثقافة على مدى قرنين بعد سقوطها في أيدي القشتاليين. وكانت لغة البلاط عند فردريك الثاني. وعلى أساس الخرائط العربية رحل كولومبوس عبر الغرب الأطلنطي. وبفضل الملاحين العرب اكتشفت أوربا الشرق ابتداء من خليج عمان.

وفي العصور الحديثة في الغرب بدأ إعلان عن حضارة العقل والعلم وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والعقد الاجتماعي منذ القرن السابع عشر. وتحققت في الثورة الفرنسية ومثلها في الحرية والإخاء والمساواة في القرن الثامن عشر. ولما بلغ العنفوان الأوربي الذروة في القرن التاسع عشر وسيطر على البر والبحر، بان المعيار المزدوج، البناء في داخل الغرب، والهدم خارج الغرب، العقل والعلم والحرية والديمقراطية في الداخل، والأسطورة والخرافة والتسلط والقهر في الخارج. فتحطمت القيم الغربية على حدود الجغرافيا .وأصبحت أدوات للسيطرة والتبشير والإلهاء والخداع، وشق الصف الوطني، وخلق طبقة منبهرة بالغرب باسم العلمانية والتنوير والحداثة والعقلانية والعلم ضد الأصولية والسلفية والظلامية والتخلف والتعصب والعنف والانغلاق. فينشأ صراع بين الأقلية في الحكم والأغلبية في المعارضة، ويتم الاستبعاد المتبادل بين الطرفين، تكفير الأغلبية للأقلية، وتخوين الأقلية للأغلبية. وقد يصل الصراع إلى

حد الاقتتال الدموي بين الإخوة الأعداء كما هو الحال في الجزائر، وكقنبلة موقوتة في مصر وتونس وليبيا وسوريا والعراق.

ثم أعلن هنتنجتون منذ عدة سنوات المسكوت عنه في «صدام الحضارات» مشرعاً لما تمت ممارسته من قبل على استحياء ومواربة، وإنكار واستنكار. فقد انتهت الحرب الباردة. وأصبحت الرأسمالية نهاية التاريخ. وتربعت الدول الصناعية الثماني على عرش الاقتصاد العالمي. وبدأ عصر العولمة، أحد أشكال الهيمنة الغربية المعاصرة وليست الوحيدة منذ كان الاستعمار أعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية بتعبير لينين الشهير.

فالحضارة اليهودية المسيحية في طرف، والحضارة الإسلامية البوذية ـ الكونفوشوسية في «طرف آخر» تأكيداً على التقابل الشهير بين حضارة الغرب وحضارة الشرق، وتكراراً لمقولة الاستعمار التقليدية عند كبلنج، «الغرب غرب، والشرق شرق، ولن يلتقيا».

وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي، ونهاية خطر الشيوعية احتاج الغرب إلى عدو جديد كي يوحد قواه، ويشحذ همته، ويسيطر عليه. فوجده في الأصولية الإسلامية في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي، بل وفي قلب الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

فهي كلية شمولية تمارس العنف، وتتحدى القيم الغربية، وتعادي الغرب، وتجند الجماهير، وتقلب النظم السياسية الصديقة للغرب والتابعة له. فتتم محاصرته في العراق وليبيا أو تهديده في السودان وإيران وجنوب لبنان وسوريا واليمن أو الاعتداء عليه في أفغانستان.

فالعالم الإسلامي هو الوحيد المرشح لأن يكون قطباً ثانيا في مواجهة القطب الأوحد الذي تتربع أمريكا على عرشه وتستخدم الأحلاف العسكرية والمنظمات الدولية لتنفيذ أغراضه مثل ضرب يوغسلافيا. فهو العالم الحي بتراثه الذي يزخر بتساؤلاته حول القديم والجديد، التراث والحداثة، الأصالة والمعاصرة. لم يقطع

مع الماضي كما فعل الغرب في بداية العصور الحديثة. يمتد في التاريخ، إبداع حضارة ما زالت حية في القلوب، وتثير الإعجاب والفخر لما قدمته للبشرية من علوم وفنون. وقام بحركات التحرر الوطني، وقادها، وفك إساره من الغرب. وأنشأ الدول الحديثة، وأقام صرحاً صناعياً في ماليزيا وإندونيسيا ومصر. وما زال يقوم بدور المعارضة للهيمنة الغربية في الأمم المتحدة رافضاً الدخول في بيت الطاعة الأمريكي. وهنا يبرز التقابل بين الإسلام والغرب.

أما أمريكا اللاتينية فقد قضى الغرب فيها على شعوبها الأصلية، لغاتهاوثقافتها. وجيفارا مات ولم يبعث من جديد. تئن تحت القهر والفقر والمخدرات والجريمة المنظمة. وخفت «لاهوت التحرير». وغامت نظريات الاستقلال التي ناهضت التبعية. وإفريقيا مطحونة بالمرض والتصحر والحروب الأهلية والصراعات العرقية والخلافات الحدودية من إرث الاستعمار، والعنف والانقلابات والنظم العسكرية والديون. بقيت آسيا بما فيها من حضارات عريقة في الصين والهند وما فيها من كتلة سكانية، أربعة أخماس العالم، ومن قوة إسلامية ظهير الوطن العربي. لذلك، يتم القفز عليها عبر أوربا والمحيط الهندي والخليج العربي لمحاصرة الصين من الجنوب، والهند من الشمال، ولإجهاض الحركات الإسلامية في الوسط، وحصار العراق وتركيا من الشرق، وإحكام الحلقة حول الثورة الإسلامية في إيران من الغرب. وتحت غطاء محاربة الإرهاب يتم الاستيلاء على نفط بحر قزوين، وفتح أسواق جديدة للشركات متعددة الجنسيات، ومصادر النهضة الصناعية في اليابان وكوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان وماليزيا وإندونيسيا، وتفتيت الدول في قوميات عرقية لتقضي على التكتلات الكبرى القادرة على مواجهة العولمة، وتجزئة العالم الإسلامي في إندونيسيا وماليزيا وإيران وباكستان والهند، بل وشرذمة الوطن العربي بين سني وشيعي، عربي وكردي وبربري،

ومسلم وقبطي حتى تبقى إسرائيل الدولة الطائفية العرقية الكبرى في المنطقة جسراً دائماً إلى آسيا.

والأصولية ليست مقصورة على الحضارة الإسلامية وحدها، بل هي ظاهرة طبيعية في كل حضارة تصل في مسارها التاريخي إلى مرحلة التأزم، فقد سارت الحضارة الغربية منذ عصورها الحديثة في الإصلاح الديني في القرن الخامس عشر. والنهضة في القرن السادس عشر، والعقلانية في السابع عشر، والتنوير في الثامن عشر، والثورة الصناعية في التاسع عشر، ثم تأزمت في القرن العشرين، حربان عالميتان طاحنتان، عنصرية وقومية، وبدأت تهدم ما بنت، فظهرت الاتجاهات اللاعقلانية واللاعلمية واللاإنسانية والنسبية والشكية واللاأدرية والعدمية، تنقض القانون والنظام والنسق، وتقول بالتناقض واللامعنى باسم ما بعد الحداثة.

وكما ظهرت الثقافات المضادة في الستينيات أثناء حرب فيتنام ورفض قيم المجتمع الاستهلاكي، وظهر مفكرون وفلاسفة ينظرون لثورات الشباب وحركات المعارضة الجديدة مثل «ماركوز» استمرت الثقافات المضادة في عصر العولمة في تظاهرات سياتل وبراج ولندن وباريس ودافوس وجنوة، ترفض البون الشاسع بين الأغنياء والفقراء، والهيمنة باسم ثورة الاتصالات، والعولمة باسم العالم قرية واحدة، وحمل لواء المعارضة الأصوليات اليسارية واليمينية، العلمانية والدينية، الجماعات المنظمة والفوضوية، والأقليات العرقية والطائفية، وتنوّعت جماعات الرفض السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتشكّلت جماعات جديدة وديانات جديدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، تجمعات مغلقة ترفض الدولة الفيدرالية، وهيمنة الأغلبية البيضاء على الأقليات الملوّنة عوداً إلى الثقافات التقليدية، ثقافات الجلد، ضد تكنولوجيا المعلومات واتصالات الفضاء وأخبار

البورصات وأسواق النقد العالمية، وتبنى بعضها ديانات الشرق مثل جماعة راداكرشنا، يحلقون الرءوس، ويلبسون المسوح، ويضربون الأجراس، وينشدون الترانيم، وانتشرت الطرق الصوفية الإسلامية والمسيحية واليهودية والبوذية والهندوكية في قلب المجتمعات الصناعية المتقدمة، والبعض رد الاعتبار للدين والمؤسسة الدينية، وغرق في السحر والخرافة والأساطير، فكل تطرّف يؤدي إلى تطرّف مضاد، من ما بعد الحداثة إلى ما قبل الحداثة، ومن المعقول إلى اللامعقول، ومن العلم إلى الخرافة، ومن العلمانية إلى الدين، ومن النظام إلى الفوضى، ومن الحرية إلى العبودية، ومن الديمقراطية إلى الطغيان، ومن المجتمع الديني إلى المجتمع الصناعي العسكري، ومن التقدم إلى العود إلى عبق التاريخ، وباختصار من الوجود إلى العدم، ومن البداية إلى النهاية.

والأصولية ليست فقط دينية، بل هناك أصوليات متعددة، الدينية إحداها، هناك أصولية علمانية أيضاً ترفض أي تعامل مع الدين في الحياة العامة، وأصولية اقتصادية لا ترى إلا الربح والسوق والمنافسة، وأصولية اجتماعية لا ترى إلا المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والعقد الاجتماعي، وحقوق الأقليات دون حقوق الشعوب، وأصولية سياسية ترفض أي استقلال سياسي للدولة، وتأبى إلا التحالف مع الدول الكبرى في نظام واحد للعالم، وأصولية ثقافية تتمسك بالهوية ومظاهرها التقليدية، وتقع في الأشكال والرسوم بصرف النظر عن المضمون.

هناك أصولية مسيحية تدافع عن حقيقة المسيحية، ولا تعترف بكل التراث النقدي التنويري للدين، وتتسق مع الأصولية اليهودية لتأكيد العهد وأرض الميعاد وتحقيق الوعد الإلهي والاصطفاء لبني إسرائيل، تلتقي مع الأصولية الإسلامية في رفض مظاهر الحداثة الغربية وفي مقاومة تحديد النسل وحق الإجهاض والشذوذ الجنسي،

في مؤتمر السكان وفي ضرورة العودة إلى الإيمان وأن الدين هو الحل، وقد مثلت الرومانسية في الغرب هذا الشكل الأول من العودة إلى الأصول، والدخول إلى الأرحام، واسترداد الروح بعد اغترابها في العالم.

إن حوادث العنف الأخيرة، العنف والعنف المضاد، تدمير مركز التجارة العالمي وجزء من البنتاجون والعدوان على الشعب الأفغاني بالرغم من الضحايا الأبرياء من الطرفين فإنها صدمة لكل الأطراف وربما نقطة تحول في تاريخ العالم، إنها الحرب العالمية الثالثة في أول القرن الواحد والعشرين في صيغ جديدة تتجاوز الجبهات التقليدية بين الجيوش والدول والمعسكرات بين عدوين معروفين، يختلط فيها الواقع بالخيال، وتمتزج فيها الحقائق بالأشباح، ويخلق العدو من الوهم، ويصنع بالخبل.

لقد ظنت الولايات المتحدة أن العدو من الخارج، واستعدت له بحرب النجوم ودرع الصواريخ العابرة للقارات، وحشدت أضخم ترسانة عسكرية لصالح المجمع الصناعي العسكري، فجاء العدو بخيال سياسي أوسع، وإبداع نضالي أخصب، طائرات مدنية عملاقة مخطوفة تضرب رموز القوة والعظمة في الاقتصاد والسياسة لتحطيم صورة التفوق، والدوران حول العملاق من الخلف، فلا يوجد قوي إلا ويوجد من هو أقوى منه. ونهاية التكبر والتسلط والتأله هي مسار طبيعي للتاريخ، القوة بلا عدل ظلم مطلق وجبروت وطغيان، ينتج موسى في مواجهة فرعون، قد تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن سلطانها محدود، وأنه لا حدود للمقاومة، وأن التوحد لله وحده، وأن الحركات المعادية لها على حق، ومن ثم وجب تغيير سياستها تجاه قضايا الشعوب التي تجمّعت في دوربان، ولم تطلب أكثر من الاعتذار عن خطف أربعين مليوناً من إفريقيا، عبيداً إلى العالم الجديد لبنائه لصالح الرجل الأبيض، ومساواة الصهيونية بالعنصرية

لما تقترفه من جريمة في فلسطين منذ تأسيس الكيان الصهيوني على التطهير العرقي والطائفي حتى انتفاضة الاستقلال، قد تدرك أن الاقتصاد ليس كل شيء، وأن حقوق الشعوب وكرامتها أغلى عليها من القمح، فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، وأن دور الدول العظمى قد انتهى في عالم يقوم على التعددية في النظر والممارسة، فالحق ليس من طرف واحد، وأن ما دعا إليه وليم جيمس في «عالم متعدد» ليس فقط دعاية للنظم الليبرالية ولكنه أيضاً يمارس في التطبيق وإلا تحوّلت أمريكا إلى دولة أصولية، الفرقة الناجية وكل الفرق الأخرى هالكة، وبالتالي تشرع لوجود الأصوليات، أصولية إسلامية في مواجهة أصولية أمريكية، عنف في مواجهة عنف، وعدم اعتراف في مواجهة عدم اعتراف، ورفض برفض، قد تتعلم أمريكا التواضع، والاعتراف بغير الأمريكي، وتجاوز سياسة العصا والجزرة إلى الاحترام المتبادل.

قد تتعلم أوربا أنه لا يمكن التفريط في استقلالها، وأن تبعيتها الجزئية مثل ألمانيا وإيطاليا أو الكلية مثل بريطانيا تضر بمصالح الغرب، وأن تقوم أوربا بدور المرشد والعقل الذي يكبح جماح القوة والهوى، وأن الاستقلال الثقافي الذي تدافع عنه فرنسا ما هو إلا مقدمة للاستقلال السياسي، فالحليف لا يعني بالضرورة أن يكون تابعاً، وصديقك من صدَقك القول لا من صدّقك، وأوربا والوطن العربي متجاوران، في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، ومصالحهما المشتركة. وتاريخهما المشترك والهجرات وتبادل الخبرات، والحوار العربي - الأوربي، والمفاوضات على دخول الوحدة الأوربية، كل ذلك يجعل المسافة بين أوربا والعرب أقرب بكثير من المسافة بين أوربا وأمريكا أو بين العرب وأمريكا، تستطيع أوربا أن تدخل في حوار مع العرب متكافئ الأطراف واستئناف النموذج الأندلسي، والمساهمة في صنع إنسانية واحدة، متحدة في الأهداف

ومتنوعة في المداخل، متفقة في الغايات، ومتعددة في الأطر النظرية، تساهم في صنع حضارة إنسانية واحدة مع تنوّع الثقافات.

وقد تتغير آسيا عندما تدرك أهمية وحدتها بين وسطها في الجمهوريات الإسلامية، وجنوبها في إيران والهند، وجنوب شرقها في الملايو وإندونيسيا وشرقها في الصين، وشمالها في روسيا وغربها في تركيا، وحدة آسيا هي الكفيل بالمحافظة عليها ضد أي غزو أمريكي وقتي أو دائم، وضد إقامة قواعد أمريكية ثابتة فيها تكون منطلقاً للعدوان على أطرافها وتهدد الجميع.

والمسلمون هم قلب آسيا، منتشرون في الهند والفلبين والصين وروسيا، والحضارة الإسلامية والبوذية والهندوكية تعايشت على مر العصور في تناغم وتآلف طبقاً للنموذج الآسيوي، تتعلم آسيا أن وحدتها خير ضمان لاستقلالها، وأن الخلافات بين دولها، بين الهند وباكستان أو إيران وأفغانستان أو تركيا والعراق أو دول الخليج وإيران أو إيران والعراق أو بين أذربيجان وأرمينيا أو بين الهند والصين تمثل خطراً على وحدة آسيا، وتسمح للنفوذ الأمريكي بالدخول إلى آسيا للاستفادة من التناقض بين دولها، تنحاز مرة إلى أحد الطرفين حتى تأخذ منه ما تريده ثم تنحاز مرة أخرى إلى الطرف الآخر وتأخذ ما تريد كالقط الذي يحكم بين فأرين على اقتسام قطعة الجبن في قطعتين غير متساويتين، فيقضم الكبيرة لتصبح صغيرة فتصغر أكثر، ثم يقضم الأخرى لتصبح صغيرة فتصغر أكثر وتكبر الأولى حتى يأتي على القطعتين معاً.

إن آسيا باتساعها وأسواقها، وشعوبها، وكتلتها السكانية، أربعة أخماس العالم، وقواها البشرية، وموادها الأولية، وعقولها العلمية، وتاريخها العريق لقادرة على أن تمثل تكتلاً يضم أربعة أخماس سكان العالم، وأن تكون اليابان في صلبه آسيوية لا غربية، وأن تتعرض لتآمر أسواق المال العالمية كلها، فريح الشرق تهب الآن من

الغرب على آسيا كما هبت ريح الغرب في العصور الحديثة على آسيا، فقد سارت روح التاريخ قديماً من الشرق إلى الغرب والآن تعود الى الشرق من جديد.

وتتعلم افريقيا أن الدور ربما آت عليها من أجل استمرار نهب موادها الأولية وأسواقها وعمالتها وتاريخها. فقد ارتبطت إفريقيا بآسيا عبر العصور، عبر مصر من خلال سيناء بغزوات الفرس في مصر القديمة أو بالفتوحات الإسلامية بعد خروج العرب والمسلمين الأوائل إلى إفريقيا لفتح مصر والمغرب حتى الأندلس، وكان بين عرب شبه الجزيرة العربية ومصر القبطية صلات تجارة ورحم. وتزوج الرسول منها، وأوصى بأقباط مصر خيراً، وأثنى على جندها خير أجناد الأرض وعلى شعبها المرابط إلى يوم القيامة، كما توطدت العلاقة بين آسيا وإفريقيا من القرن الإفريقي عبر التاريخ حول زنجبار، وبين جنوب إفريقيا والهند والملايو أثناء الاستعمار الأوربي الحديث، وأثناء حركات التحرر الوطني انضمت آسيا وإفريقيا إلى باندونج ونشأت منظمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا.

ويتعلم العرب أن الإحباط يولد الانفجار، وأن العجز يؤدي إلى العنف، وأن الصمت ينتهي إلى الصراخ، وأن حوادث سبتمبر الأخيرة إنما كانت رد فعل طبيعيا على الصمت الغربي على ما يحدث في فلسطين بعد عام من انتفاضة الاستقلال، وقتل الأطفال والنساء والشيوخ، وتصفية القادة، وتجريف الأراضي، وهدم المنازل، وتأييد أمريكا لما تفعله إسرائيل بالإعلان أو الصمت، ووصف المقاومة الفلسطينية بأنها إرهاب. يتعلم العرب أن المقاومة أفضل من الصمت، وأن العمل خير من السكون. فالعدوان الصهيوني على فلسطين نتيجة طبيعية للعجز العربي والصمت العربي، واستجداء الولايات المتحدة الأمريكية والرأي العام الدولي والمنظمات الدولية.

لقد وضح للجميع أن المعيار المزدوج الذي تمارسه الولايات المتحدة

الأمريكية على نحو مطلق وأوربا على نحو نسبي إنما يولد العداء للغرب ولأمريكا . ومن ثم فإن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس هو الطريق لنزع جذور العنف وأعمال اليأس فالشهيد ليس لديه ما يخسره في الدنيا . لا أرض ولا وطن، لا حاضر ولا مستقبل، لا عون ولا تأييد، فيستبدل الموت بالحياة، والآخرة بالدنيا، ونعيم الجنة بدار الأرض.

وتعود القضية الفلسطينية إلى مسارها الصحيح بعد أن رأى العالم كله آثار الإرهاب الصهيوني عليها، وعرف الفرق بين إرهاب الأفراد وإرهاب الدول، بين الإرهاب كفعل، والإرهاب المضاد كرد فعل، بين الإرهاب القاهر والإرهاب المحرر.

لقد استعمل لفظ «الإرهاب» في القرآن الكريم ثماني مرات، خمس منها بمعنى الرهبة من الله والخوف منه مثل «وإياي فارهبون». «هم لربهم يرهبون»، «ويدعوننا رغباً ورهباً»، ومرتان إرهاب المسلمين للعدو وهو إرهاب إيجابي وتخويف له ليس عن طريق العنف الفعلي بل عن طريق الايحاء بالقوة والتلويح بها «ترهبون به عدو الله وعدوكم»، ومن لا يخاف الله يخيفه المؤمنون «لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله». ومرة واحدة إرهاب القوة للمسلمين مثل إرهاب سحرة فرعون للمؤمنين «واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم»، وهو ما حدث بالضبط بعد حوادث سبتمبر الأخيرة. إذ دخل الرعب في قلوب الأمريكيين من التفجيرات المحتملة والجمرة الخبيثة لعلهم يكونون أكثر عدلاً، واستمرار المقاومة والاستشهاد ضد الاحتلال الصهيوني الفلسطيني لعلهم يرهبون.



الإسلام والغرب
.. صراع في زمن العولمة

محتويات الكتاب

ثمن الاشتراكات

الكويت ١دينار، السعودية١٥ريالا،الأردن ١دينار،
سوريا٥٠ ليرة البحرين ١دينار، مصر ٢جنيه ،
السودان ٢٠٠ جنيه ، تونس ٢دينار،
الجزائر١٢٠دينارا، اليمن١٥٠ريالا،
قطر ١٥ريالا، سلطنة عمان ١ ريال ،
لبنان٥٠٠٠ ليرة ، الإمارات ١٥درهما،
المغرب٢٠درهما

سعر النسخة خارج الوطن العربي ٣ دولارات أمريكية
الاشتراك في الكويت ٥ دنانير
في الدول العربية ٨ دولارات أمريكية
خارج الوطن العربي ١٦ دولاراً أمريكيا.

كتاب العربي

يصدر عن مجلة العربي كل ثلاثة أشهر

مكتب العربي الرئيسي في الكويت

ص. ب ٧٤٨ الصفاة - الكويت - الرمز البريدي: ١٣٠٠٨
مبنى وزارة الإعلام رقم (٢)
شارع الصحافة - الشويخ
تلفون ٤٨٤٦٨٢٧ - ٤٨٤٥١٣٤ فاكس التحرير ٤٨٤٢٢٥١
المراسلات باسم رئيس التحرير
.Box: 748 / Al Safat Kuwait. O.P
E.mail: alarabimag@alarabimag.net
www.alarabimag.net

مكاتب العربي في الخارج

القاهرة: الدقي - ٢٢ شارع البطل عدنان عمر صدقي
متفرع من شارع مصدق - هاتف: ٣٣٧٢٩٣٨
بيروت: ص.ب ٧٠٨٢٧ أنطلياس / لبنان
هاتف: ٤٠٨٤٠٧ (٠٣) فاكس: ٤٠٥٠٧٢ (٠٤)
دمشق: ص.ب ١٢٠٣٥
هاتف ٢١٢٧٧٩٧ - ٢١٢٤٨٣١ - ٢١٢٨٢٤٨ فاكس ٢١٢١٥٣٢
الجزائر: ص.ب ١٤٤ المحطة الجزائر
هاتف ٦٩٣٣٩٣ - فاكس ٦٩١٨٤٧

الاشتراكات

قسم الاشتراكات - مجلة العربي - وزارة الإعلام
ص.ب: ٧٤٨ الصفاة - الكويت الرمز البريدي ١٣٠٠٨
على طالب الاشتراك تحويل القيمة بموجب حوالة مصرفية
أو شيك بالدينار الكويتي باسم وزارة الإعلام.

هذا الكتاب

عاصر وطننا العربي وعالمنا الإسلامي خلال القرنين الماضيين شتى صور الاستبداد التي مارسها عليه الغرب الأوربي والأمريكي، وابتداء من منتصف القرن الماضي بدأت المحاولات الغربية من أجل الهيمنة الثقافية، ومع بدايات هذا القرن فتحنا أعيننا - نحن العرب والمسلمين - لنرى أصابع الإدانة والاتهام تشير إلينا بجرائم ألصقت بنا لتلهب من جديد صراعاً بين الثقافتين الإسلامية والغربية، وصرنا نشعر بالذنب قبل أن نعرف حيثيات التهم الموجهة إلينا.

ولعل المواضيع التي تناولتها أقلام نخبة من كتّاب العربي في هذا الكتاب تحاول أن تصنع مساحة من الحوار مع الغرب بغية التعايش معه في هذا العالم دون هيمنة أو سيطرة طرف على الآخر.



كتاب العربي

الإسلام والغرب: صراع في زمن العولمة

وزارة الإعلام: مطبعة حكومة الكويت